أنظمة ونماذج التأمين التعاوني في الدول العربية والدول الإسلامية دراسة تقويمية مقارنة

الأستاذ الدكتور/ محمد سعدو الجرف(۞)

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على نماذج التأمين التعاوني، أو التكافل، ومقوماتها، في أنظمة، وتشريعات، عدد من الدول العربية، والإسلامية، ومقارنتها مع بعضها البعض. كما هدفت إلى التعرف على نماذج التأمين التعاوني، أو التكافل، المطبقة عملياً من قبل شركات التأمين التعاوني، أو التكافل، ومقومات تلك النماذج، في عدد من الدول العربية، والإسلامية. ومقارنة تلك النماذج، وبيان وجوه اتفاق، ووجوه اختلاف تلك النماذج فيما بينها، وفيما بينها وبين ما جاءت به الأنظمة، والتشريعات. وقد تبين قيام نماذج التكافل نظامياً وعملياً على المعاوضة، فيما يتعلق بدفع الاشتراك، واستحقاق مبلغ التأمين عند وقوع الخطر. وقيام علاقة شركات التأمين بحملة الوثائق فيما يتعلق بجمع الاشتراكات، واستثمارها، ودفع التعويضات على الوكالة لدى البعض. وعلى المضاربة عند البعض الآخر. وعلى الوكالة بأجر، والمضاربة معاً عند غيرهم. واقتسام الفائض من قبل الشركة وحملة الوثائق معاًعند البعض، واقتسامه من قبل حملة الوثائق فقط عند البعض الآخر. وتبين تماثل أنظمة، ووثائق التأمين أو التكافل، تماثلاً شبه تام. وأن وثائق التأمين تعكس ما جاء في الأنظمة، والتشريعات التي تعمل في ظلها. كما تبين تماثل مصطلحات التكافل، والتأمين التعاوني. وقد أوصت الدراسة بإعادة صياغة تلك الأنظمة، والوثائق، بما يعكس ما يفترض أن يكون عليه التأمين التعاوني، أو التكافل من قيامه على التبرع.

۞) جامعة أم القرى

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد:

فقد ألزم كل من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني السعودي ولائحته التنفيذية، وقانون التأمين والتكافل السوداني لعام ٢٠٠٣، شركات التأمين بتطبيق التأمين عملياً من خلال صيغة التأمين التعاوني[٨]. حيث تتمتع هاتان الدولتان بنظام خاص بالتأمين التعاوني. وأخضع عدد من الدول العربية جميع شركات التأمين العاملة لنظام واحد، أياً كانت الصيغة التي تطبقها. حيث يخضع مثلاً جميع شركات التأمين العاملة في البحرين لقانون شركات وهيئات التأمين، وتعديلاته رقم ١٧، لعام ١٩٨٧م[٨]، وتخضع شركات التأمين العاملة في السوق العماني لقانون تأمين المركبات رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٤، وقانون شركات التأمين رقم ١٢ لسنة ١٩٧٩. وقد نص بعض الأنظمة على حرية شركات التأمين بين العمل بصيغة التأمين التعاوني أو التكافل، أو العمل بصيغة التأمين التجاري مثل المرسوم التشريعي السوري رقم ٤٣ لعام

(٨) انظر: المادة الأولى من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني السعودي. وانظر: تعريف عقد التأمين التعاوني الذي أورده قانون التأمين والتكافل السوداني لعام ٢٠٠٣. وانظر: موقع هيئة الرقابة على التأمين في السودان عند عرض إنجازات الهيئة.

(٨) نصت المادة الأولى من القانون على ما يأتي: يقصد بشركات وهيئات التأمين التي تسري عليها أحكام هذا القانون ما يلي: شركات التأمين وإعادة التأمين البحرينية العاملة في البحرين. وصندوق التأمين على المركبات المنشأ بالمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٢. وفروع شركات التأمين الأجنبية الموجودة بالبحرين والتي يكون مقر تسجيلها الرئيسي بالخارج. وأية هيئات أخرى موجودة في البحرين سواء اتخذت شكل جماعات تأمين أو جمعيات تعاونية أو تبادلية أو غيرها. والمكاتب التمثيلية لشركات وهيئات التأمين الأجنبية التي يكون مركزها الرئيسي بالخارج والمنصوص عليها في المادة (٣) فقرة (٣) من هذا القانون. وجاء في المادة الثانية ما يأتي: تتولى مؤسسة نقد البحرين مسئولية الترخيص والإشراف والرقابة على شركات وهيئات التأمين المشار إليها في المادة السابقة والعاملة في ميدان التأمين وفقاً لأحكام هذا القانون.

٢٠٠٥م[٨]، وقانون التأمين الجزائري[٨]. ومثل دولة بروناي، حيث تخضع شركات التأمين الإسلامي، أو التكافل لقانون التكافل للعام ٢٠٠٨، وتخضع شركات التأمين التقليدية لقانون التأمين للعام ٢٠٠٦. ويسمح عدد آخر من الدول العربية، وبعض الدول الإسلامية لشركات التأمين العاملة فيها بالحرية بين العمل بصيغة التأمين التعاوني، أو بصيغة التأمين التجاري. حيث تتمتع هذه الدول بوجود نظام خاص للتأمين التعاوني، تخضع له شركات التأمين التعاوني الموجودة في تلك الدول، إلى جانب خضوعها لنظام التأمين الأساس، الذي ينطبق على كافة شركات التأمين أياً كان التأمين الذي تمارسه، مثل الإمارات العربية المتحدة، والأردن، وماليزيا، وبروناي[٨]. ومن ثم، يتمثل الهدف من هذه الدراسة فيما يأتي:

(٨) نص التشريع السوري ٤٣ لعام ٢٠٠٥ في المادة الثامنة منه على ما يأتي: إذا حددت الشركة هدفها بممارسة التأمين على أساس النظام التكافلي (الإسلامي) فيجب أن تذكر ذلك صراحة في طلب التأسيس، مع تحديد تفصيلي للرقابة الشرعية التي ستعمل من خلالها وطريقة ممارستها. صدر بعد ذلك قرار وزير المالية السوري رقم ١٠/٢٩١/م.إ، بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٨، بتشكيل لجنة استشارية للرقابة الشرعية في هيئة الإشراف على التأمين غايتها المساعدة في تنظيم عمل شركات التأمين وإعادة التأمين التكافلي (الإسلامي)، ويشمل ذلك كل ما يصدر عن الهيئة من تعليمات وقرارات تهيئ الأرضية المناسبة لعمل هذه الشركات وضمان المشاركة الفعالة لها في سوق التأمين.

(٨) نصت المادة ٢٠٣ من نفس القانون على أنه يقصد بشركات التأمين الخاضعة لهذا الأمر مؤسسات وتعاضديات التأمين. كما نصت على ذلك المادة ٢٣ من القانون رقم ٠٤-٠٦، في ٢١ محرم ١٤٢٧هـ، الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٠٦. ونصت المادة ٢١٥ من القانون رقم ٠٧، لعام ١٩٩٥ على خضوع شركات التأمين وإعادة التأمين للقانون الجزائري، وتأخذ أحد الشكلين الآتيين: شركة ذات أسهم، وشركة ذات شكل تعاضدي. وقد نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٠٤-٠٦، في ٢١ محرم ١٤٢٧هـ، الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٠٦، المتمم للقانون السابق على أنه ليس للشركة ذات الشكل التعاضدي المذكورة أعلاه هدف تجاري. ويجب أن تضمن لمنخرطيها مقابل اشتراك التسوية الكاملة لالتزاماتهم في حالة وقوع أخطار.

(٨) وذلك فيما لا يوجد في أنظمة التكافل. حيث تخضع شركات التكافل في ماليزيا لقانون التكافل للعام ١٩٨٤، وتخضع شركات التكافل في بروناي لقانون التكافل للعام ٢٠٠٨، ويخضع باقي شركات التأمين التقليدية في بروناي لقانون التأمين للعام ٢٠٠٦.

١. التعرف على نماذج التأمين التعاوني، أو التكافل، ومقوماتها، في أنظمة، وتشريعات، عدد من الدول العربية، والإسلامية، ومقارنتها مع بعضها البعض، للتعرف على وجوه الاتفاق، ووجود الاختلاف بينها.

٢. التعرف على نماذج التأمين التعاوني، أو التكافل، المطبقة عملياً من قبل شركات التأمين التعاوني، أو التكافل، ومقومات تلك النماذج، في عدد من الدول العربية، والإسلامية، ومقارنة تلك النماذج. وبيان وجوه اتفاق، ووجوه اختلاف تلك النماذج فيما بينها، وفيما بينها وبين النماذج التي جاءت بها الأنظمة، والتشريعات.

٣. تقويم النماذج الواردة في الأنظمة، والتشريعات. بمعنى هل تقيم هذه الأنظمة، والتشريعات، التأمين التعاوني على مبدأ التبرع كما هو مفترض، أم تقيمه على مبدأ المعاوضة.

٤. تقويم النماذج المطبقة عملياً من قبل شركات التأمين التعاوني، أو التكافل. بمعنى هل تقيم تلك الشركات نماذجها عملياً على مبدأ التبرع كما هو مفترض، أم أنها تقيمها على مبدأ المعاوضة.

فروض الدراسة:

تقوم الدراسة على الفروض الآتية:

١. يقيم جميع الأنظمة والقوانين التأمين التعاوني على مبدأ التبرع.

٢. أنظمة وقوانين التأمين التعاوني نسخ طبق الأصل من بعضها البعض.

٣. وثائق التأمين ترجمة عملية بشكل كامل لأنظمة وقوانين التأمين التعاوني.

٤. وثائق التأمين نسخ طبق الأصل من بعضها البعض.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائي لتحقيق أهداف الدارسة. حيث قام

باستقراء نصوص، عدد من الأنظمة، والتشريعات، في عدد من الدول العربية والإسلامية، للتعرف على النماذج التي جاءت بها تلك الأنظمة، والتشريعات، ومعرفة أهم مقوماتها. كما قام باستقراء عدد من أنظمة، ووثائق، عدد من شركات التأمين التعاوني، أو التكافل، في عدد من الدول العربية والإسلامية، بالإضافة إلى استقراء التقارير المالية السنوية الصادرة عن تلك الشركات.

حدود الدراسة:

أولاً: الحدود المكانية: لقد قام الباحث باستقراء الأنظمة، والقوانين، في إحدى عشرة دولة من الدول العربية والإسلامية، وهي: المملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وليبيا، والجمهورية الجزائرية، ودولة ماليزيا، ودولة بروناي، وجمهورية باكستان، والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

كما قام باستقراء وثائق وأنظمة، وتقارير عدد من الشركات، في ثلاث عشرة دولة من الدول العربية، والإسلامية، على النحو الآتي:

١. المملكة العربية السعودية: الشركة الوطنية للتأمين التعاوني (التعاونية للتأمين)، نموذجاً للتأمين التعاوني العام، وشركة ساب تكافل، نموذجاً للتأمين التعاوني على الأشخاص، أو التكافل.

٢. السودان: شركة التأمين الإسلامية، وشركة شيكان للتأمين التعاوني، والشركة التعاونية للتأمين.

٣. الإمارات العربية المتحدة: شركة النور للتكافل العام.

٤. الجمهورية العربية السورية: شركة العقيلة للتأمين التكافلي.

٥. المملكة الأردنية الهاشمية: الشركة الأولى للتأمين، وشركة البركة للتكافل[٨]، وشركة التأمين الإسلامية.

٦. الكويت: شركة وثائق للتأمين التكافلي، وشركة بوبيان للتكافل.

٧. قطر: شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمة)، والشركة الإسلامية القطرية للتأمين.

٨. البحرين: شركة Legal & General Gulf Takaful

٩. مصر: شركة النيل للتكافل العائلي.

١٠. ليبيا: شركة التكافل للتأمين.

١١. ماليزيا: شركة الإخلاص للتكافل، وشركة الاتقاء للتكافل، وشركة ماليزيا للتكافل، وشركة HSBC AMANAH TAKAFUL، وشركة AM Family Takaful.

١٢. بروناي: شركة بروناي دار السلام للتكافل.

١٣. باكستان: الشركة الباكستانية القطرية للتكافل، والشركة الباكستانية الكويتية للتكافل.

ويلاحظ القارئ وجود اختلاف بسيط بين الدول التي تمت دراسته أنظمتها، وتلك التي تمت دراسة شركاتها. فقد خلت الدراسة من بيان التجارب العملية لكل من إيران، والجزائر. ويرجع ذلك لعدم تمكن الباحث من الحصول على بيانات باللغة العربية، أو الإنجليزية، عن الشركات الموجودة فيها. كما يلاحظ القارئ وجود تقويم لشركات تكافل في كل من: الكويت، والبحرين، وقطر، ومصر، على الرغم من عدم

(٨) تخضع هذه الشركة حالياً لإعادة هيكلة من قبل السلطات المختصة.

وجود أنظمة خاصة بالتأمين التعاوني، أو التكافل في تلك الدول. لأن من شأن دراسة هذه التجارب إثراء هذه الدراسة. كما أن عدداً منها تجارب قديمة نسبياً وتستحق الدراسة. كما يلاحظ القارئ أن بعض القوانين، والأنظمة، التي تمت دراستها خاصة بالتأمين التعاوني أو التكافل، وأن بعضها عام مثل القانون الجزائري، والقانون السوري. وقد أدرج الباحث هذين القانونين ضمن الدراسة لأنهما ينصان على إمكان قيام الشركات بتطبيق نموذج التأمين التعاوني، أو التأمين التجاري، وأن النموذجين يخضعان لنفس القانون. ولم يقم الباحث بدراسة جميع الشركات العاملة في الدول محل الدراسة لتعذر ذلك. حيث اقتصرت الدراسة على الشركات التي تمكن الباحث من الحصول على بيانات كافية لها من خلال زيارتها، أو من خلال مواقعها على الانترنت.

ثانياً: الحدود المعرفية: لقد تم التعرف على نماذج التأمين التعاوني، أو التكافل، ومقوماتها في الأنظمة، والتشريعات، من خلال ما يأتي: تعريف التأمين التعاوني، والتكييف القانوني للقسط أو الاشتراك، والعلاقة بين الشركة وحملة الوثائق فيما يتعلق بإدارة عمليات التأمين واستثمار الاشتراكات، والفائض والعجز، والرقابة الشرعية. كما تم التعرف على نماذج التأمين التعاوني، أو التكافل، ومقوماتها عملياً من خلال ما يأتي: التكييف القانوني للقسط أو الاشتراك، والعلاقة بين الشركة وحملة الوثائق فيما يتعلق بإدارة عمليات التأمين، واستثمار الاشتراكات، والفائض والعجز. ويمكن القول إن هذه النقاط هي التي تبرز نماذج التأمين التعاوني، أو التكافل، نظرياً، وعملياً. كما أنها هي التي تمكن من التقويم، من حيث قيام تلك النماذج نظرياً، وعملياً، على المعاوضة، أو التبرع.

مخطط الدراسة:

لقد استدعى الوصول إلى أهداف الدارسة السير وفق المخطط الآتي:

الفصل الأول: البناء النظري للتأمين التعاوني.

المبحث الأول: تعريف التأمين التعاوني.

المبحث الثاني: التكييف القانوني للقسط أو الاشتراك (العلاقة بين حملة الوثائق بعضهم ببعض).

المبحث الثالث: العلاقة بين حملة، وشركة التأمين.

المبحث الرابع: الرقابة الشرعية.

المبحث الخامس: الفائض والعجز.

الفصل الثاني: التطبيق العملي للتأمين.

اشتمل هذا الفصل على ثلاثة عشر مبحثاً، يختص كل منها بدراسة سوق من الأسواق محل الدراسة، وهي على النحو الآتي: السوق السعودي. والسوق الإماراتي. والسوق السوداني. والسوق الأردني. والسوق السوري. والسوق الكويتي. والسوق البحريني. والسوق القطري. والسوق المصري. والسوق الليبي. والسوق الماليزي. وسوق دولة بروناي. والسوق الباكستاني.

الفصل الأول
البناء النظري للتأمين التعاوني

يبرز البناء النظري للتأمين التعاوني، ونماذجه في أنظمة، وتشريعات، وقوانين التأمين التعاوني، ولوائحها التنفيذية من خلال عدد من الأمور على النحو الآتي:

المبحث الأول
تعريف التأمين التعاوني

أولا: النظام السعودي:

عرفت المادة الأولى (فقرة٧) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني السعودي التأمين بأنه: (تحويل أعباء المخاطر من المؤمَّن لهم إلى المؤمِّن، وتعويض من يتعرض منهم للضرر أو الخسارة من قبل المؤمِّن)(٨).

ثانيا: القانون السوداني:

يعد القانون السوداني أول القوانين التي ألزمت كافة شركات التأمين العاملة في السوق بالعمل وفق صيغة التأمين التعاوني، على مستوى العالم الإسلامي. وقد فرق القانون السوداني للتأمين والتكافل لعام ٢٠٠٣، بين التأمين، وبين التكافل. حيث عبر بالتأمين عن (التأمين التعاونى ضد الأضرار، أو من المسؤولية المترتبة عن الأضرار). وعبر بالتكافل عن (التأمين التعاونى لحماية الأشخاص). وقد عرفت

(٨) عرفت (فقرة ١٧) من المادة نفسها وثيقة التأمين بأنها: (عقد يتعهد بمقتضاه المؤمِّن بأن يعوض المؤمَّن له عند حدوث الضرر أو الخسارة المغطى بالوثيقة، وذلك مقابل الاشتراك الذي يدفعه المؤمَّن له). وعرفت الفقرة ١٨ من نفس المادة الاشتراك بأنه: (المبلغ الذي يدفعه المؤمَّن له للمؤمِّن، مقابل موافقة المؤمِّن على تعويض المؤمَّن له عن الضرر، أو الخسارة التي يكون السبب المباشر في وقوعها خطر مؤمن منه). وعرفت المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لنظام الضمان الصحي التعاوني السعودي القسط أو الاشتراك، بأنه: (المبلغ الواجب الأداء للشركة من قبل حامل الوثيقة، مقابل التغطية التأمينية التي توفرها الوثيقة خلال مدة التأمين).

المادة الثالثة من نفس القانون عقد التأمين التعاوني بأنه: (عقد يلتزم فيه المؤمن نيابة عن المؤمن لهم، بأن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغاً من المال، أو أي عوض، في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل مبلغ محدد يؤديه المؤمن له للمؤمن، على وجه التبرع، لمقابلة التزامات المؤمن). كماعرفت المادة الرابعة من نفس القانون عقد التكافل بأنه: (عقد يلتزم فيه المؤمن نيابة عن المؤمن لهم بأن يؤدى الى المؤمن له، أوإلى المستفيد، مبلغاً من المال، أو إيراداً دورياً، في حالة تحقق السبب الموجب لدفع مزية التكافل، وذلك مقابل مبلغ محدد يؤديه المؤمن له للمؤمن، على وجه التبرع، لمقابلة التزامات المؤمن)[٨].

ثالثا: قانون دولة الإمارات العربية المتحدة:

عرفت المادة الأولى من قرار رئيس هيئة التأمين رقم ٤، لعام ٢٠١٠، التأمين التكافلي التأمين بأنه: (تنظيم تعاقدي جماعي يهدف إلى تحقيق التعاون بين مجموعة من المشتركين، في مواجهة أخطار معينة. حيث يقوم كل منهم بدفع اشتراك معين، يؤدي إلى تكوين حساب يسمى حساب المشتركين، يتم من خلاله دفع التعويض المستحق، لمن يتحقق الخطر بالنسبة إليه. وتقوم شركة التأمين التكافلي بإدارة هذا الحساب، واستثمار الأموال المتجمعة فيه، مقابل مكافأة معينة)[٨].

---

(٨) قانون التأمين والتكافل السوداني لعام ٢٠٠٣، الصادر في ٢٠٠٣/٧/١٣.

(٨) عرفت نفس المادة المشترك بأنه: (الشخص الذي يرتبط بوثيقة عضوية الاشتراك، وبعقد تأمين تكافلي، ويلتزم بدفع الاشتراك والذي يحق له أولورثته أو من يتنازل إليه في الحالات التي يجوز فيها التنازل. الحصول على التعويض أو المنافع التي يقدمها حساب المشتركين في الشركة). كما عرفت الاشتراك بأنه: (المقابل الذي يتعهد المشترك بدفعه على أساس الالتزام بالتبرع لقاء اشتراكه في حساب التأمين التكافلي لدى الشركة، لتعويض الأضرار، أو لدفع المنافع لمن يستحق). وعرفت وثيقة عضوية الاشتراك بأنها: (الوثيقة التي تتضمن الأسس والمبادئ الرئيسة للتأمين التكافلي التي تعتمدها الشركة، في علاقة المشتركين بها، والتي يجب أن يوافق عليها المشترك عند اشتراكه). وعرفت وثيقة التأمين

رابعا: القانون السوري:

عرفت المادة الأولى من المرسوم التشريعي السوري رقم ٤٣، لعام ٢٠٠٥، التأمين بأنه: (تحويل أعباء المخاطر من المؤمن له إلى المؤمن، مقابل قسط تأمين. والتزام المؤمن بتعويض الضرر والخسارة للمؤمن له. وتعني كلمة التأمين جميع المرادفات لها. كما تعني إعادة التأمين، فيما لا يتعارض مع طبيعتها)[٨].

خامسا: القانون الأردني:

عرفت المادة ٢ب، من تعليمات تنظيم التأمين التكافلي لسنة ٢٠١١، الصادرة بموجب القانون رقم ٣٣، بشأن تنظيم أعمال التأمين وتعديلاته لسنة ١٩٩٩، التأمين التكافلي بأنه: (تنظيم تعاقدي يهدف إلى تحقيق التعاون بين مجموعة من الأشخاص يسمون المشتركين، يتعرضون لخطر واحد، أو أخطار معينة، وذلك من خلال تلافي آثار الأخطار التي يتعرض لها أحدهم، بتعويضه عن الضرر الناتج عن وقوع هذه الأخطار. وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع، يسمى الاشتراك. وتقوم شركات التأمين التكافلي بإدارة عمليات التأمين التكافلي، واستثمار أموال صندوق حملة الوثائق، مقابل أجر معلوم، باعتبارها وكيلاً، أو حصة معلومة باعتبارها مضارباً، أو كلاهما معاً، وذلك بما يتفق مع أحكام هذه التعليمات، وأحكام الشريعة الإسلامية، ومبادئها).

التكافلي => =بأنها: (الوثيقة المبرمة بين الشركة والمشترك والمتضمنة شروط العقد، وحقوق والتزامات الطرفين أو المستفيدين من التأمين التكافلي، وأي ملحق لهذه الوثيقة).

(٨) عرفت المادة نفسها وثيقة التأمين بأنها: (عقد التأمين «البوليصة» المبرم بين المؤمن، والمُؤمَّن له، المتضمن الشروط والالتزامات والحقوق المترتبة على طرفي التعاقد). وقد نصت المادة ٢أ، من نفس المرسوم على ما يأتي: (تطبق أحكام هذا المرسوم التشريعي على جميع أنشطة التأمين وإعادة التأمين التي تمارس داخل الجمهورية العربية السورية). ليشمل بذلك التأمين التعاوني.

سادسا: القانون الليبي:

عرفت المادة الأولى من قرار وزير الاقتصاد في الحكومة الانتقالية الليبية التأمين التكافلي بأنه: (تنظيم تعاقدي جماعي يهدف إلى تحقيق التعاون بين مجموعة من المشتركين في مواجهة أخطار معينة. حيث يقوم كل منهم بدفع اشتراك معين، يتم من خلاله دفع التعويض المستحق لمن يتحقق الخطر بالنسبة إليه. وتقوم شركة التأمين التكافلي بإدارة هذا الحساب، واستثمار الأموال المتجمعة فيه، مقابل مكافاة معينة)[٨].

سابعا: القانون الجزائري:

عرفت المادة الثانية من قانون التأمين رقم ٠٧، لعام ١٩٩٥، والمعدل بالقانون رقم ٠٤-٠٦، في ٢١ محرم ١٤٢٧، الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٠٦، التأمين بما عرفته به المادة ٦١٩ من القانون المدني، وهو أنه: (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له، أو الغير المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه، مبلغاً من المال، أو إيراداً، أو أي أداء مالي آخر، في حالة تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل أقساط، أو أي دفوعات مالية أخرى)[٨]. وعرفت المادة ٦٤، من القانون ٠٧، لعام ١٩٩٥، التأمين

---

(٨) قرار وزير الاقتصاد في الحكومة الليبية الانتقالية رقم ٢٠١، لسنة ٢٠١٠، بشأن ممارسة أعمال التأمين التكافلي. كما عرفت نفس المادة من نفس القرار المشترك بأنه: (الشخص الذي يرتبط بوثيقة عضوية الاشتراك، وبعقد تأمين تكافلي، ويلتزم بدفع الاشتراك الذي يحق له، أو لورثته الشرعيين، أو من يتنازل له عليه في الحالات التي يجوز فيها التنازل، الحصول على التعويض، أو المنافع التي يقدمها حساب المشتركين في الشركة). وعرفت وثيقة الاشتراك بأنها: (الوثيقة التي تتضمن الأسس والمبادئ الرئيسة للتأمين التكافلي، التي تعتمدها الشركة، في علاقة المشتركين بها، والتي يجب أن يوافق عليها المشارك عند اشتراكه).

(٨) انظر المواد ٦٠، ٦٤، ٦٥، في تعريف عقود التأمين على الأشخاص. وهي تعريفات تقترب من التعريف المذكور أعلاه. وقد نصت المادة ٢٠٣ من نفس القانون على أنه يقصد بشركات التأمين الخاضعة لهذا الأمر مؤسسات وتعاضديات التأمين. كما نصت على ذلك المادة ٢٣ من القانون رقم ٠٤-٠٦، في ٢١ محرم ١٤٢٧، الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٠٦. ونصت المادة ٢١٥ من القانون رقم ٠٧، لعام ١٩٩٥ على خضوع شركات التأمين وإعادة التأمين للقانون الجزائري، وتأخذ أحد الشكلين

في حالة الحياة بأنه: (عقد يلتزم بموجبه المؤمن بدفع مبلغ محدد للمؤمن له، عند تاريخ معين، مقابل قسط، إذا بقي المؤمن له على قيد الحياة عند هذا التاريخ). وعرفت المادة ٦٠، من نفس القانون التأمين على الأشخاص بأنه: (اتفاقية احتياط بين المؤمن له والمؤمن، يلتزم المؤمن بموجبها بأن يدفع للمكتتب، أو المستفيد المعين مبلغاً محدداً رأسمالاً كان أو ريعاً، في حالة تحقق الحادث، أو عند حلول الأجل المنصوص عليه في العقد. ويلتزم المكتتب بدفع الأقساط حسب جدول استحقاق متفق عليه). كما عرفت المادة ٦٥، من نفس القانون التأمين في حالة الوفاة بأنه: (عقد يتعهد بموجبه المؤمن، بدفع مبلغ معين للمستفيد، أو المستفيدين، عند وفاة المؤمن له، مقابل قسط وحيد، أو دوري).

ثامنا: القانون الماليزي:

يعد القانون الماليزي أو قوانين التكافل ظهوراً على مستوى العالم الإسلامي. وقد نصت المادة الأولى من قانون التكافل رقم ٣١٢، لسنة ١٩٨٤، على ما يأتي: (تكافل تعني خطة تقوم على الأخوة، والتضامن، والمساعدة المتبادلة، والتي تنص على مساعدات مالية، والمساعدة المتبادلة للمشاركين، في حالة الضرورة حيث يتفق المشاركون فيما بينهم على المساهمة لهذا الغرض)(٨).

الآتيين: شركة ذات=> =أسهم، شركة ذات شكل تعاضدي. وقد نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٠٤-٠٦، في ٢١ محرم ١٤٢٧هـ، الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٠٦، المتمم لقانون السابق على أنه ليس للشركة ذات الشكل التعاضدي المذكورة أعلاه هدفاً تجارياً. ويجب أن تضمن لمنخرطيها مقابل اشتراك التسوية الكاملة لالتزاماتهم في حالة وقوع أخطار. انظر الجريدة الرسمية. العدد ١٥، بتاريخ ١٤٢٧/٢/١٢هـ، الموافق ٢٠٠٦/٣/١٢. وانظر: العدد ١٣، بتاريخ ١٩٩٥/٣/٨، الموافق ١٤١٥/١٠/٧هـ.

(٨) Takaful «means a scheme based on brotherhood, solidarity and mutual assistance which provides for mutual financial aid and assistance to the participants in case of need whereby the participants mutually agree to contribute for that purpose;

تاسعا: قانون سلطنة بروناي:

عرّف قانون التكافل لسنة ٢٠٠٨م[٨] التأمين التكافل العائلي بأنه: (التكافل الذي يهدف إلى المساعدة المالية، وعون المشترك، وأسرته، في حالات حوادث الوفاة، والإعاقة)[٨]. وعرف التكافل العام بأنه: (التكافل الذي يهدف إلى المساعدة المالية، وعون المشترك، وأسرته، في حالات الخسارة والتلف، في الممتلكات، أو الأصول، أو النفس، بسبب حادث عرضي أو كارثة مثل: الحريق، والفيضانات، والحوادث)[٨]. وجاء في موضع آخر في تعريف التكافل: (نظام يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، يقوم على الأخوة، والتضامن، والمساعدة المتبادلة، والتي تترجم بتقديم المساعدة للمشترك عند الحاجة، حيث اتفق المشتركون على الإسهام، أو الاشتراك لهذا الغرض)[٨].

Takaful benefits» includes any benefit, pecuniary or not which is secured by a takaful certificate, and «pay» and other expressions, where used in relation to takaful benefits, shall be construed accordingly; =>
=«Takaful business» means business of takaful whose aims and operations do not involve any element which is not approved by the Syariah;
Takaful certificate includes any contract of takaful for family solidarity business or general business whether or not embodied in or evidenced by an instrument in the form of a certificate, and references to issuing a certificate shall be construed accordingly. References to a certificate of a takaful operator include any certificate in respect of which the operator is under any liability, whether the certificates were issued by the operator or the liability was transferred to the operator from another;

(٨) صدر القانون في ١٥ أكتوبر، ٢٠٠٨، ونشر في الجريدة الرسمية، الجزء الثاني من العدد ٦١.

(٨) Family Takaful means: Takaful for financial aid and assistance to a participant and his family in case of his accidental death or disablement.

انظر: ص ٢٩٨٢، من العدد ٦١، الجزء الثاني من الجريدة الرسمية. كما عرّف القانون حكم الشريعة الإسلامية ليشمل كل حكم شرعي، وفقا لأي من المذاهب الفقهية الأربعة: الشافعي، والحنفي، والمالكي، والحنبلي. وهذا ما يفسح المجال أمام تعدد الاختيارات الفقهية، دون التمسك بمذهب الدولة الرسمي الذي هو المذهب الشافعي.

(٨) انظر ص ٢٩٨٣، من العدد ٦١، الجزء الثاني من الجريدة الرسمية.

General Takaful means: Takaful for financial aid and assistance to a participant in case of loss or damage caused to his property, assets or body, due to a causality or disaster such as fire, flood, accident;

(٨) انظر: ص٢٩٨٤، من نفس العدد من الجريدة الرسمية.

عاشرا: القانون الباكستاني[٨]:

عرف القانون الباكستاني التكافل بأنه: (نظام يعتمد على المساعدة المتبادلة، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي تنص على مساعدات مالية، والمساعدة المتبادلة للمشاركين، في حالة حدوث طوارئ معينة. حيث يتفق المشاركون فيما بينهم على المساهمة في صندوق مشترك لهذا الغرض)[٨].

حادي عشر: القانون الإيراني:

عرفت المادة الأولى من القانون التأمين بأنه: (عقد يلتزم فيه أحد الطرفين بأن يعوض الخسائر اللاحقة بالطرف الآخر، أو يدفع له مبالغ محددة عند وقوع الأحداث، وذلك إزاء دفع المبلغ، أو المبالغ التي يدفعها للطرف الآخر، هذا ويدعى الملتزم (المؤمِّن)، وطرف الالتزام (المؤمَّن)، كما يدعى المبلغ الذي يدفعه المؤمِّن للمؤمَّن، قيمة التأمين، ويدعى ما يؤمَّن (موضوع التأمين)[٨].

التقويم:

يفاد مما سبق جميعه ما يأتي:

---

(٨) تخضع شركات التكافل لقانون التكافل للعام ٢٠١٢.

(٨) قسم القانون التكافل إلى قسمين هما: لتكافل العائلي «ويعني التكافل لصالح الأفراد والجماعات من الأفراد وأسرهم، على النحو المنصوص عليه بموجب البند (٢) من المادة ٣ من المرسوم». والتكافل العام وهو ما عدا التكافل العائلي.

(Iv) «Family Takaful» means Takaful for the benefit of individuals, groups of individuals and their families, as provided under sub-section (٢) of section ٣ of the Ordinance;
(v) «General Takaful» means Takaful other than Family Takaful;
(lxiv) «Takaful» means a scheme based on mutual assistance in compliance with the provisions of Islamic shariah, and which provides for mutual financial aid and assistance to the participants in case of occurrence of certain contingencies and whereby the participants mutually agree to contribute to the common fund for that purpose.]AMENDED UP TO NOVEMBER ٢٠١١[
See: Insurance Ordinance, ٢٠٠٠, part ١

(٨) يشتمل القانون على ٣٦ مادة، وقد تمت الموافقة عليه من قبل المجلس الوطني الإيراني في الاجتماع المؤرخ في ١٩٣٧/٤/٢٧م.

١. يتفق أغلب التعريفات السابقة صياغة، مع بعضها البعض، فيما عدا القانون الليبي. كما يتفق مع تعريف القانون المدني المصري، وبعض القوانين العربية في مفهوم التأمين(٨).

٢. عدم إلزام شركات التأمين بنموذج تأمين تعاوني بعينه، بالنظر إلى علاقة المؤمن لهم بشركة التأمين.

(٨) عرفت المادة ٧٤٧ من القانون المدني المصري، التأمين بأنه: (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً، أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن) وقد وافقه في ذلك عدد من القوانين والأنظمة وذلك على النحو الآتي: عرفت المادة ٩٨٣ من القانون المدني العراقي التأمين بأنه: (عقد به يلتزم المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده وذلك في مقابل أقساط أو أية دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن. ويقصد بالمؤمن له الشخص الذي يؤدي الالتزامات المقابلة لالتزامات المؤمن. ويقصد بالمستفيد الشخص الذي يؤدي إليه المؤمن قيمة التأمين، وإذا كان المؤمن له هو صاحب الحق في قيمة التأمين كان هو المستفيد). وعرفت المادة ٩٥٠ من قانون الموجبات والعقوبات اللبناني التأمين أو الضمان بأنه: (عقد بمقتضاه يلتزم شخص يقال له الضامن بعض الموجبات عند نزول بعض الطوارئ، بشخص المضمون أو بأمواله مقابل دفع بدل يسمى القسط أو الضريبة). وعرفت المادة ٧٧٣ من القانون المدني الكويتي التأمين بأنه: (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، مبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً، أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك في نظير مقابل نقدي يؤديه المؤمن له للمؤمن. ويجوز أن يكون مقابل التأمين أقساطاً أو دفعة واحدة). وعرفت المادة ٩٢٠ من القانون المدني الأردني التأمين بأنه: (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً، أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك مقابل مبلغ محدد، أو أقساط دورية يؤديها المؤمن له للمؤمن). وعرفت المادة الثالثة من الباب الأول من قانون شركات ووكلاء التأمين لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ التأمين بأنه: (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك في نظير أقساط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن).

٣. تماثل مفهوم التأمين التعاوني، أو التكافل في القوانين، والأنظمة، محل الدراسة، فيما عدا القانون الليبي.

٤. بناء التأمين التعاوني، أو التكافلي، على المعاوضة[٨]. فقد نصت التعريفات السابقة فيما عدا القانون الليبي على أن الاشتراك، ومبلغ التأمين، كل منهما سبب في وجود الآخر، وأثر مترتب عليه في نفس الوقت. ويتمثل طرفا المعاوضة في أي مشترك من المشتركين، وشركة التأمين بالإنابة عن باقي المشتركين، أو عن صندوق المشتركين.

٥. الهدف من التأمين من الأضرار(التكافل العام) هو التعويض. أو إعادة المؤمن له إلى نفس الوضع الاقتصادي الذي كان عليه قبل وقوع الخطر مباشرة.

٦. الهدف من التأمين على الأشخاص (التكافل العائلي) حصول المشترك، أو المستفيد المسمى في العقد على مبلغ من المال في تاريخ معين، أو عند وقوع حادث معين.

٧. يرى بعض القوانين في التأمين مشاركة من المشتركين في البرنامج في تحمل الخطر. أو توزيعاً من المشتركين للخطر فيما بينهم. ويرى فيه البعض الآخر تحويلاً للخطر من حامل الوثيقة، أو المؤمن له، إلى المؤمن، وهو هنا شركة التأمين بالإنابة عن باقي حملة الوثائق، أو حساب المشتركين، أو صندوق المشتركين (المخاطر، أو التكافل).

ومن ثم، يكون تحديد مفهوم التأمين هو نقطة البداية في عمل النموذج، ويكون تحديد الهدف من التأمين، وكيفية تحقيق هذا الهدف، عاملين مهمين في بناء النموذج.

(٨) يستثنى من ذلك القانون الليبي.

المبحث الثاني

التكييف القانوني للقسط أو الاشتراك (العلاقة بين حملة الوثائق بعضهم ببعض)

١. النظام السعودي: لم ينص النظام السعودي صراحة على تكييف معين للقسط. ولكن يمكن أن يفاد ذلك من تعريف المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لنظام الضمان الصحي التعاوني السعودي القسط أو الاشتراك، بأنه: (المبلغ الواجب الأداء للشركة من قبل حامل الوثيقة مقابل التغطية التأمينية التي توفرها الوثيقة خلال مدة التأمين). حيث يدل النص السابق على أن القسط أو الاشتراك مدفوع على سبيل المعاوضة، ليستحق مبلغ التأمين بذلك على سبيل المعاوضة. كما يفاد ذلك من الفقرتين ١٧، ١٨، من المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، في تعريف وثيقة التأمين، واشتراك التأمين.

٢. القانون السوداني: نصت المادتان الثالثة، والرابعة من قانون التأمين والتكافل السوداني لعام ٢٠٠٣، على تعريف التأمين التعاوني، والتكافل. كما نصت على دفع القسط، أو الاشتراك، على سبيل التبرع. ليستحق مبلغ التأمين بذلك على سبيل التبرع.

٣. قانون دولة الإمارات العربية المتحدة: نصت المادة التاسعة من نفس القانون بوجوب أن تحتوي وثيقة التأمين على إيضاح، بأن ما يدفعه المشترك إنما يدفعه على سبيل الالتزام بالتبرع. وقد نصت المادة ٢٣، من النظام على وجود حسابين في التكافل العائلي، يسمى أولهما حساب الاستثمار. يحول إليه الجزء الخاص بالاستثمار من الاشتراكات المدفوعة. ويسمى الآخر حساب تغطية الخطر، يحول إليه الجزء الخاص بتغطية الخطر من الاشتراكات المدفوعة. ويوضع جميع الاشتراك في حساب واحد فقط، فيما عدا التكافل العائلي. مع مراعاة الفصل بين حسابات التكافل العائلي، والتكافل الخاص.

٤. القانون السوري: نص القانون السوري على قيام التأمين على أساس المعاوضة. حيث جعل تحويل الخطر عن عاتق المؤمن له إلى عاتق المؤمن، والمترجم عملياً بحصوله على التعويض عند حصول الخطر، مرهوناً بدفع المؤمن له للقسط، أو الاشتراك.

٥. القانون الأردني: نص القانون على قيام التكافل على أساس الالتزام بالتبرع[٨]. حيث يوضع الاشتراك، أو القسط كله في جميع الأنواع في حساب واحد، خاص بالمشتركين.

٦. القانون الليبي: نصت المادتان الأولى، والسادسة، من القانون الليبي على أن الاشتراك مدفوع على سبيل الالتزام بالتبرع[٨].

٧. القانون الجزائري: أقام القانون الجزائري التأمين على مبدأ المعاوضة. فقد جعل كلاً من: مبلغ التأمين، وقسط التأمين، سبباً في وجود الآخر، وأثراً مترتباً عليه في نفس الوقت.

٨. القانون الماليزي: ينص القانون على قيام التكافل على المساعدة المتبادلة. ولكننا نجد في الفقرة ٤١ من الحلول الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، الصادرة عن المجلس الاستشاري الشرعي، أنه يفترض أن تقوم شركات التكافل بتطبيق نموذج الوكالة، والتبرع. حيث يوافق المشتركون على التبرع بجزء من القسط، أو جميعه،

(٨) ورد ذلك في تعريف التكافل في المادة الأولى.

(٨) عرفت المادة الأولى من القانون الاشتراك بأنه: المقابل الذي يتعهد المشترك بدفعه على أساس الالتزام بالتبرع، لقاء اشتراكه في حساب التأمين التكافلي لدى الشركة، لتعويض الأضرار، أو دفع المنافع لمن يستحق.

لمساعدة المشتركين الآخرين، ممن يحتاج إلى المساعدة(٨). وهذا معارض بنص القانون على قيام التكافل على المساعدة المتبادلة، وهذا يعني المعاوضة. وتنم تجزئة القسط إلى جزئين في التكافل العائلي، يوضع أولهما في صندوق المخاطر، ويوضع الآخر في صندوق استثمار المشتركين. بينما يوضع القسط جميعه في صندوق واحد هو صندوق التكافل، في حالة التكافل العام، أو التكافل غير العائلي.

٩. قانون دولة بروناي: لم ينص القانون على تكييف معين للاشتراك، أو القسط. ولكن يفاد من تعريف التكافل أنه يقوم على المعاوضة، حيث إنه يقوم على المساعدة المتبادلة، وهذا يعني المعاوضة.

١٠. **القانون الباكستاني:** لم ينص القانون على تكييف معين للاشتراك، أو القسط. ولكن يفاد من تعريف التكافل أنه يقوم على المعاوضة، حيث إنه يقوم على المساعدة المتبادلة، وهذا يعني المعاوضة. وقد نص القانون على تجزئة القسط في التكافل العائلي إلى قسمين، يوضع أحدهما في ما يسمى صندوق تكافل المشتركين(٨)، ويوضع الآخر في صندوق استثمار المشتركين. بينما يوجد صندوق واحد هو صندوق تكافل المشتركين في حالة التكافل العام، يدفع إليه جميع الاشتراكات(٨).

١١. **القانون الإيراني:** أقام القانون الإيراني التأمين على مبدأ المعاوضة. فقد جعل كلاً من: مبلغ التأمين، وقسط التأمين، سبباً في وجود الآخر، وأثراً مترتباً عليه في نفس الوقت.

---

(٨) Bank Negara Malaysia. Shariah Resolutions in Islamic Finance. ٢d Edit, ٢٠١٠. P.٦٢.

(٨) يخصص الصندوق لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المشتركون، حيث يتم تعويضهم منه.

(٨) انظر الفقرات ٣، ٤، ٥، من المادة الثامنة.

التقويم:

يعد الاشتراك، أو القسط وسيلة تحقيق الهدف من التأمين، وهو التعويض في التأمين من الأضرار، والحصول على مبلغ معين، في تاريخ معين، في التأمين على الأشخاص. فمن ينتسب إلى البرنامج، ويسهم فيه بتقديم الاشتراك، أو القسط، سيتمكن من تحقيق هدفه. ولكن ما هي الصفة التي يتم على أساسها دفع الاشتراك، أو القسط. هل هي المعاوضة، أم هي التبرع. يفاد مما سبق جميعه، أن الاشتراك، أو القسط، مدفوع على سبيل المعاوضة، ليستحق مبلغ التأمين بذلك معاوضة. فقد نصت على ذلك صراحة التعريفات السابقة للتأمين. حيث جعلت التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر، أثراً مترتباً على التزام المؤمن له بدفع قسط التأمين. وقد يبدو للوهلة الأولى استثناء كل من: النظام السعودي، والقانون السوداني، والنظام الأردني، والقانون الإماراتي، من ذلك. فقد ألزم النظام السعودي شركات التأمين العاملة في السوق السعودي بالعمل وفقاً لصيغة التأمين التعاوني، الذي أدخله عدد من العلماء المعاصرين في باب التبرعات، دون الحاجة إلى النص على أن القسط مدفوع على سبيل التبرع. ونص كل من قانون التأمين والتكافل السوداني، وقانون التكافل الماليزي لعام ١٩٨٤، على وجوب النص في وثائق التأمين على دفع القسط على سبيل التبرع، ونصت تعليمات التكافل في الأردن لعام ٢٠١١، في الفقرة الثالثة من المادة السابعة، والمادة الأولى من قرار مجلس إدارة هيئة التأمين لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٤، لعام ٢٠١٠ في شأن نظام التأمين التكافلي، والقانون الليبي، على أن القسط مدفوع على سبيل الالتزام بالتبرع، ليدخل التأمين التعاوني، أو التكافل، بذلك في باب التبرعات. ولكن هذا الأمر لا يخرج التأمين في هذه القوانين فعلياً من باب المعاوضات كما يرى الباحث. فقد جعل قانون التأمين السوداني،

والإماراتي على سبيل المثال، كلاً من قسط التأمين، ومبلغ التأمين سبباً في وجود الآخر، وأثراً مترتباً عليه في نفس الوقت. والنص على أن القسط مدفوع على سبيل التبرع يدخله في باب هبة الثواب. لأنه التزام، مقابل التزام. أو تبرع في مقابل تبرع. وكذلك فعل قانون التأمينات الجزائري، والنظام السعودي، ولائحته التنفيذية، حيث جاء النص صريحاً في أكثر من موضع على أن كلاً من قسط التأمين، ومبلغ التأمين، سبب في وجود الآخر، وأثر مترتب على وجوده في نفس الوقت، وبذلك يثبت دخول التأمين في هذه القوانين في باب المعاوضات. ونص كل من القانون الماليزي، والقانون الباكستاني، وقانون دولة بروناي، على أن التكافل قائم على المساعدة المتبادلة. ويتمثل طرفا المعاوضة في: أي حامل وثيقة طرفاً أولاً، وشركة التأمين بالإنابة عن باقي حملة الوثائق، أو عن حساب أو صندوق التكافل الذي تديره الشركة طرفاً ثانياً. ومن ثم، يكون تحديد التكييف القانوني للقسط بمعنى هل يدفع على سبيل المعاوضة، أم يدفع على سبيل التبرع، مقوماً أساساً من مقومات نموذج التأمين التعاوني، أو التكافل. إذ إن باقي مقومات النموذج تعتمد عليه.

المبحث الثالث
(العلاقة بين المؤمن لهم، وشركة التأمين)

١. **النظام السعودي:** لم ينص النظام السعودي على وجوب التزام شركات التأمين التعاوني بنموذج معين. ولكن المادة السبعين من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، والخاصة بكيفية حساب الفائض، وتوزيعه، تدل على اعتماد نموذج الوكالة بأجر. حيث تكون الشركة وكيلاً بأجر عن حملة الوثائق في إدارة وتنظيم عمليات التأمين واستثمار أموال التأمين. حيث يتمثل الأجر في المصروفات الفعلية. وحصة من الفائض تبلغ في حدها الأقصى ٩٠٪ من الفائض القابل للتوزيع.

٢. **القانون السوداني:** لم يرد في قانون التأمين والتكافل وجوب اتباع نموذج معين. ولكن جاء في الفتوى رقم ١٩٩٥/٤، الصادرة بتاريخ ١٤١٦/٤/٢، الموافق ١٩٩٥/٨/٢٩، عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الإسلامية، أن المتبع هو نموذج الوكالة والمضاربة معاً. حيث تكون الشركة وكيلاً يحصل على المصروفات الفعلية فيما يتعلق بجمع الاشتراكات، ودفع التعويضات، ومضارباً بحصة من الأرباح فيما يتعلق باستثمار حصيلة الاشتراكات.

٣. **قانون الإمارات العربية المتحدة:** تركت المادة الثامنة من القانون لشركات التأمين، أو التكافل الحرية للعمل بأحد نموذجين، هما: نموذج الوكالة، ونموذج الوكالة والمضاربة معاً. وقد نصت المادة التاسعة من القانون، على وجوب اشتمال وثيقة التأمين، أو التكافل، على مقدار أجر الوكالة الذي تستحقه الشركة، وكيفية احتسابه. وكذلك حصة الشركة من عائد المضاربة، أو أجر الوكالة عن استثمار حساب المشتركين، وكيفية التوصل إلى حساب هذا العائد، أو الأجر.

٤. **القانون السوري:** لم يرد في القانون وجوب اتباع نموذج معين.

٥. **القانون الأردني:** ترك القانون الأردني لشركات التأمين التكافلي الحرية في إدارة عمليات التأمين التكافلي، واستثمار أموال صندوق حملة الوثائق، مقابل مبلغ معلوم، أو نسبة مئوية معلومة من الاشتراكات المحصلة، باعتبارها وكيلاً بأجر. أو نسبة مئوية شائعة معلومة من الفائض باعتبارها مضارباً. أو كلاهما معاً، وذلك باعتبارها وكيلاً في إدارة عمليات التأمين، ومضارباً فيما يتعلق باستثمار الاشتراكات المحصلة. وذلك بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومبادئها.

٦. **القانون الليبي:** نص القانون الليبي على قيام عمليات إدارة الخطار، وأعمال الاستثمار المرتبطة بالاشتراكات من قبل الشركة على أساس الوكالة، والمضاربة معاً. ولكنه ترك لشركات التأمين التكافلي تحديد أجر الوكالة الذي تستحقه الشركة، وكيفية احتساب هذا الأجر. وكذلك تحديد حصة الشركة من عائد المضاربة عن استثمار حساب المشتركين، وكيفية التوصل إلى احتساب هذا الأجر، أو العائد.

٧. **القانون الجزائري:** يفاد من المواد رقم ٢٤، ٢٩، ٣٤، من المرسوم التنفيذي رقم ١٣-٠٩، بتاريخ ١٤٣٠/١/١٤، الموافق ٢٠٠٩/١/١١، اتباع نموذج الوكالة مقابل المصروفات الفعلية للشركة.

٨. **القانون الماليزي:** أقام القانون عقد التكافل على أساس نموذج الوكالة. حيث تكون شركة التكافل وكيلاً بأجر عن مجموع المشتركين، في إدارة أموال التكافل، من حيث جمع الاشتراكات واستثمارها، ودفع التعويضات المستحقة، وعمل ترتيبات إعادة التكافل.

٩. **قانون دولة بروناي:** هناك ثلاثة أنواع من التكافل، يقوم بعضها على مبدأ المضاربة. ويقوم البعض الآخر على مبدأ الوكالة. حيث ترك القانون الباب مفتوحاً أمام الشركات لاختيار النموذج المناسب.

١٠. **القانون الباكستاني:** أقام القانون نموذج التكافل العام على مبدأ الوكالة بأجر، وأقام نموذج التكافل العائلي على أساس الوكالة، والمضاربة معاً.

١١. **القانون الإيراني:** لم يرد في القانون وجوب اتباع نموذج معين.

التقويم:

تقوم شركات التأمين بجمع الاشتراكات، واستثمارها، ودفع مبالغ التأمين. ولا بد لها من صفة معينة تنتحلها للقيام بهذه المهام. وقد تركت القوانين للشركات الباب مفتوحاً لاختيار النموذج المناسب، أو الصفة التي تنتحلها الشركة للقيام بمهذه المهام. وقد انحصرت تلك النماذج، أو تلك الصفة في ثلاثة نماذج، هي: نموذج الوكالة بأجر، حيث تكون الشركة وكيلة عن مجموع المؤمن لهم في إدارة عمليات التأمين، من جمع الاشتراكات، ودفع التعويضات، بالإضافة إلى استثمار حصيلة الاشتراكات، دون تحديد للأجر الذي تتقاضاه الشركة. ونموذج المضاربة، في القيام بالعملين معاً، دون تحديد لكيفية تحديد أجر المضارب. ونموذج الوكالة والمضاربة معاً. حيث تكون الشركة وكيلاً عن المؤمن لهم في إدارة عمليات التأمين، ومضارباً فيما يتعلق باستثمار حصيلة الاشتراكات. ومن ثم، يكون وجود هذه العلاقة فيما بين شركة التأمين، وبين مجموع حملة الوثائق، فيما يتعلق بإدارة عمليات التأمين، من جمع الاشتراكات واستثمارها، ودفع مبالغ التأمين المستحقة، سواء أكانت في صورة وكالة، أم كانت في صورة مضاربة، أم كانت وكالة ومضاربة معاً مقوماً آخر من مقومات نموذج التأمين.

المبحث الرابع
الرقابة الشرعية

١. **النظام السعودي:** تضطلع مؤسسة النقد العربي السعودي بمهام الرقابة والإشراف على قطاع التأمين. ولا يوجد في المؤسسة هيئة رقابة شرعية خاصة بها. كما لم يلزم النظام السعودي شركات التأمين بتكوين هيئات رقابة شرعية، ولم يمنعها من ذلك.

٢. **القانون السوداني:** تضطلع هيئة الرقابة على التأمين بمهام الإشراف، والرقابة على أعمال التأمين. ويوجد في السودان ما يسمى اللجنة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية. ولم يرد في النظام ما يفيد بإلزام شركات التأمين بتكوين هيئات شرعية، كما لم يرد ما يفيد بالمنع من ذلك.

٣. **نظام دولة الإمارات العربية المتحدة:** تتولى هيئة التأمين مهام الرقابة والإشراف على قطاع التأمين. ويوجد في الهيئة ما يسمى اللجنة العليا للفتوى والرقابة الشرعية[٨]. وقد ألزمت المادة العاشرة من النظام شركات التأمين بتكوين هيئات رقابة شرعية فيها، تسمى لجنة الرقابة الشرعية، على أن تتكون من ثلاثة أفراد. كما نصت المادة ١٦، على وجود مراقب شرعي داخل شركات التأمين، يعين بناءً على توصية لجنة الرقابة الشرعية بالشركة.

٤. **القانون السوري:** تخضع أعمال التأمين في سوريا لما يسمى بهيئة الإشراف على التأمين[٨]، والتابعة لوزارة المالية. وقد أصدرت الهيئة قرارها رقم ١٠٠/٢٩١/م.إ، في ٢٠٠٩/٩/٢٨، بتشكيل اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية

(٨) انظر: المادة ١٧، من النظام.

(٨) أنشئت بموجب المرسوم التشريعي رقم ٦٨، لعام ٢٠٠٤. بتاريخ في ١٤٢٥/٨/١١، ٢٠٠٤/٩/٢٦.

في هيئة الإشراف على التأمين، غايتها المساعدة في تنظيم عمل شركات التأمين، وإعادة التأمين التكافلي (الإسلامي)[٨]. ولم ينص القانون على وجوب تكوين هيئة رقابة شرعية في شركات التكافل، كما أنه لم يمنع من ذلك.

٥. **القانون الأردني:** تتولى هيئة الرقابة على التأمين في الأردن مهام الإشراف، والرقابة على قطاع التأمين. وقد ألزمت المادة الثامنة من تعليمات التكافل شركات التأمين بتكوين هيئات رقابة شرعية فيها، لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء. كما ألزمت المادة الثانية عشرة شركات التأمين التكافلي بتعيين مراقب شرعي، يتم اختياره من هيئة الرقابة الشرعية، أو من غيرها.

٦. **القانون الليبي:** تتولى هيئة الإشراف على التأمين مهام الإشراف، والرقابة على التأمين. وقد نصت المادة الأولى من القانون الليبي على وجود لجنة عليا للرقابة الشرعية، مشكلة في إطار هيئة الإشراف على التأمين. كما نص على وجوب وجود لجنة رقابة شرعية مشكلة داخل شركة التأمين التكافلي، لإبداء الرأي في معاملات الشركة، وبيان مدى اتفاقها مع أحكام الشريعة الإسلامية[٨].

٧. **القانون الجزائري:** لم يشر القانون الجزائري إلى الرقابة الشرعية.

٨. **القانون الماليزي:** يتولى البنك المركزي الماليزي مهام الرقابة، والإشراف، على قطاع التأمين في ماليزيا. وقد أوجد النظام ما يسمى المجلس الاستشاري الشرعي، الذي يعمل مستشاراً لكافة شركات التأمين[٨]. وقد ألزمت المادة ٥٣، من القانون

(٨) انظر: موقع وزارة المالية السورية.
(٨) المادتان: الأولى، والعاشرة من القانون.
(٨) «Syariah Advisory Council» means the Syariah Advisory Council established under subsection ١٦B(١) of the Central Bank of Malaysia Act ١٩٥٨.

شركات التأمين بأخذ مشورة المجلس الاستشاري الشرعي عند الحاجة. كما أنه ألزم شركات التأمين بتكوين هيئات رقابة شرعية خاصة بها.

٩. **قانون دولة بروناي:** يشرف البنك المركزي على صناعتي التأمين التقليدي، والإسلامي. حيث ينظم قطاع التأمين التقليدي، قانون التأمين لعام ٢٠٠٦م. ويحكم قانون التكافل لسنة ٢٠٠٨م قطاع التأمين الإسلامي. وهناك ما يسمى هيئة الإشراف المالي الشرعية(٨). وقد نصت المادة ١٨، من تعليمات، أو قانون التكافل لعام ٢٠٠٨، على وجوب موافقة الهيئة على أي منتج تكافل يتم طرحه من قبل الشركات. كما نصت المادة ٨١، على إمكان إفادة شركات التكافل من مشورة الهيئة في المسائل الشرعية المتعلقة بعملها. كما جعلت المادة ١٠، من التعليمات وجود هيئة رقابة شرعية من ضمن متطلبات تسجيل شركات التأمين.

١٠. **القانون الباكستاني**(٨): تتولى لجنة الأصول والمبادلات الباكستانية مهام الرقابة، والإشراف على التأمين(٨). ويوجد لدى الجنة ما يسمى الهيئة الاستشارية الشرعية، أو المجلس الاستشاري الشرعي(٨). وقد ألزمت المادة العاشرة من القانون شركات التأمين بإيجاد ما يسمى: Shariah Advisor(٨)، Shariah compliance(٨) auditor، Shariah compliance officer(٨).

١١. **القانون الإيراني:** لم يشر القانون الإيراني إلى الرقابة الشرعية.

---

(٨) نشأت الهيئة بموجب القسم الثالث من القانون ٢٠٠٦ (S ٥/٠٦)

(٨) The Securities and Exchange Commission of Pakistan, with the approval of the Board, is pleased to make the Takaful Rules, ٢٠١٢.

(٨) «Commission» means the Securities and Exchange Commission of Pakistan established under section ٣ of the Securities and Exchange Commission of Pakistan Act, ١٩٩٧ (XLII of ١٩٩٧);

(٨) انظر: المادة ٢٥، من القانون.

(٨) انظر: المادة ٢٦، من القانون.

(٨) انظر: المادة ٢٧، من القانون.

(٨) انظر: المادة ٣٠، من القانون.

التقويم:

جعل بعض الأنظمة وجود هيئة رقابة شرعية لدى شركات التأمين مقوماً من مقومات نموذج التأمين، فألزمت شركات التأمين العمل به. ولم يجعل في المقابل البعض الآخر من القوانين وجود هيئة رقابة شرعية لدى شركات التأمين مقوماً من مقومات نموذج التأمين، فلم تلزم شركات التأمين العمل به، ولم يمنعها من العمل به. ربما لأنها قامت بتحديد الخطوط العريضة لنموذج التأمين، وطريقة عمل شركات التأمين.

المبحث الخامس
الفائض والعجز

١. **النظام السعودي:** حددت المادة السبعون من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني كيفية حساب الفائض القابل للتوزيع. كما أنها وزعت الفائض بواقع ٩٠ ٪ حداً أقصى لشركات التأمين. فيكون الباقي وهو ١٠ ٪ حداً أدنى لحملة الوثائق. ولم يحدد النظام كيفية التعامل مع العجز في حساب المشتركين عند وجوده.

٢. **القانون السوداني:** لم يشر القانون السوداني إلى كيفية التعامل مع الفائض، والعجز. ولكن جاء في الفتوى رقم ١٩٩٥/٤، الصادرة بتاريخ ١٤١٦/٤/٢، الموافق ١٩٩٥/٨/٢٩، عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الإسلامية، أن شركات التأمين لا تستحق شيئاً في فائض التأمين الذي يرجع كله لحقوق المشتركين. كما لم يرد أي شيء عن كيفية التعامل مع العجز في حساب حملة الوثائق عند وجوده. ويوجد هناك صندوق مشترك لجميع الشركات العاملة في السوق السوداني، يوضع فيه جزء من فوائض التأمين المحققة، ليلجأ إليه عند الحاجة.

٣. **قانون دولة الإمارات العربية المتحدة:** أعطت المادة ٢٥، حق توزيع الفائض لمجلس الإدارة. ويقتصر الحصول على الفائض على حملة الوثائق فقط. فقد نصت الفقرة الرابعة من نفس المادة على أنه لا يجوز للشركة توزيع أرباح على المساهمين من أي فائض تحققه حسابات المشتركين، إلى جانب المقابل الذي تتقاضاه الشركة لقاء إدارة الحسابات، المقرر بموجب الاشتراك في وثيقة التأمين التكافلي. وقد نصت المادة ٢٨، من النظام على كيفية معالجة العجز، وذلك بتقديم قرض حسن

من قبل الشركة لحساب المشتركين، بحد أقصى- مجموع حقوق المساهمين في الشركة. على أن يسترد من الفوائض المستقبلية، دفعة واحدة، أو على دفعات. وفي حالة عدم قيام الشركة بذلك، يقدم الأمر إلى المجلس لاتخاذ القرار بإيقاف الشركة عن العمل للمدة التي يراها مناسبة.

٤. **القانون السوري:** لم يوضح القانون السوري كيفية التعامل مع الفائض، والعجز.

٥. **القانون الأردني:** تتقاضى شركات التكافل نسبة شائعة معلومة من الفائض إذا اختارت تطبيق نموذج المضاربة، فيما يتعلق بإدارة عمليات التأمين، واستثمار الاشتراكات المحصلة(٨). ويتم توزيع الباقي على حملة الوثائق كل بحسب اشتراكه. ولا تتقاضى شيئاً من الفائض عند اختيار نموذج الوكالة، أو الوكالة والمضاربة معاً. وقد ألزم القانون في المقابل شركات التأمين بتقديم قرض حسن لحساب حملة الوثائق في حالة عدم كفاية موجوداته لسداد التزاماته(٨).

٦. **القانون الليبي:** لم ينص القانون على كيفية التصرف في الفائض. ولكنه أشار في المادة السابعة منه إلى كيفية التصرف في حال عدم كفاية موجودات حساب المشتركين، لمواجهة الالتزامات المترتبة على هذا الحساب. حيث ألزم شركات التأمين التكافلي بتقديم قرض حسن لحساب المشتركين من حساب المساهمين. ويكون الالتزام بتقديم القرض الحسن التزاماً شاملاً، حده الأقصى مجموع حقوق المساهمين في الشركة. ويكون استرداد هذا القرض من الفائض الذي قد يتحقق في الفترات القادمة. سواء بدفعة واحدة، أم بدفعات، وفقاً لما تقرره الجمعية

(٨) انظر: المادة ٦، من القانون.
(٨) انظر: المادة ٧، من القانون.

العمومية للشركة. وفي حالة عدم التزام الشركة بذلك يرفع الأمر إلى هيئة الإشراف على التأمين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف الشركة عن العمل، المدة التي تراها مناسبة.

٧. **القانون الجزائري:** نصت المادة ٣٤، من المرسوم التنفيذي رقم ١٣-٠٩، بتاريخ ١٤٣٠/١/١٤هـ، الموافق ٢٠٠٩/١/١١م[٨]، على توزيع الفائض على حملة الوثائق فقط. وقد نصت المادة ٣٢، من نفس المرسوم على حق مجلس الإدارة في طلب اشتراك تكميلي، في حالة وجود عجز ملحوظ.

٨. **القانون الماليزي:** أعطى القانون شركات التأمين حق مشاركة شركات التأمين في اقتسام الفائض مناصفة. كما ألزمها في المقابل بتقديم قرض حسن لحساب حملة الوثائق عند الحاجة، على أن يسدد القرض مما قد يتحقق من فوائض في السنوات القادمة.

٩. **قانون دولة بروناي:** يتم توزيع الفائض المحقق في صندوق التكافل على حملة الوثائق. ويتم توزيع الأرباح بين حملة الوثائق، وبين حملة الأسهم في صندوق الاستثمار. ويتم تسديد العجز في صندوق التكافل، من حساب حملة الأسهم على سبيل القرض الحسن، على أن يسدد من الفوائض المستقبلية.

١٠. **القانون الباكستاني:** يوزع الفائض على المشتركين، أو حملة الوثائق فقط. وتتولى الشركة وضع السياسات المتعلقة بتوزيع الفائض. ويحق للمشتركين التبرع بجزء أو بجميع الفائض[٨]. ويسدد العجز في حساب المشتركين عن طريق القرض

(٨) انظر: الجريدة الرسمية. العدد رقم ٣، للعام ٢٠٠٩ بتاريخ ١٤٣٠/١/١٧، الموافق ٢٠٠٩/١/١٤ ص٩

(٨) انظر: المادة ٢١، من القانون.

الحسن من حساب المساهمين، على أن يسدد من أي فوائض مستقبلية[٨].

١١. **القانون الإيراني:** لم يوضح القانون الإيراني كيفية التعامل مع الفائض والعجز.

أولا: مقومات نموذج التأمين التعاوني في النظام السعودي

١. توزيع فائض حساب المشتركين، أو حملة الوثائق، بين حملة الوثائق، والمساهمين.

٢. الشركة وكيلة عن حملة الوثائق في إدارة، وتنظيم عمليات التأمين، واستثمار الاشتراكات، وذلك مقابل المصروفات الفعلية للشركة[٨].

شكل رقم (١): نموذج التأمين التعاوني في النظام السعودي

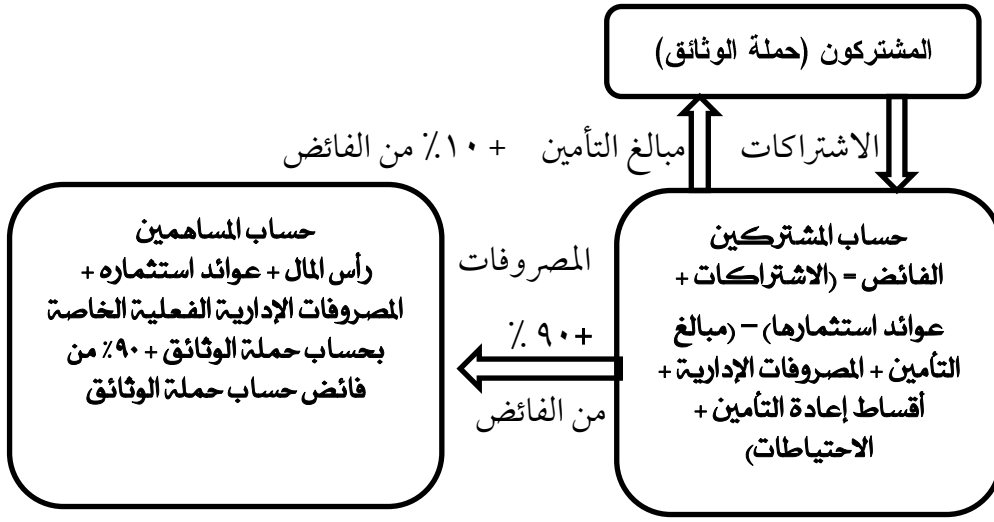

ثانيا: مقومات نموذج التأمين التعاوني في القانون السوداني

١. الاشتراك مدفوع على سبيل التبرع.

٢. توزيع فائض حساب المشتركين، أو حملة الوثائق، على حملة الوثائق فقط.

(٨) انظر: المادتان ١٩، ٢٠، من القانون.

(٨) لعل ما تحصل عليه الشركات من الفائض هو أجر لها غير مصرح به.

٣. الشركة وكيلة عن حملة الوثائق في إدارة، وتنظيم عمليات التأمين مقابل المصروفات الفعلية، ومضارب بحصة من الأرباح بالنسبة لاستثمار الاشتراكات.

٤. وجود هيئة رقابة شرعية مركزية(٨).

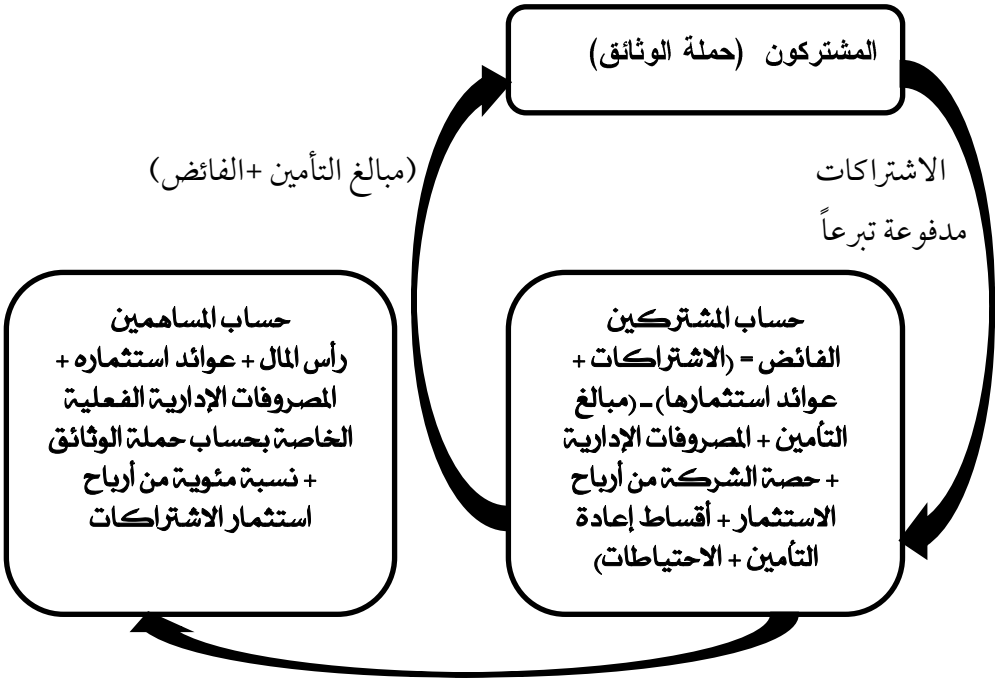

شكل رقم (٢): نموذج التأمين التعاوني في القانون السوداني

(٨) هناك صندوق أنشأته وتشرف عليه هيئة الرقابة على التأمين. توضع فيه نسب من الفائض المحقق في شركات التأمين، ويخصص لمساعدة الشركات عند الحاجة.

ثالثا: نموذج التأمين في نظام التأمين التكافلي لدولة الإمارات العربية المتحدة

١. الاشتراك مدفوع على سبيل التبرع.
٢. توزيع فائض حساب المشتركين، أو حملة الوثائق، على حملة الوثائق فقط.
٣. الشركة وكيلة بأجر عن حملة الوثائق في إدارة، وتنظيم عمليات التأمين، مقابل نسبة مئوية معلومة من الاشتراكات، ومضارب بالنسبة لاستثمار الاشتراكات. أو هي وكيل بأجر للقيام بالأمرين معاً.
٤. تقديم قرض حسن من حساب المساهمين لحساب حملة الوثائق عند الحاجة، يسترد من الفوائض المستقبلية.
٥. وجود هيئة رقابة شرعية.
٦. وجود حساب واحد يدفع فيه جميع الاشتراكات في التكافل العام.
٧. وجود حسابين يدفع في كل منهما جزء من الاشتراك في التكافل العائلي.
٨. الفصل بين حسابات التكافل العام، والتكافل العائلي.

أولاً: نموذج الوكالة بأجر (نسبة مئوية من الاشتراكات) للتكافل العام: شكل (٣ أ):

ثانياً: نموذج الوكالة بأجر (المصروفات الفعلية أو مبلغ مقطوع) للتكافل العام: شكل (٣ ب):

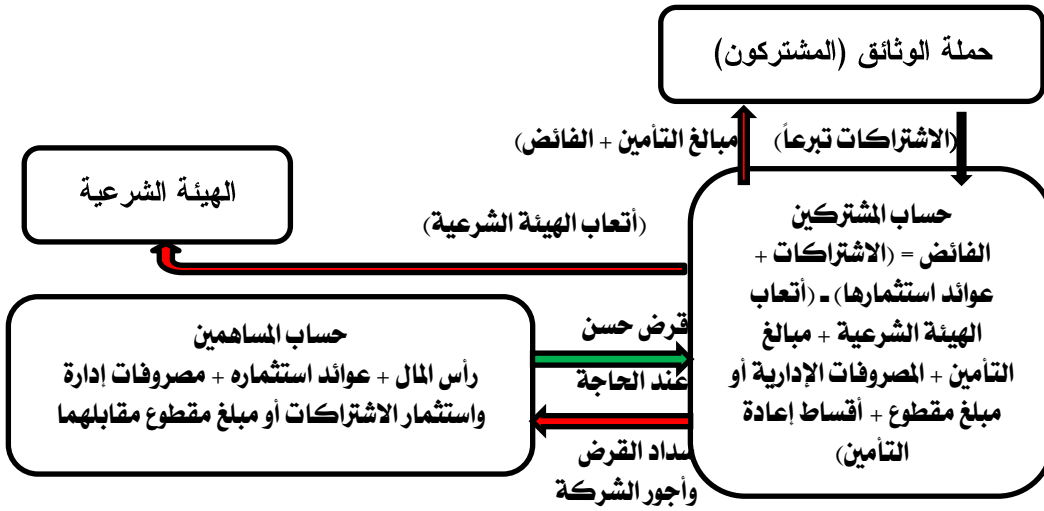

ثالثاً: نموذج الوكالة بأجر معلوم والمضاربة للتكافل العائلي: شكل (٣ ج):

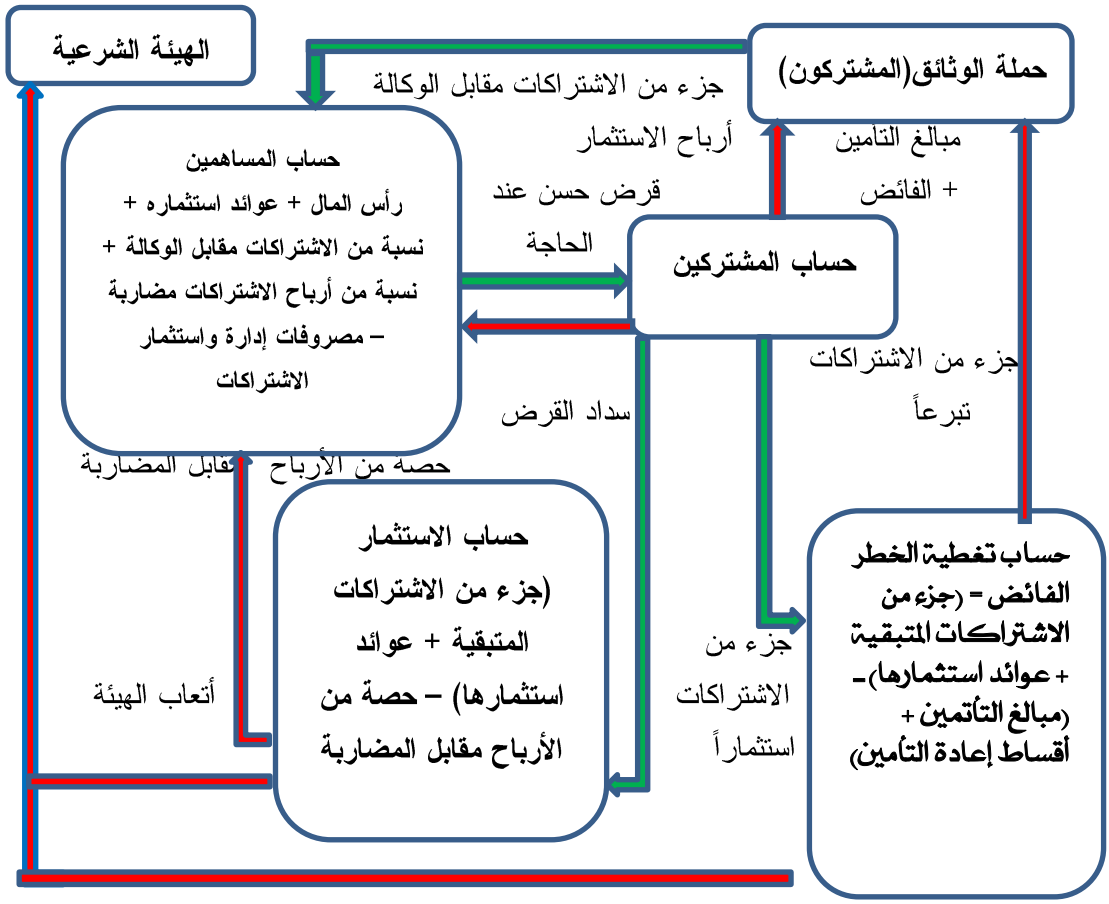
الهيئة الشرعية
حملة الوثائق(المشتركون)
جزء من الاشتراكات مقابل الوكالة
أرباح الاستثمار
قرض حسن عند الحاجة
مبالغ التأمين + الفائض
حساب المساهمين
رأس المال + عوائد استثماره + نسبة من الاشتراكات مقابل الوكالة + نسبة من أرباح الاشتراكات مضاربة – مصروفات إدارة واستثمار الاشتراكات
حساب المشتركين
جزء من الاشتراكات تبرعاً
سداد القرض
حصة من الأرباح مقابل المضاربة
حساب الاستثمار (جزء من الاشتراكات المتبقية + عوائد استثمارها) – حصة من الأرباح مقابل المضاربة
حساب تغطية الخطر الفائض = (جزء من الاشتراكات المتبقية + عوائد استثمارها) – (مبالغ التأمين + أقساط إعادة التأمين)
جزء من الاشتراكات استثماراً
أتعاب الهيئة

رابعاً: نموذج الوكالة بأجر معلوم (نسبة من الاشتراكات) للتكافل العائلي: شكل(٣د):

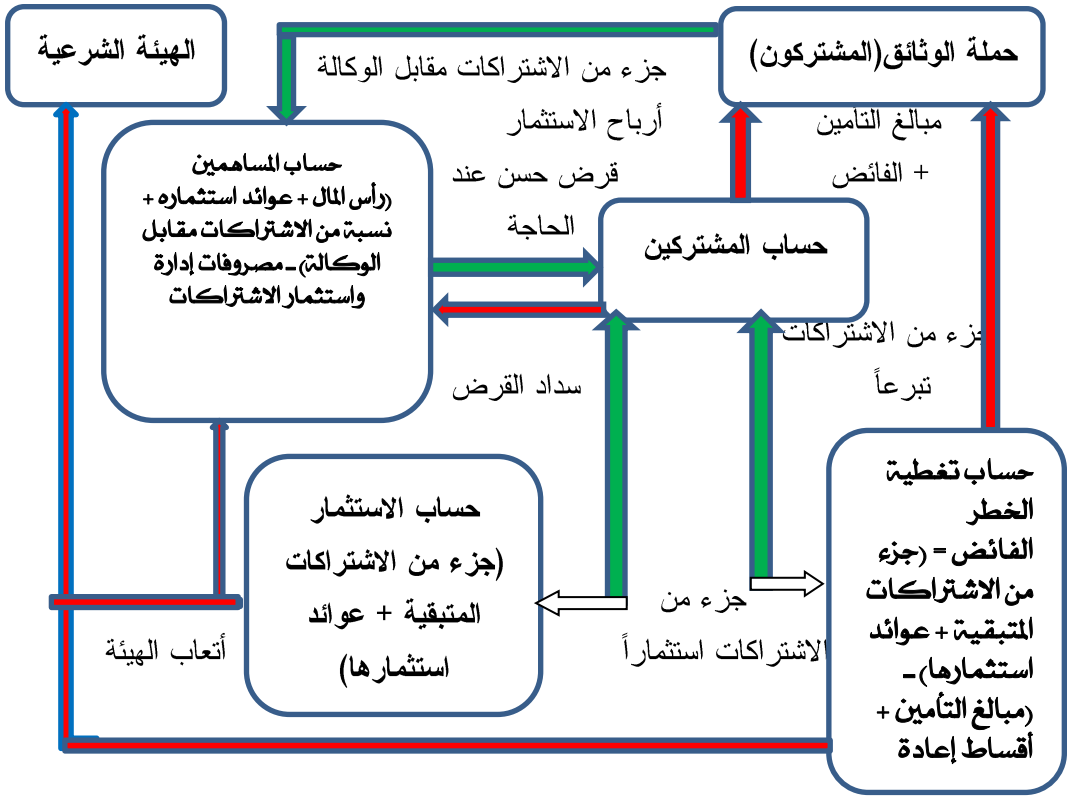

خامسا: نموذج الوكالة بأجر معلوم والمضاربة للتكافل العام: شكل (٣ هـ)

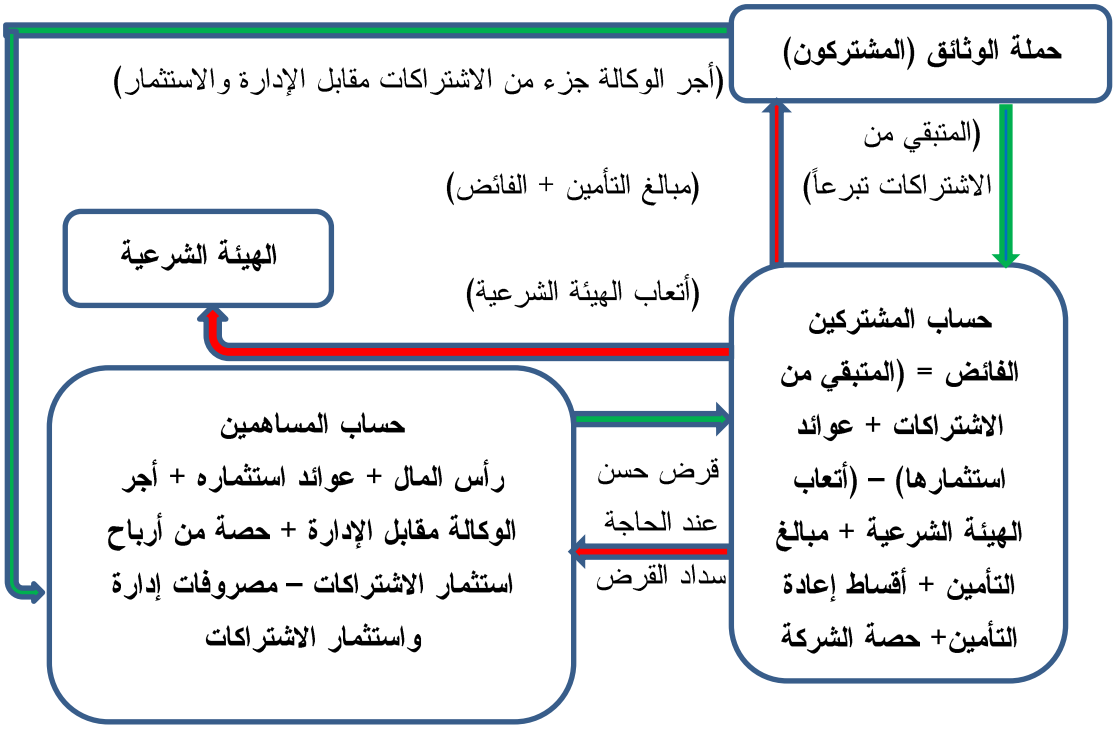

سادسا: نموذج الوكالة بأجر معلوم (المصروفات الفعلية) للتكافل العائلي: شكل (٣ و):

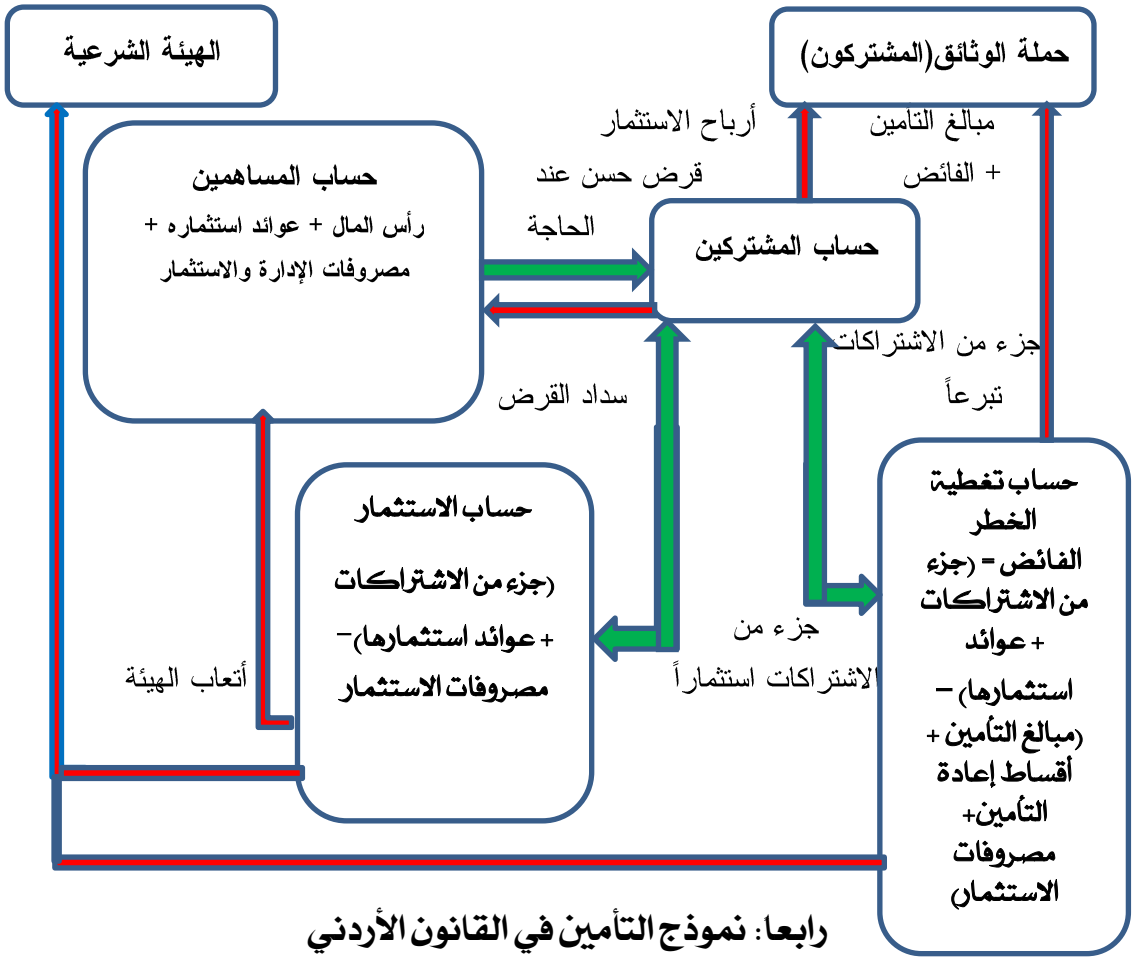

رابعا: نموذج التأمين في القانون الأردني

١. الاشتراكات مدفوعة تبرعاً في حساب واحد.

٢. الشركة وكيل بأجر مقابل نسبة من الاشتراكات، أو مبلغ معلوم. أو مضارب مقابل نسبة من الفائض. أو وكيل بنسبة من الاشتراكات أو مبلغ معلوم، ومضارب معاً بنسبة من الأرباح.

٣. يوزع الفائض على حملة الوثائق في نموذج الوكالة، ونموذج الوكالة والمضاربة معاً.

٤. وجود هيئة شرعية.

٥. يقدم قرض من حساب المساهمين لحساب حملة الوثائق عند العجز.

نموذج الوكالة بنسبة من الاشتراكات: شكل رقم (٤ أ):

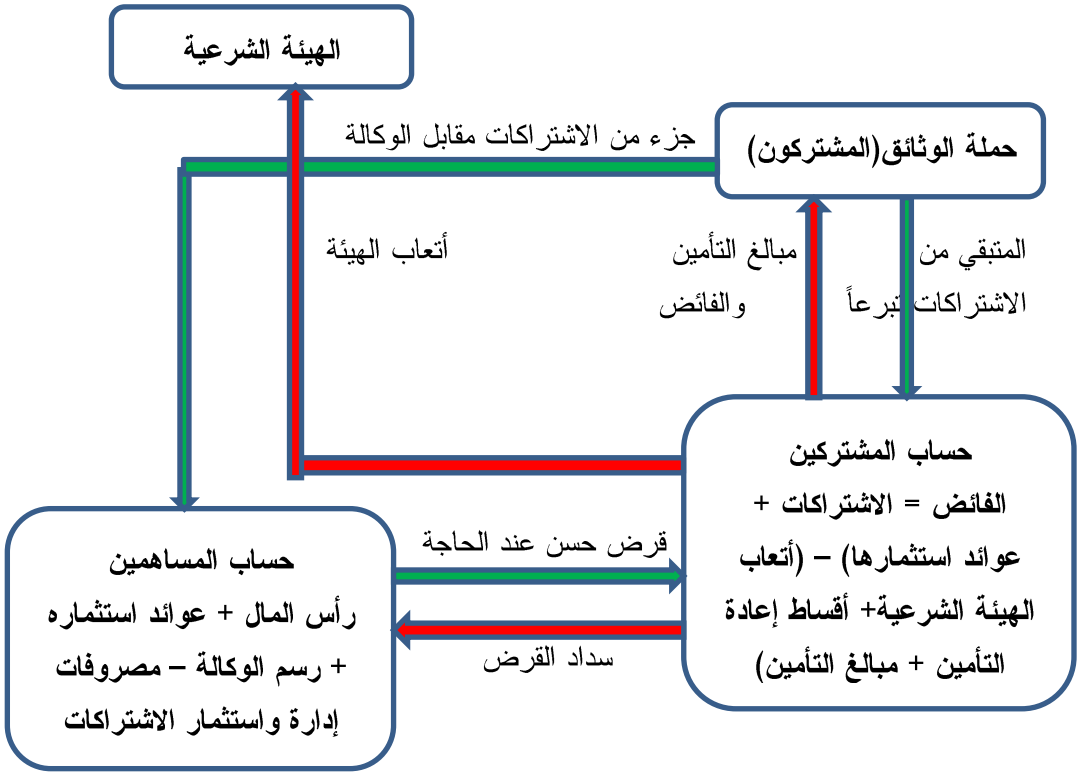

نموذج الوكالة بمبلغ مقطوع: شكل رقم (٤ ب):

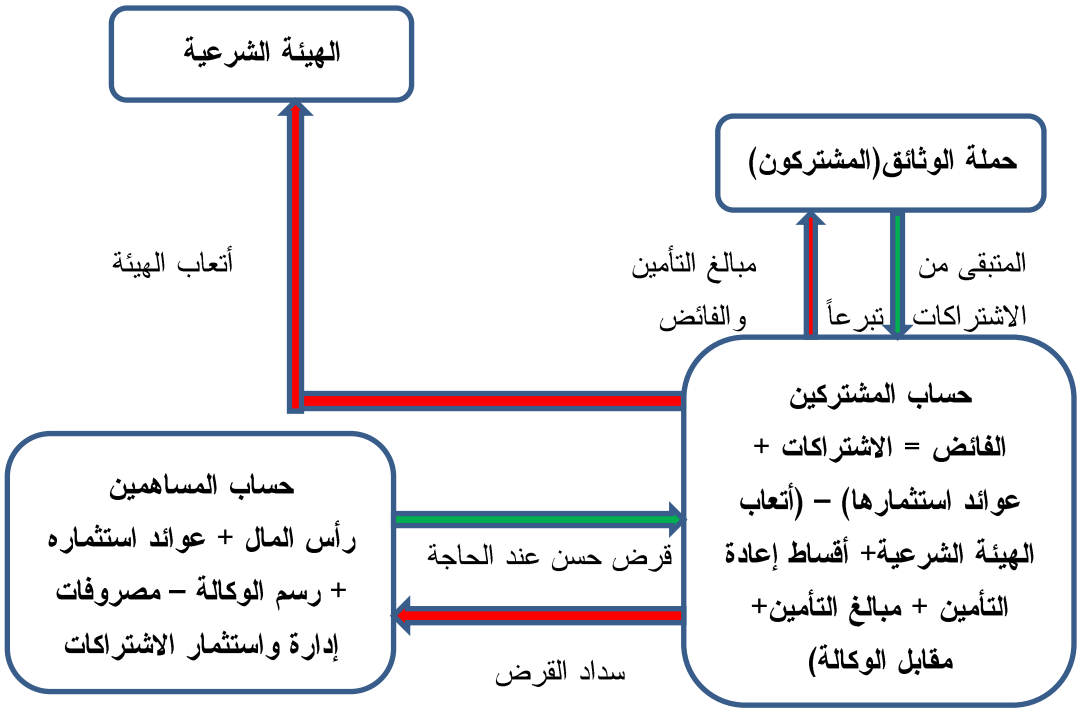

نموذج المضاربة بنسبة من الفائض: شكل رقم (٤ ج):

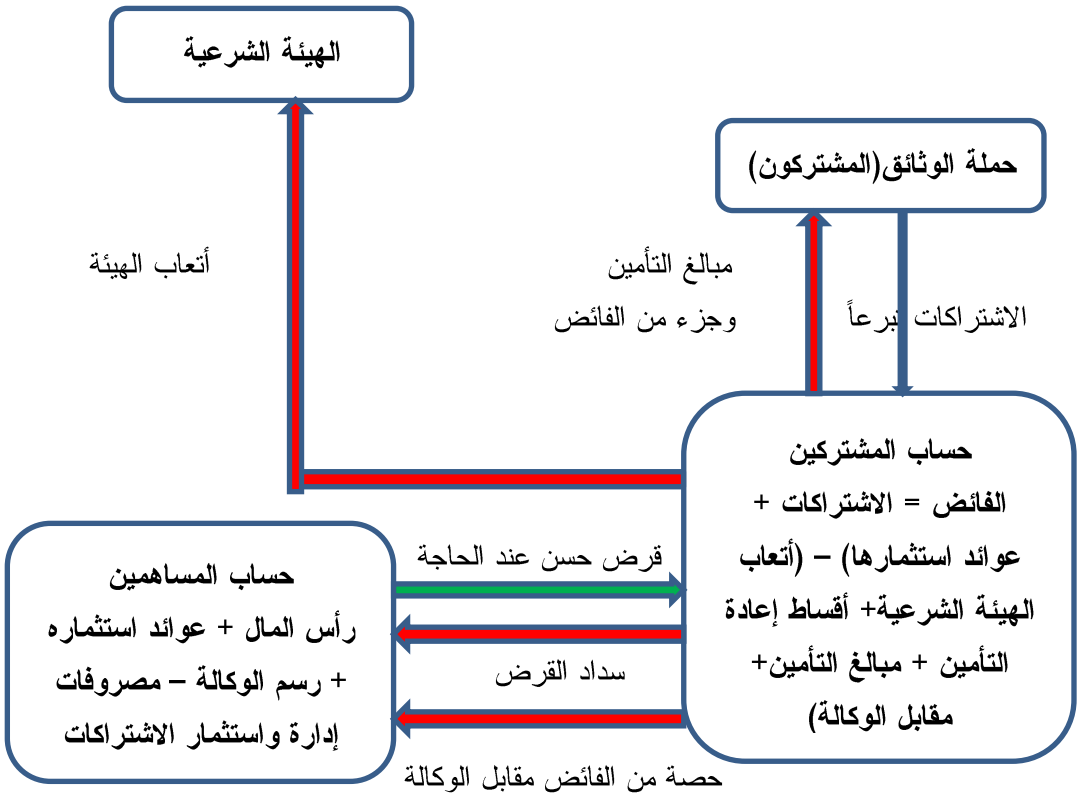

نموذج الوكالة بنسبة من الاشتراكات والمضاربة: شكل رقم (٤ د):

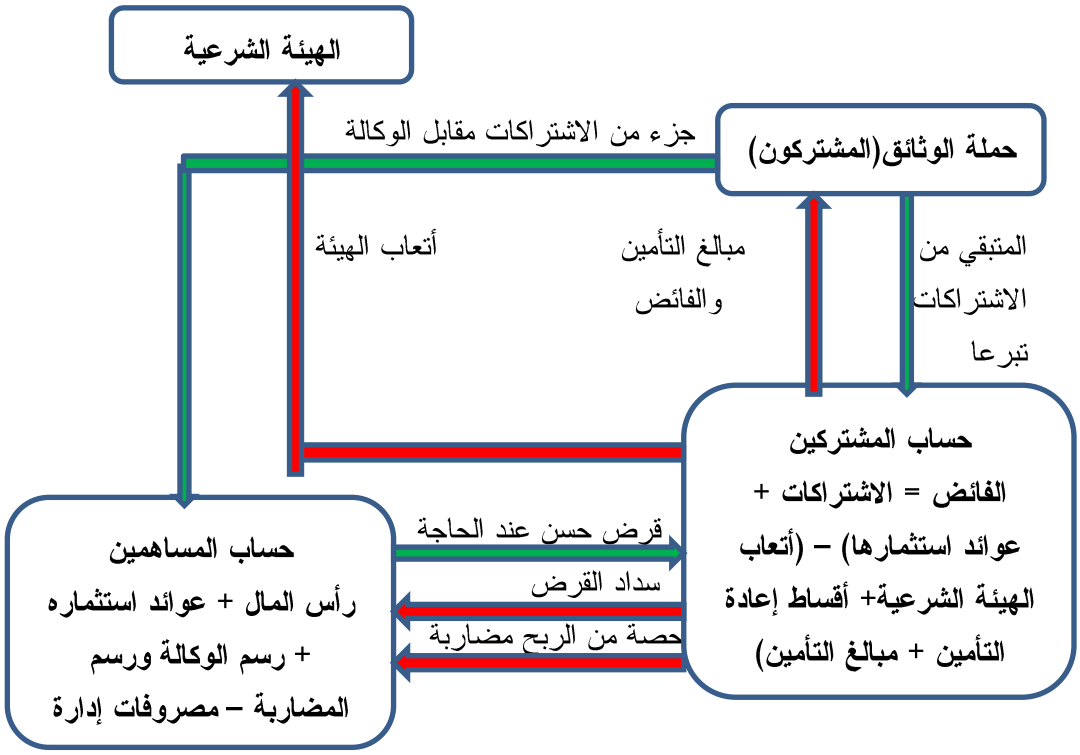

نموذج الوكالة بمبلغ مقطوع والمضاربة: شكل رقم (٤ هـ):

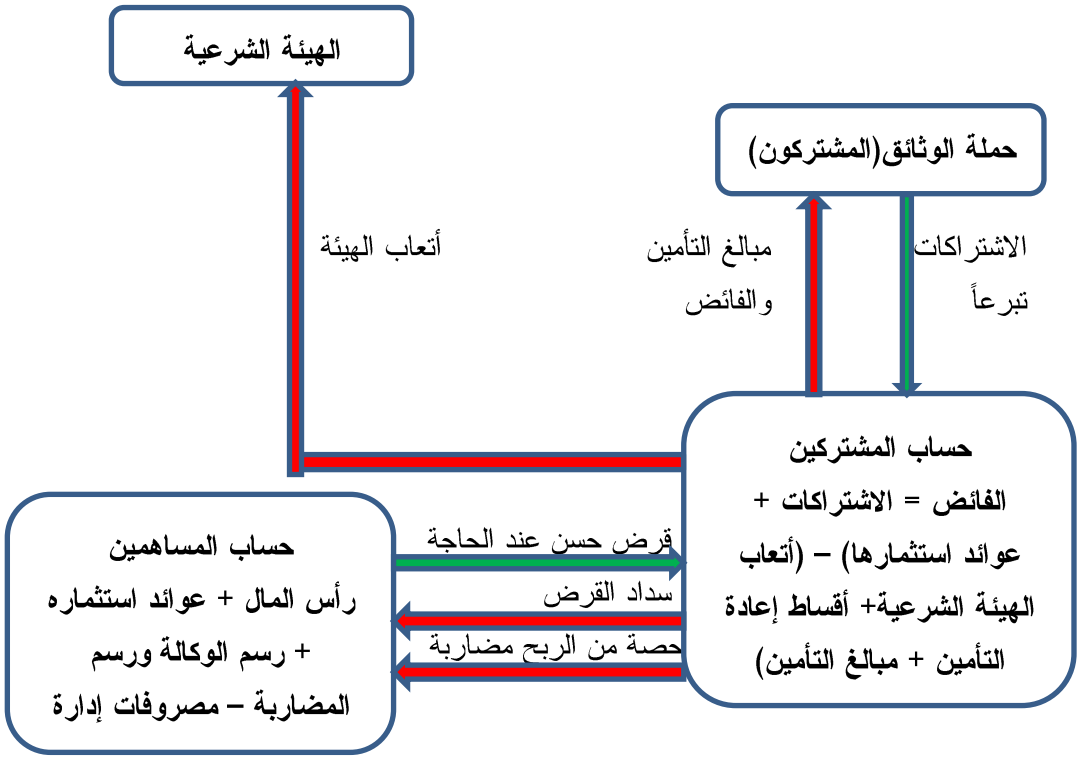

خامسا: نموذج التأمين في القانون الليبي

١. الاشتراك مدفوع على سبيل التبرع، في حساب واحد.

٢. يسدد العجز في حساب المشتركين بقرض حسن من حساب المساهمين، يسدد من الفوائض المستقبلية.

٣. الشركة وكيلة بأجر عن حملة الوثائق في إدارة، وتنظيم عمليات التأمين، ومضارب بالنسبة لاستثمار الاشتراكات.

٤. وجود هيئة رقابة شرعية مركزية.

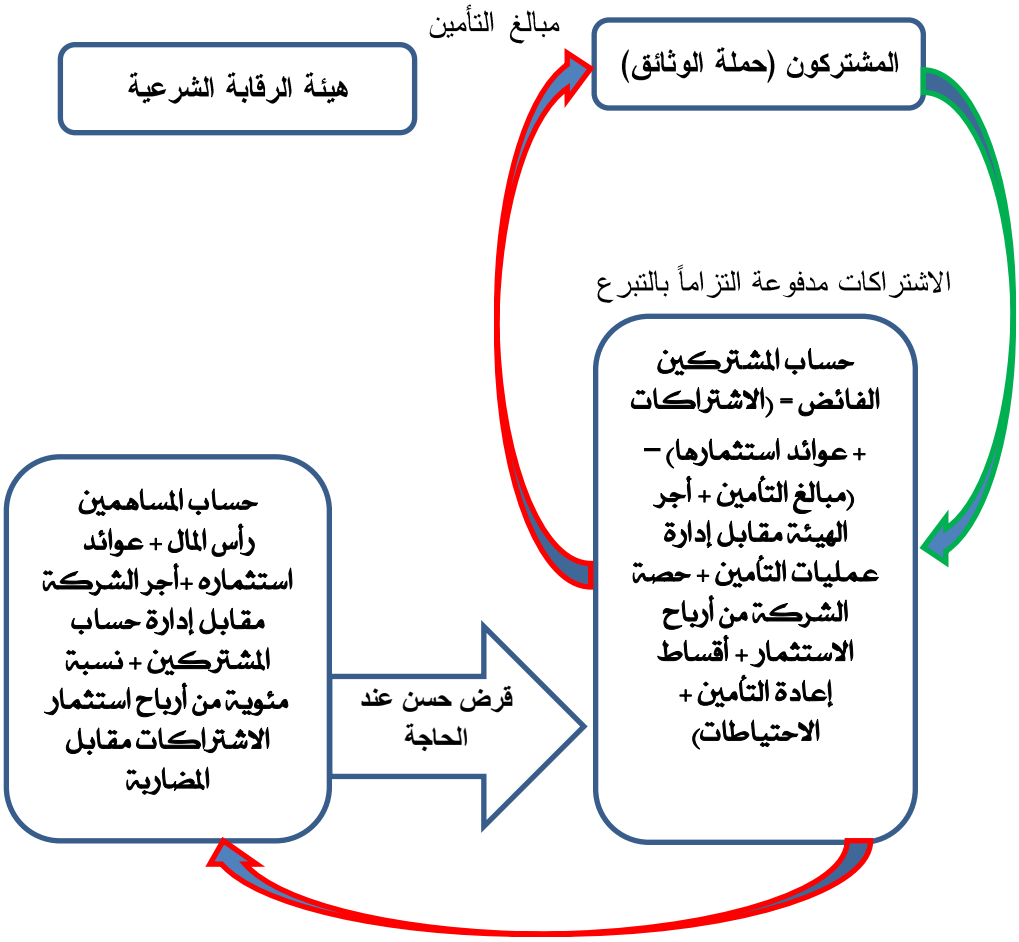

(سداد القرض وأجر الشركة مقابل الإدارة ونسبة مئوية معلومة من أرباح استثمار الاشتراكات)

شكل رقم (٥)

نموذج التأمين التعاوني في القانون الليبي

سادسا: نموذج التأمين في القانون الجزائري

١. الشركة وكيلة عن حملة الوثائق مقابل المصروفات الفعلية.

٢. يتم توزيع الفائض على حملة الوثائق فقط.

٣. يسدد العجز في حساب حملة الوثائق باشتراك إضافي.

شكل رقم (٦): نموذج التأمين في القانون الجزائري

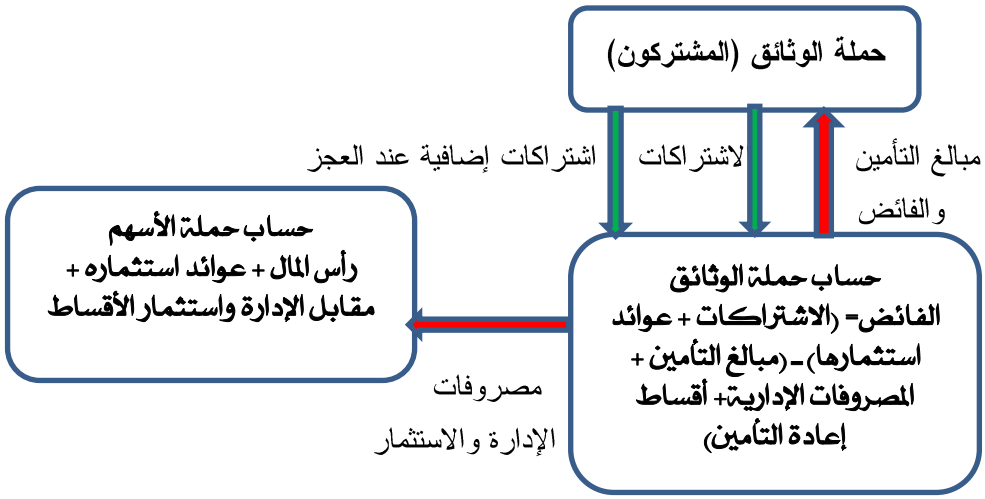

سابعا: نموذج التأمين في القانون الماليزي

١. يوضع القسط تبرعاً بشكل كلي، أوجزئي في حساب، أو صندوق واحد، هو صندوق التكافل في التكافل العام. ويوضع قسم منه تبرعاً كلياً أو جزئياً في صندوق المخاطر، ويوضع القسم الآخر في صندوق استثمار المشتركين، في التكافل العائلي.

٢. الشركة وكيل بنسبة من الاشتراكات في إدارة واستثمار الاشتراكات في التكافل العام. ووكيل بنسبة من الاشتراكات في إدارة عمليات التأمين، ومضارب بنسبة من الربح في استثمار أموال صندوق استثمار المشتركين، في التكافل العائلي.

٣. يتم تقاسم فائض صندوق التكافل بين كل من حملة الوثائق، والشركة.

٤. وجود هيئة رقابة شرعية.

٥. تقديم قرض من حساب المساهمين لحساب التكافل عند العجز.

أولاً: التكافل العام: نموذج الوكالة بنسبة من الاشتراكات: شكل رقم (٧):

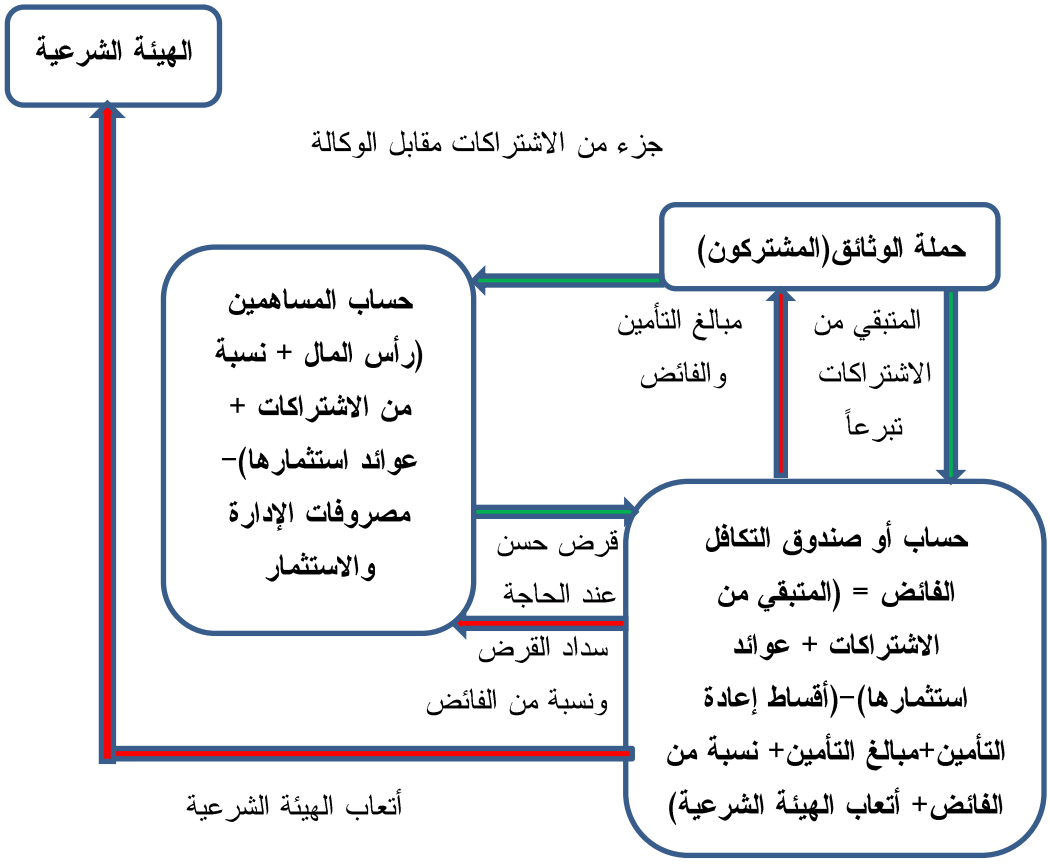

ثانياً:التكافل العائلي: نموذج الوكالة بنسبة من الاشتراكات والمضاربة معاً: انظر: شكل رقم (٧):

ثامنا: نموذج التأمين في قانون بروناي

١. يوضع القسط جميعه في حساب واحد في التكافل العام، يسمى صندوق المخاطر. ويوضع جزء من القسط في صندوق المخاطر، بهدف التكافل. ويوضع الجزء المتبقي في صندوق، أو حساب المشتركين الخاص، بهدف الادخار، أو الاستثمار.

٢. الشركة وكيلة بأجر في التكافل العام، في إدارة عمليات التأمين، واستثمار الاشتراكات، مقابل نسبة معلومة من الاشتراكات. أو هي مضارب في العملين معاً، مقابل نسبة معلومة من الأرباح. أو هي وكيلة بأجر في إدارة عمليات التأمين، مقابل نسبة معلومة من الاشتراكات، وهي في نفس الوقت الوقت مضارب في استثمار الاشتراكات، مقابل نسبة معلومة من الأرباح.

٣. الشركة وكيلة بأجر في إدارة عمليات التأمين في التكافل العائلي، مقابل نسبة معلومة من الاشتراكات، وهي في نفس الوقت الوقت مضارب في استثمار الاشتراكات، مقابل نسبة معلومة من الأرباح.

٤. يتم توزيع فائض صندوق التكافل على حملة الوثائق فقط.

٥. يسدد العجز في صندوق التكافل بقرض حسن من حساب المساهمين، ويسترد من الفوائض المستقبلية.

٦. وجود هيئة شرعية.

٧. انظر: الأشكال: ٢، ٣أ، ٣ج، ٣د، ٣ه، ٤أ.

تاسعا: نموذج التأمين في القانون الباكستاني

١. الشركة وكيلة عن حملة الوثائق في إدارة عمليات التأمين، واستثمار الاشتراكات، بنسبة معلومة من الاشتراكات، في قطاع التكافل العام. ووكيلة عن حملة الوثائق في إدارة عمليات التأمين بنسبة معلومة من الاشتراكات. ومضارب بالنسبة لاستثمار الاشتراكات، مقابل نسبة معلومة من الأرباح، في قطاع التكافل العائلي.

٢. يتم توزيع فائض صندوق التكافل على حملة الوثائق فقط.

٣. يسدد العجز في صندوق التكافل بقرض حسن من حساب المساهمين، ويسترد من الفوائض المستقبلية.

٤. وجود هيئة شرعية. ٥- انظر الأشكال: ٣ أ، ٣ ج.

التقويم:

١. تباينت وجهات نظر القوانين، والأنظمة، في التعامل مع الفائض. فقد أعطى بعضها لحملة الأسهم حق المشاركة في الفائض، مثل النظام السعودي، والقانون الماليزي. ولم يعطها البعض الآخر ذلك. وبالنظر إلى تعريف الفائض كما نص عليه بعض القوانين، (هو المتبقي من اشتراكات التأمين واستثماراتها، بعد سداد كافة المصروفات، من مبالغ تأمين، وأقساط إعادة التأمين، ومصروفات إدارية بما فيها ما تتقاضاه الشركة مقابل الإدارة، والاستثمار)، يكون الفائض حقاً خالصاً لحملة الوثائق. ولكن هذا الحق لا يثبت لهم دائماً، وفي جميع الحالات. حيث يتوقف استحقاق المؤمن له للفائض على دفع القسط تبرعاً جميعه، أو بعضه، على افتراض أنه تبرع. فإذا قدم المشترك اشتراكه ليتبرع منه، فيكون له حق استرداد الباقي، لأن الأصل مملوك له، ولم يخرج من ذمته إلا ما نقص منه، فيحق له استرجاع الباقي. أما إذا تبرع بجميع القسط فلا يكون له حق استرجاع الباقي، لأنه خرج من ذمته بداية بالتبرع. ومن ثم يكون استحقاق المؤمن لهم للفائض وفق التفصيل السابق، أحد مقومات نموذج التأمين التعاوني، أو التكافل، في جميع الأنظمة، والقوانين،

محل الدراسة. وتكون مشاركة الشركة للمؤمن في اقتسام الفائض أحد مقومات نموذج التأمين التعاوني في بعض القوانين.

٢. ترك بعض القوانين، والأنظمة، الباب مفتوحاً أمام الشركات في كيفية التعامل مع العجز في حساب حملة الوثائق عند وجوده. وألزم البعض الآخر شركات التأمين بتقديم قرض حسن لصندوق المشتركين من حساب المساهمين، على أن يسدد من الفوائض المستقبلية. ويعرف القرض الحسن عندهم بأنه غير المرتبط بالحصول على فائدة مباشرة. وبالنظر إلى القرض هل هو حسن، أم غير حسن، يمكن القول إنه غير حسن. لأن الشركة تفيد من القرض بشكل غير مباشر. فالتزام الشركة بتقديم القرض لحساب المؤمن لهم إنما هو لأنها تربط معهم بمصلحة، فهي وكيلة عنهم، أو مضارب، أو هما معاً. وما كان لها أن تلتزم بالقرض لولا انتحالها هذه الصفة. حيث يترتب على عدم تقديم القرض إفلاس الشركة، وخروجها من السوق. ومن ثم، تفقد الشركة ذلك المقابل الذي تتقاضاه مقابل الإدارة. فهي تقدم القرض لضمان استمرار قيامها بهذا العمل على المدى البعيد، أو في الأجل الطويل، وضمان استمرار حصولها على مقابل الإدارة. ومن ثم يكون تقديم قرض من حساب المساهمين، إلى حساب المؤمن لهم عند الحاجة، أحد مقومات نموذج التأمين التعاوني، أو التكافل في عدد من القوانين، والأنظمة. وحيث إن تقديم القرض هو المتبع في التأمين التجاري. حيث تقوم الشركة باقتطاع جزء من رأس المال لسداد العجز في الاشتراكات، ومواجهة الالتزامات المترتبة عليها بسبب العقود، التي أبرمتها. والتي هي المصدر الأساس لمبالغ التأمين المدفوعة. فهذا يعزز ترسخ مفهوم المعاوضة في التأمين عندهم. ومن ثم يكون الالتزام بتقديم قرض حسن من حساب المساهمين لحساب حملة الوثائق عند الحاجة، أحد مقومات نموذج التأمين التعاوني في بعض القوانين.

الفصل الثاني
التطبيق العملي للتأمين

بلغ عدد شركات التأمين الإسلامية في العالم بنهاية ٢٠١٠ حوالي ١٩٥ شركة وفقاً لبعض التقارير، وبلغ عدد الشركات العاملة في دول الخليج في نفس الفترة وفقاً لنفس التقرير ٧٧ شركة، ٤٠ شركة في الشرق الأقصى، ٣٢ شركة في أفريقيا(٨). وبلغ عددها في الدول العربية وفق تقرير آخر ٥٧ شركة(٨). ولقد حققت أسواق التكافل العالمية نمواً مقداره ١٩٪ في العام ٢٠١١، وهو معدل أقل قليلاً مما تم تحقيقه في العام ٢٠١٠. وقد حقت أسواق كل من الإمارات العربية وماليزيا معدل نمو بلغ أكثر من ٢٤٪، بينما ازداد اجمالي الاشتراكات في المملكة العربية السعودية والتي يعد سوقها الأكبر في منطقة الخليج العربي بمقدار نصف بليون دولار أمريكي. وقد ازدادت اشتراكات التكافل عالمياً في العام ٢٠١٠ بنسبة ١٩٪ لتبلغ ٨,٣ بليون دولار أمريكي(٨).

(٨) العدد السادس من دليل شركات التأمين الإسلامية. -http://www.takaful-re.ae/ar/tmodel.php

(٨) http://www.alaswaq.net/articles/٢٠٠٩/٠٨/١٤/٢٧٠٤١.html

(٨) انظر: Ernst & Young. The World Takaful Report ٢٠١٢: Industry growth and preparing for regulatory change, April ٢٠١٢. P, ٦.

جدول رقم (١): معدلات نمو اشتراكات التكافل في بعض الأسواق العالمية[٨]

الدولة	معدل النمو في العام ٢٠١٠	معدل الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩
البحرين	٪١٧-	٪٥٥
قطر	٪٩١	٪٤١
الإمارات العربية المتحدة	٪٢٨-	٪٩٨
الكويت	٪٤-	٪١١
المملكة العربية السعودية	٪١٢-	٪٣٨
المعدل	٪١٦	٪٤١
بروناي	٪٣٩٣	٪٣
ماليزيا	٪٢٤ -	٪٢٩
تايلند	صفر٪	٪٥
أندونيسيا	٪٢٥ -	٪٣٥
السودان	٪٧ -	٪١٩
أسواق أخرى	٪٥٩	٪٣٥
بنغلاديش	صفر٪	٪١٥٤

لقد بلغ إجمالي اشتراكات التكافل عالمياً ٨,٣ بليون دولار أمريكي في العام ٢٠١٠، وهي مستمرة في الارتفاع بشكل قوي. ولقد بلغ إجمالي إسهام الشركات التعاونية السعودية في تلك الاشتراكات ٤,٣ بليون دولار أمريكي. ولقد عانت

(٨) انظر: المصدر نفسه. ص١٢، ١٣، ١٤، ١٥. شكل ١٠، ١١، ١٢، ١٣.

الأسواق الخليجية في العام ٢٠١٠، من ضعف نسبي في معدلات نموها. ويعد سوق بروناي، والسوق الأندونيسي- في المقابل من الأسواق الواعدة، حيث بلغ إجمالي الاشتراكات في العام ٢٠١٠، في هذين السوقين بالإضافة إلى السوق الماليزي ٢ بليون دولار أمريكي. وتعد السودان أهم سوق للتكافل خارج دول الخليج العربي، وجنوب شرق آسيا. ولقد تمتعت مصر، والأردن في العام ٢٠١٠ باشتراكات إجمالي مقدارها ٥٠ مليون دولار أمريكي. وهما يحققان نمواً مهماً في إجمالي الاشتراكات.

جدول رقم (٢)

معدلات نصيب الشركة من اشتراكات التكافل بالمليون دولار أمريكي في العام ٢٠١٠م[٨]

الدولة	معدل نصيب الشركة من الاشتراكات	معدل النمو في ٢٠١٠
دول الخليج العربي	٧٤	٪١٦
المملكة العربية السعودية	١٤١	٪١٢
الأردن، وفلسطين، واليمن	٩	٪١٠٢
باكستان، وبنغلاديش، وسريلنكا	١٧	٪٥
مصر، والسودان، وموريتانيا، وغينيا	١٣	٪١٠
ماليزيا	١٤١	٪٢٤

(٨) انظر: المصدر نفسه. ص١٧، ١٨. شكل ١٥، ١٦.

تتمتع دول الخليج العربي بأكبر عدد من شركات التكافل على مستوى العالم، ولكنها تتمتع بمعدل اشتراكات لكل شركة أقل نسبياً. وقد ازدادت اشتراكات ٧٧ شركة في العام ٢٠١٠ بمعدل مقداره ١٠ مليون دولار أمريكي. فيما تعد الشركات الماليزية في المقابل الأعلى نسبياً من حيث نصيب الشركة من إجمالي الاشتراكات. وقد حققت شركات التكافل الماليزية الأربع عشرة في العام ٢٠١٠، زيادة في إجمالي اشتراكاتها مقدارها ٢٠ مليون دولار أمريكي.

جدول رقم (٣)

معدلات نسب المصروفات إلى الاشتراكات في بعض أسواق التكافل والتأمين التجاري في العالم[٨]

السوق	قطاع التأمين	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
السعودية	التأمين التعاوني	١٨٪	٢٣٪	٢٨٪	٣٨٪	٢١٪
دول الخليج العربية	التأمين التجاري	٢٧٪	٢٨٪	٢٧٪	٢٤٪	٢٣٪
	التكافل	٣٥٪	٢٥٪	٣١٪	٢٨٪	٣٣٪
ماليزيا	التأمين التجاري	٢٣٪	٢٤٪	٢٣٪	٢٣٪	٢٦٪
	التكافل	٣٧٪	٢٢٪	٢٢٪	١٦٪	٢٦٪

يوضح الجدول السابق ما يأتي:

١. تتمتع شركات التكافل الخليجية الناشئة نسبياً بمعدلات نسب المصروفات إلى

(٨) انظر: المصدر نفسه. ص٣٠. شكل ٢٨.

الاشتراكات أعلى من الشركات التقليدية العاملة في نفس السوق، وأعلى من شركات التكافل الماليزية، التي تعتمد بشكل رئيس على التكافل العائلي في مقابلة التكافل العام.

٢. تتماثل نسب المصروفات إلى الاشتراكات في شركات التكافل الماليزية، مع نظيرتها في الشركات الماليزية التقليدية تقريباً. وهذا يعكس مدى كفاءة هذه الشركات.

٣. لقد ارتفعت نسب المصروفات إلى الاشتراكات لدى الشركات السعودية في عدة سنوات متتالية، ولكنها انخفضت بحدة في السنة الأخيرة.

جدول رقم (٤)

معدلات العائد على السهم في بعض أسواق التكافل والتأمين التجاري في العالم[٨]

السوق	قطاع التأمين	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
السعودية	التأمين التعاوني	١٨٪	-١٠٪	-١٢٪	-١٪	-٧٪
دول الخليج العربية	التأمين التجاري	١٨٪	٩٪	٨٪	٩٪	٩٪
	التكافل	١٠٪	-٢٪	-٢٪	٤٪	٤٪
ماليزيا	التأمين التجاري	١٤٪	١١٪	١٤٪	١٠٪	١٧٪
	التكافل	٥٪	٤٪	-٢٪	٦٪	٤٪

حقق المساهمون في الشركات التقليدية عوائد أعلى على أسهمهم مقارنة بتلك التي حققها المساهمون في شركات التأمين التعاوني، والتكافل، في كل من ماليزيا

(٨) انظر: المصدر نفسه. ص٢٦. شكل رقم ٢٤.

ودول الخليج العربي. لقد تمتعت الشركات التقليدية بخيارات استثمارية طويلة، وقصيرة الأجل، مقارنة بشركات التكافل، مما مكن الشركات التقليدية من تحقيق عوائد استثمارية أعلى من تلك التي حققتها شركات التكافل. ولقد أسهم حجم تلك الشركات، وتاريخها التشغيلي الطويل، وعلاقاتها السوقية القوية، في بناء أنشطة أكثر ربحية، من نظيرتها شركات التكافل، التي تعتمد بشكل رئيس على المبيعات الفردية، وتتمتع بقلة نسبية في المنتجات. وبالنظر إلى السوق السعودي الذي يسيطر فيه ثلاث شركات على السوق، تلاحظ معاناة قطاع التأمين التعاوني من الخسارة، وذلك نظراً لحداثة عهد أغلب الشركات بالعمل، وصغر حصصها السوقية، وارتفاع تكاليفها التشغيلية، ومصروفاتها الإدارية.

جدول رقم (٥)

أهم قطاعات التأمين في الأسواق الرئيسة لعام ٢٠١٠م[٨]

الدولة	العائلي (الأشخاص) والصحي	البحري والطيران	الممتلكات والحوادث	السيارات
إيران	٪٢٧	٪٣	٪١٨	٪٥٣
دول الخليج العربي والأردن وسوريا وفلسطين والأردن	٪٥٩	٪٥	٪١٦	٪٢٠
جنوب شرق آسيا	٪٦٩	٪٢	٪١٣	٪١٦
شبه القارة الهندية	٪٧٦	٪٤	٪١٣	٪٧
المجموع	٪٤٨	٪٤	٪١٦	٪٣٢

يوضح الجدول السابق ما يأتي:

١. يمثل التكافل الصحي قطاعاً مهماً في دول الخليج العربي.

٢. يعد قطاع التكافل العائلي القطاع المسيطر على سوق التكافل الماليزي.

٣. يعد قطاع التكافل البحري والجوي الأقل من بين قطاعات التكافل، في السوقين الخليجي، والماليزي.

(٨) انظر: المصدر نفسه. ص١٩. شكل رقم ١٧.

جدول رقم (٦)

نسب المصروفات التشغيلية المجمعة إلى الاشتراكات[٨]

السوق	قطاع التأمين	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
السعودية	التأمين التعاوني	٪٩١	٪١٠٧	٪٨٦	٪٨٦	٪٩٠
دول الخليج العربية	التأمين التجاري	٪٧٨	٪٨١	٪٨٧	٪٨١	٪٧٧
	التكافل	٪٩٠	٪٩٠	٪٩١	٪٨٩	٪١٠٢
ماليزيا	التأمين التجاري	٪٨٩	٪٩٢	٪٩١	٪٩٢	٪٨٧
	التكافل	٪٧٢	٪٥٩	٪٧٠	٪٦١	٪٧٨

حققت الشركات الماليزية مصروفات تشغيلية أقل من تلك التي حققتها الشركات التقليدية في ذلك السوق. والعكس صحيح في السوقين الخليجي، والسعودي.

جدول رقم (٧)

مكونات محافظ الاستثمار في السعودية ودول الخليج العربي[٨]

قناة الاستثمار	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
ودائع	٪١٦	٪١٠	٪٣٢	٪٢٨	٪٢٦
صكوك	٪١١	٪١٩	٪٢٢	٪٣١	٪٣١
أسهم	٪٦٨	٪٦٦	٪٣٧	٪٣٧	٪٣٨
عقارات	٪٤	٪٥	٪٨	٪٥	٪٥

(٨) انظر: المصدر نفسه. ص٢٧. شكل رقم ٢٥.
(٨) انظر: المصدر نفسه. ص٣٢. شكل رقم ٣٠.

جدول رقم (٨)

مكونات محافظ الاستثمار في ماليزيا[٨]

قناة الاستثمار	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
ودائع	٣١٪	٢٨٪	٢٠٪	٢٢٪	٢٠٪
صكوك	٤٤٪	٤٠٪	٤٨٪	٥٦٪	٥٧٪
أسهم	٢٥٪	٢٧٪	٢٧٪	٢٠٪	٢٠٪
عقارات	صفر٪	٦٪	٥٪	٢٪	٣٪

يوضح الجدولان السابقان ٨، ٩، ثبات سياسات الاستثمار لدى شركات التأمين التعاوني، والتكافل.

جدول رقم (٩)

عوائد الاستثمار في بعض الأسواق العالمية[٨]

السوق	قطاع التأمين	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
السعودية	التأمين التعاوني	١٤٪	٢٪	١٪	٢٪	٢٪
دول الخليج	التأمين التجاري	١٥٪	٩٪	٨٪	١٠٪	١١٪
العربية	التكافل	١٣٪	-٢٪	-٤٪	٥٪	٦٪
ماليزيا	التأمين التجاري	٦٪	٩٪	٦٪	٥٪	١٢٪
	التكافل	٣٪	٤٪	٣٪	٤٪	٦٪

حققت شركات التكافل عوائد استثمارية مرتفعة نسبياً، ولكنها أقل نسبياً من تلك التي حققتها الشركات التقليدية أو التجارية.

(٨) انظر: المصدر نفسه، في نفس الموضع.

(٨) انظر: المصدر نفسه. ص٣٠. شكل ٢٨.

جدول رقم (١٠)

نسب إعادة التأمين في بعض الأسواق العالمية[٨]

السوق	قطاع التأمين	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
السعودية	التأمين التعاوني	٤٢٪	٤٠٪	٣٢٪	٣٧٪	٢٧٪
دول الخليج	التأمين التجاري	٥٢٪	٥٠٪	٤٧٪	٥٢٪	٥٠٪
العربية	التكافل	٤٢٪	٤٥٪	٤٧٪	٣٤٪	٣٤٪
ماليزيا	التأمين التجاري	١٨٪	٢٢٪	٢٣٪	٢٣٪	٢٥٪
	التكافل	٦٪	٩٪	٨٪	١٢٪	٢٠٪

يوضح الجدول السابق ما يأتي:

١. تناقص معدلات إعادة التأمين، وزبادة حد الاحتفاظ في السنوات الأخيرة.

٢. تعتمد شركات التكافل الخليجية على التكافل العام بشكل رئيس، مما ينعكس في ارتفاع معدلات إعادة التأمين لديها، مقارنة بالشركات الماليزية، التي تعتمد بشكل رئيس على التكافل العائلي.

٣. يحتفظ كل من الشركات الخليجية والماليزية بمعدلات أعلى من الشركات التقليدية. وربما يعكس هذا الأمر أعمالها المختلطة، واعتمادها بشكل أقل على المنتجات الفردية.

ويتم فيما يأتي الحديث عن بعض هذه الشركات العاملة في بعض الأسواق.

(٨) انظر: المصدر نفسه. ص٣١. شكل ٢٩.

المبحث الأول
السوق السعودي

بلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بالعمل في السوق السعودي بنهاية العام ٢٠١٢، ثلاثاً وثلاثين شركة، تعمل وفق نموذج التأمين التعاوني الذي ألزمها به نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية. وتخضع هذه الشركات جميعاً في عملها لهذا النظام ولائحته التنفيذية. ويلاحظ تماثل وثائق التأمين التعاوني الصادرة عن تلك الشركات، لأنها ملزمة جميعاً بموجب النظام بتطبيق نموذج واحد صادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي. كما تتماثل أنظمتها الأساس، وعقود تأسيسها، لأنها ملزمة أيضاً بموجب النظام بنظام أساس، وعقد تأسيس، صادرين عن مؤسسة النقد العربي السعودي. ومن ثم، تعد وثائق، وعقود تأسيس، وأنظمة هذه الشركات الأساس، تطبيقاً عملياً لمواد الأنظمة واللوائح التنفيذية الصادرة بهذا الخصوص. وتقدم شركات التأمين التعاوني نوعين من التأمين هما: التأمين من الأضرار بشقيه التأمين على الأشياء، مثل: الحريق، والسرقة. ومن المسؤولية، مثل: حوادث السيارات. والتأمين على الأشخاص، وهو ما يطلق عليه البعض برامج التكافل. ويقوم النموذج الذي تطبقه هذه الشركات عملياً على المعاوضة، والإلزام والمتبادل بين الجانبين، كما أنها تقتسم الفائض مع حملة الوثائق. حيث إنها تطبق ما نص عليه النظام.

يعد قطاع التأمين أحد دعائم قطاع الخدمات المالية في المملكة، وذلك من خلال توفير آليات تحويل المخاطر، والتشجيع على الادخار طويل المدى، مما يجعله من أهم العوامل المساعدة على النهوض بالاقتصاد الوطني. وقد صدر نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ وتلا

ذلك إصدار اللائحة التنفيذية للنظام بقرار وزير المالية رقم ٥٩٦/١ وتاريخ ١٤٢٥/٣/١هـ، والهدف الأساس من هذا النظام ولائحته التنفيذية هو تنظيم قطاع التأمين في المملكة. وقد أسند نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني إلى مؤسسة النقد العربي السعودي مهام الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في المملكة. حيث شكلت إدارة مستقلة تابعة للمؤسسة تعنى بأداء المهام الإشرافية والرقابية على قطاع التأمين.

ولقد بلغت قيمة أقساط التأمين المكتتب بها[٨] في عام ٢٠١١ حوالي ١٨,٥٠٤ مليار ريال سعودي، مقابل ١٦,٣٨٧ مليار سعودي في العام ٢٠١٠، بزيادة مقدارها ١٢,٩٪. وقد استحوذ قطاع التأمين الصحي على حوالي ٥٢ ٪ من إجمالي الأقساط المكتتب بها، واحتل قطاع تأمين المركبات الإلزامي وغير الإلزامي المرتبة الثانية بنسبة مقدارها ٢١ مقابل ٢٢ ٪ لباقي فروع قطاع التأمين العام مجتمعة[٨]، ٥ ٪ لقطاع تأمين الحماية والادخار[٨].

عمق التأمين[٨]:

انخفض عمق التأمين في العام ٢٠١١ ليبلغ ٠,٨٥٪ مقابل ٠,٩٧٪ في العام ٢٠١٠، زذلك لنمو الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١١ بنسبة ٢٨٪ عنه في العام ٢٠١٠. وذلك على الرغم من ارتفاع معدل النمو السنوي المركب له في الخمس

(٨) إجمالي الأقساط المحتسبة، وقد يكون هناك حساب مكرر لأقساط إعادة التأمين المقبولة من شركات التأمين، أو إعادة التأمين السعودية الأخرى. انظر: تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي عن سوق التأمين في المملكة لعام ٢٠١١. ص: ٦.

(٨) الطيران ١,٥، الطاقة ٢,٠، الحوادث والمسؤوليات الأخرى ٣,٤، البحري ٣,٤، الهندسي ٤,٩، الممتلكات ٦,٣.

(٨) نفس المصدر، في نفس الموضع.

(٨) نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج المحلي.

سنوات الأخيرة بنسبة ١٠٪. وقد انخفض في الماقبل عمق التأمين غير النفطي في العام ٢٠١١ إلى ٢,٢٪ مقابل ٢,٧٪ في العام ٢٠١٠. وذلك على الرغم من ارتفاع معدل النمو السنوي المركب له في الخمس سنوات الأخيرة بنسبة ١١٪[٨].

كثافة التأمين[٨]:

ارتفعت كثافة التأمين من ٦٠٤ ريالاً للفرد في العام ٢٠١٠ لتبلغ ٦٨٢ ريالاً للفرد في العام ٢٠١١، أي بزيادة مقدارها ١٤,٦٪. وقد ارتفع مستوى إنفاق الفرد على التأمين في الفترة ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ بزيادة سنوية متوسطة مقدارها ١٧٪. وقد ظلت كثافة تأمين الحماية والادخار عند مستوى منخفض مقارنة بالتأمين الصحي حيث بلغت تلك النسبة ٣٣ ريالاً للفرد[٨].

صافي الأقساط المكتتب بها[٨]:

ارتفع صافي الأقساط المكتتب بها من ١١,٨ مليار ريال في ٢٠١٠، إلى ١٣,٥٣٧ مليار ريال في العام ٢٠١١، أي بزيادة قدرها ١٤,٧٪. وقد حافظ التأمين الصحي على صدارته بواقع ٦٠,٨٪، من صافي الأقساط المكتتب بها، وجاء التأمين على المركبات في المرتبة الثانية بواقع ٢٧,٤٪، من صافي الأقساط المكتتب بها.

(٨) المصدر السابق: ص: ٧.
(٨) معدل إنفاق الفرد على التأمين. (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها مقسوماً على عدد السكان).
(٨) المصدر نفسه. ص: ٨.
(٨) الأقساط المحتفظ بها لدى شركة التأمين بعد حسم أقسط إعادة التأمين المسندة إلى شركات إعادة التأمين المحلية والدولية من إجمالي الأقساط المكتتب بها.

معدل الاحتفاظ[٨]:

ارتفع معدل الاحتفاظ في العام ٢٠١١ ليبلغ ٢ , ٧٣٪، وذلك مقابل ٧٢٪ في العام ٢٠١٠. ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الاحتفاظ بالنسبة لقطاعي التأمين الصحي والتأمين على المركبات، حيث بلغ معدل الاحتفاظ ٩٥٪ في قطاع تأمين المركبات، ٨٥٪ في قطاع التأمين الصحي.

إجمالي المطالبات:

ارتفع إجمالي المطالبات من ٥١ , ٨ مليار ريال في العام ٢٠١٠، ليبلغ ٤٩ , ١١ مليار ريال في العام ٢٠١١، بزيادة مقدارها ٣٧٪. وقد حقق إجمالي مطالبات قطاع التأمين الصحي في العام ٢٠١١ زيادة مقدارها ١ , ٤٥٪ مقارنة بالعام ٢٠١٠. وحقق قطاع التأمين على المركبات في العام ٢٠١١ زيادة مقدارها ١ , ٣٤٪ مقارنة بالعام ٢٠١٠. وحقق تأمين الحماية والادخار أعلى معدلات النمو في إجمالي المطالبات في العام ٢٠١١، حيث بلغت ٧ , ١١٤٪ مقارنة بالعام ٢٠١٠، حيث ارتفع إجمالي المطالبات في العام ٢٠١١ إلى ٥ , ٢٩٢ مليون ريال من ٢ , ١٣٦ مليون ريال في العام ٢٠١٠.

(٨) يعد معامل الاحتفاظ مقياساً لأقساط التأمين المحتفظ بها من قبل شركات التأمين، ويمكن الحصول عليه بقسمة صافي أقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها.
ملاحظة: تلتزم شركات التأمين المرخص لها بالحد الأدنى لمعدل الاحتفاظ والبالغ ٣٠ وفقاً للمادة ٤٠، من اللائحة التنفيذية. كما لا تظهر معدلات الاحتفاظ بالنسبة لتأمينات الحماية والادخار حيث يجب الاحتفاظ بعنصر الادخار الذي يتضمنه العقد في الشركات السعودية، ولذلك لا يمكن مقارنة معدل الاحتفاظ لهذا النوع من التأمين مع الأنواع الأخرى.

ربحية سوق التأمين[٨]:

بلغ إجمالي الدخل الناتج عن الاكتتاب التأمين في العام ٢٠١١، حوالي ٩٢٧ , ٠ مليار ريال، بانخفاض مقداره ٢٥٪ مقارنة بالعام ٢٠١٠. وبلغ الدخل الاستثماري في العام ٢٠١١ حوالي ٧٠ مليون ريال، مقابل ١٥٩ مليون ريال في العام ٢٠١٠. وقد انخفض صافي الأرباح إلى ٨٩ , ٠ مليار ريال في العام ٢٠١١، من ١٤ , ١ مليار ريال في العام ٢٠١٠.

العائد على الموجودات:

يمكن حسابه من خلال نسبة الأرباح إلى إجمالي الموجودات، وقد بلغت نسبة العائد إلى الموجودات ٨ , ٢٪ في العام ٢٠١١.

العائد على حقوق الملكية:

يمكن حسابه من خلال نسبة الأرباح الصافية إلى إجمالي حقوق الملكية. وقد بلغت نسبة العائد إلى حقوق الملكية ٧ , ٩٪ في العام ٢٠١١.

هيكل سوق التأمين:

حقق أكبر ٨ شركات تأمين مجتمعة ٦ , ٦٨٪ من إجمالي الأقساط المكتتب بها في العام ٢٠١١، وحقق باقي الشركات مجتمعة والبالغ عددها ٢٦ شركة ٤ , ٣١٪ من إجمالي الأقساط المكتتب بها في نفس العام[٨].

---

(٨) يحسب الدخل الناتج عن الاكتتاب في قطاع التأمين من خصم جميع المصروفات المتعلقة بالتأمين من الأرباح التأمينية(صافي الأقساط المكتسبة).
الربح الصافي= إجمالي الإيرادات مطروحاً منها إجمالي المصروفات.
دخل الاستثمارات=إجمالي دخل الاستثمارات مطروحاً منه إجمالي مصروفات الاستثمارات.
(٨) المصدر السابق. ص: ٣٤.

ويتم فيما يأتي عرض الطبيق العملي للتأمين من خلال عرض وثائق التعاونية للتأمين(٨)، نموذجاً للتأمين العام، وبرامج تكافل شركة ساب تكافل، نموذجاً للتأمين على الأشخاص(٨). وسيتم الحديث عن التكييف القانوني للقسط أو الاشتراك، والعلاقة بين حامل الوثيقة وشركة التأمين، والتصرف في الفائض وحين العجز.

(٨) تعد عقود باقي الشركات نسخاً طبق الأصل من عقود التعاونية للتأمين. ولا تختلف إلا في التريب فقط، وفي الصياغة. ومن ثم سيكتفي الباحث بالحديث عن عقود التعاونية فقط، باعتبارها أكبر، وأقدم شركات التأمين التعاوني السعودية.

(٨) تعد عقود أو برامج التكافل الصادرة عن شركة الأهلي تكافل، والسعودي الفرنسي تكافل، وبنك الجزيرة، نسخاً طبق الأصل من بعضها البعض. ولا تختلف إلا في الترتيب، والصياغة فقط. وفي مقدار الرسوم التي تتقاضاها الشركة مقابل الإدارة. وسوف يكتفي الباحث بالحديث عن برامج شركة ساب تكافل فقط، نظراً لأن برامج بنك الجزيرة قد تم إيقافها إلى حيث ظهور شركة الجزيرة للتكافل والمبثقة عن بنك الجزيرة إلى النور. ولأنه سبق للباحث تخصيص دراسة متكاملة عن برامج الأهلي تكافل، والسعودي الفرنسي تكافل.

المطلب الأول
التعاونية للتأمين

تم تأسيس الشركة بمدينة الرياض شركة مساهمة سعودية بتاريخ ١٩٨٦/١/١٨، الموافق ١٤٠٦/٥/٨. وتعد الشركة أول شركة تأمين تعاوني سعودية. وقد تأسست تحت اسم: الشركة الوطنية للتأمين التعاوني. وقد كانت الشركة مملوكة للدولة بالكامل، لكل من صندوق معاشات التقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق الاستثمارات العامة. ثم أصبحت ذات ملكية مختلطة، حيث يملك القطاع الخاص جزءاً من أسهمها، وتمتلك الدولة الجزء الآخر. وقد حصلت الشركة في ٢٠٠٤/١٢/١، على أول ترخيص لشركة تأمين تعاوني في ظل نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية، والذي صدر في ٢٠٠٣/٧/٣١، الموافق ١٤٢٤/٦/٢هـ. وقد تم تعديل اسم الشركة ليصبح الشركة التعاونية للتأمين. وتعد الشركة في الوقت الحاضر أكبر لاعب في سوق التأمين السعودي. حيث يبلغ رأسمالها حالياً ٧٥٠ مليون ريال سعودي. ويملك كل من المؤسسة العامة للتقاعد ٢٣,٧٪ من أسهمها حالياً، وتملك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ٢٢,٨٪، من الأسهم، ويملك الجمهور باقي الأسهم. وتقدم الشركة ما يزيد على ثلاثين منتجاً تأمينياً.

التكييف القانوني للقسط:

يتم وضع القسط جميعه في حساب، أو صندوق واحد، هو حساب حملة الوثائق. ويفاد التكييف القانوني للقسط من وثائق التأمين الصادرة عن هذه الشركة، والتي هي نسخ طبق الأصل من بعضها البعض. فلا تختلف إلا في موضوع التأمين، والخطر المؤمن منه. وهي نسخ طبق الأصل أيضاً من وثائق باقي الشركات العاملة في

السوق السعودي. ذلك أنها جميعاً تطبق وثيقة موحدة، ألزمتها بها مؤسسة النقد العربي السعودي. وتتصدر تلك الوثائق العبارة الآتية، وهي نص في المعاوضة، والالتزام المتبادل بين طرفي العقد[٨]: (تم إصدار هذه الوثيقة استناداً على نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ، واللائحة التنفيذية لهذا النظام الصادرةّ، بموجب القرار الوزاري رقم ٥٩٦/١، وتاريخ ١٤٢٥/٣/١هـ، الخاص بالتأمين الإلزامي. وقرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٢، تاريخ ١٤٢٢/٨/١٣هـ، على المركبات. وبموجب نظامها الأساسي وكشركة تعمل بمبدأ التأمين التعاوني، يجوز للتعاونية (وتسمى فيما بعد بـ «الشركة») من وقت لآخر، توزيع كل أو جزء من أي فائض صاف سنوي ينتج عن عمليات التأمين... وبما أن المؤمن له قد تقدم إلى التعاونية بطلب وإقرار خطي للتأمين على المركبة، ووافق على اعتبارهما أساساً لهذا العقد وجزءاً لا يتجزأ منه، وسدد الاشتراك المطلوب... فقد قامت الشركة بإصدار وثيقة التأمين وذلك وفقًا للآتي...تلتزم الشركة في حالة حدوث حادث...نتج أو ترتب عن استعمال المركبة المؤمن عليها بتعويض المؤمن له في حدود مسؤوليتها المنصوص عليها في جدول الوثيقة، عن جميع المبالغ التي يترتب على المؤمن له، أو السائق المجاز قانوناً بدفعها بصفة تعويض عن....).

(٨) يختلف موضوع التأمين باختلاف الخطر المؤمن منه. ويتمثل موضوع التأمين هنا في المركبة المملوكة للمؤمن له، ويتمثل الخطر المؤمن منه هنا في المسؤولية المدنية لصاحب المركبة تجاه الغير.

العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

تعد الشركة وكيلاً عن حملة الوثائق في إدارة، وتنظيم، عمليات التأمين، واستثمار الاشتراكات. وذلك مقابل المصروفات الفعلية للشركة. وهذا يتفق مع ما جاء في النظام(٨).

الفائض والعجز:

تدير الشركة الأعمال، وتقوم بتقديم التمويل لعمليات التأمين عند الحاجة. وقد قامت الشركة في ٢٠ يناير ٢٠٠٤، بتعديل نظامها الأساس، فتم منح الصلاحية لمجلس الإدارة لتحديد طريقة التصرف في فائض عمليات التأمين. وقد اعتمد مجلس الإدارة في ٢٠٠٤/٣/٢٠، توزيع فائض عمليات التأمين السنوي بحسب اللائحة التنفيذية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وذلك بحصول المساهمين على ٩٠٪ من فائض عمليات التأمين السنوي، وتوزيع الباقي والبالغ ١٠٪ على حملة الوثائق(٨).

(٨) انظر القوائم المالية الواردة في (الثلاثة أشهر الأخيرة) ، والسنة المالية المنتهيتين بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١

(٨) المصدر نفسه، ص١٠.

المطلب الثاني
شركة ساب تكافل[٨]

تأسست الشركة في ٢٠٠٩/١٠/٢٦، برأس مال مقداره ٣٤٠ مليون ريال سعودي. وهي مملوكة لكل من البنك السعودي البريطاني بواقع ٣٢,٥٪ من الأسهم، وشركة HSBC ASIA القابضة، ويملك الجمهور باقي رأس المال. وتقدم الشركة نوعين من البرامج هما:

١. **البرامج التجارية**: هي برامج تأمين من الأضرار خاصة بالشركات، والمؤسسات. وهي تتمتع بصندوق واحد يسمى صندوق التكافل، يوضع فيه القسط جميعه.

٢. **برامج الأفراد:** هي برامج تأمين على الأشخاص. وهناك نوعان من البرامج هما:

٢,١. **برامج الحماية للأفراد**[٨]: هناك صندوق واحد يسمى صندوق التكافل[٨] يوضع فيه القسط جميعه.

---

(٨) جاء في موقع الشركة في شروط وأحكام البرامج في تعريف التكافل: تأمين تعاوني طبقاً لمبادئ وأحكام الشريعة. انظر على بيل المثال: برنامج تكافل للرعاية. ص٦.

(٨) جاء في برنامج تكافل للرعاية، وهو برنامج حماية خاص بالأفراد: إن برنامج تكافل للرعاية من شركة ساب تكافل يوفر لك منافع التغطية. وهدفه الرئيسي توفير تغطية مالية لك ضد بعض مخاطر الوفاة، أو العجز، خلال مدة الوثيقة. مقابل اشتراكك، سوف تحصل على منافع التغطية حسب الموضح في شهادة التكافل، مع مراعاة الأحكام، والشروط، والضمانات، والبنود، والاستثناءات المذكورة صراحة، أو ضمناً، في الوثيقة، والملاحق المرفقة، بها، أو المصادقة عليها. تخصص اشتراكاتك للحصول على منافع التغطية من خلال دفعها إلى صندوق التكافل، والذي يتم بموجبه تغطيتك مع المشتركين الآخرين فيه.

٢,٢. **برامج الاستثمار[٨] والادخار:** هناك صندوقان هما: صندوق التكافل، وصندوق الاستثمار[٨]، أو صندوق التكافل وصندوق الادخار. حيث يقسم القسط إلى جزئين، يوضع أولهما وهو اشتراك التكافل في

(٨) هو الصندوق المكون من اشتراكات التكافل ويوفر التغطية على أساس تعاوني للمشتركين. وهو صندوق جماعي أسسته الشركة وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. وهدفه الوحيد هو هو توفير منافع التغطية بما يحقق المصلحة المشتركة للمشتركين فيه. كما جاء في برامج الحماية: صندوق =< =التكافل: هو الصندوق المكون من الاشتراكات لتغطية أخطار التأمين من النوع الذي يمثله هذا البرنامج ويدخل فيه الاستثمار.

(٨) جاء في مقدمة برنامج ساب تكافل للاستثمار على سبيل المثال:
هو عقد تأمين تعاوني متوافق مع مبادئ الشريعة الإ سلامية بين طرفين هما شركة ساب تكافل المديرة صندوق التكافل وحامل الوثيقة، لمدة محددة. يدفع حامل الوثيقة مبلغاً محدداً لمرة واحدة، يوزع إلى وحدات بناءً على سعر الوحدة المتوفر في تاريخ التقيم. تخصم منه نسبة معينة للحصول على منفعة التغطية، والباقي تقوم الشركة باستثماره لصالح صاحب الوثيقة. ويعتمد العقد على الاتفاق مع حامل الوثيقة على مبلغ معين هو منفعة التغطية. ففي حالة وفاة المشترك أثناء مدة البرنامج، تدفع للمستفيد منفعة التكافل العائلي، في حال نقصت منفعة الاستثمار عن هذا المبلغ وإذا كانت منفعة الاستثمار قدر منفعة التكافل العائلي أو أكثر منها فإن الشركة تكتفي بمنفعة الاستثمار فقط لدفعها للمستفيد. وفي حال رغبة حامل الوثيقة أن يجمع بين منفعة التكافل العائلي ومنفعة الاستثمار في حال وفاة المشترك قبل انتهاء مدة الوثيقة ، فله حق الجمع بينهما لكن بزيادة النسبة المدفوعة لاشتراك التكافل دون زيادة الاشتراك أما في حال انتهاء الوثيقة والمشترك لازال على قيد الحياة، سواء أجمع بين منفعة الاستثمار، ومنفعة التكافل العائلي، أم اكتفى بمنفعة التكافل العائلي، فليس لحامل الوثيقة سوى منفعة الاستثمار. ولحامل الوثيقة الحق في زيادة الاشتراك في أي وقت أثناء سريان العقد. كما أن له الحق في أن يسحب جزءً من حساب الاستثمار الخاص به في أي وقت، إلى الحد، وبالأسلوبين الموضحين اللذين توضحهما الشركة من وقت لآخر. كما أن لحامل الوثيقة الحق في أن يتقدم بطلب منفعة عقد إضافي سواءً منذ=> =البداية، أو خلال مدة الوثيقة، من أجل منفعة يجري تحديد مقدارها. حيث يوفر العقد الإضافي تغطية مالية ضد بعض مخاطر المرض، أو الإصابة، خلال مدة الوثيقة، مما يقلل من أثر أية عوائق تتعلق بتدهور الصحة، أو الحوادث، أو العجز، دون التأثير على آثار العقد من إلزام، أو التزام، بموجب منفعة التكافل العائلي.

(٨) جاء في تعريف صناديق الاستثمار: هي صناديق أو محافظ استثمارية مستقلة عن بعضها البعض تخضع لمبادئ، وأحكام الشريعة الإسلامية. تؤسس، وتدار، من قبل مدير الصندوق.

صندوق التكافل، بهدف التكافل، والذي يوفر التغطية للمشتركين على أساس تعاوني. واشتراك الاستثمار، أو اشتراك الادخار، والذي يوضع في صندوق الاستثمار بهدف الاستثمار[٨]، أو صندوق الادخار بهدف الادخار، بحسب البرنامج.

التكييف القانوني للاشتراك أو القسط:

جاء في أحكام وشروط بعض البرامج: (يعتبر اشتراك الصندوق منحة مطلقة لصندوق التكافل)[٨]. كما جاء في برنامج تكافل للحوادث الشخصية: (تقتضي شروط الاشتراك في صندوق التكافل أن تتبرع باشتراكاتك إلى صندوق تعاوني لمصلحة المشتركين على أساس جماعي، ويكتسب كل واحد من المشتركين حقاً مشتركاً في التعويض، مقابل الأحداث الواقعة ضمن شروط البرنامج. ويعتبر الاشتراك نافذاً في تاريخ البدء الموضح في شهادة التكافل. ويعتبر صندوق التكافل صندوقاً مالياً يتلقى اشتراكات المشتركين، ويتم دفع المطالبات المقدمة من قبل أي مشترك من ذلك الصندوق. كما أنه يختص بأرباح، وخسائر الاستثمار، بعد خصم الاشتراكات المدفوعة لإعادة لتكافل)[٨]. مما يجعل الاشتراك أو القسط مدفوعاً على سبيل التبرع بالكامل، ليكون مبلغ التأمين مستحقاً على سبيل التبرع. ولكن هناك ما يناقض ذلك. فقد جاء في الحديث عن اشتراك التكافل: (**اشتراك التكافل:** يمثل الاشتراك تكلفة منافع التغطية)[٨]. كما جاء في التعريف ببرنامج الرعاية: (يعتمد مبلغ

(٨) سوف تكون كافة خسائر الاستثمار في حسابات الادخار الناجتة عن ظروف السوق و/أو الأوضاع الائتمانية، على مسؤولية حامل الوثيقة بالكامل.
(٨) انظر على سبيل المثال: برنامج تكافل للرعاية. ص١٧.
(٨) انظر: شروط وأحكام البرنامج. ص١٠.
(٨) انظر: المرجع نفسه، في نفس الموضع.

الاستحقاق القياسي لمنفعة التكافل العائلي في هذا البرنامج على مبلغ الحماية الذي تختاره). وجاء في التعريف ببرنامج تكافل التقاعد: (مقابل اشتراكك، سوف تحصل على منافع الوثيقة حسب الموضح في شهادة التكافل، مع مراعاة الأحكام والشروط والضمانات ....). مما يجعل الاشتراك مدفوعاً على سبيل المعاوضة[٨].

العلاقة بين الشركة حملة الوثائق:

تقوم العلاقة بينهما على أساس الوكالة بأجر. حيث يتمثل الأجر في نسبة مئوية معينة من الاشتراكات. فقد جاء في التعريف بمدير التكافل ومهامه، والعائد الذي يتقاضاه في نشرات وشروط وأحكام البرامج:

مدير صندوق التكافل: (شركة ساب تكافل. وهي التي تقوم بإدارة، واستثمار، صندوق التكافل. يقصد بالإدارة خدمة البرنامج الخاص بك بفعالية، وتقدير المخاطر بشكل ملائم، وحساب اشتراكاتك، وتسوية مطالباتك إن وجدت. وزيادة فائض التكافل من خلال عمليات اكتتاب حكيمة. وإدارة الاستثمار تكون بطريقة موافقة لأحكام، ومبادئ الشريعة. مع الحرص بأن تكون قيم الاستثمار متوافقة مع الطبيعة التكافلية للمسئوليات التابعة)[٨]. وجاء أيضاً في الحديث عن صندوق التكافل: (يتحمل الصندوق جميع التكاليف، والنفقات، والضرائب، والرسوم، للحفاظ على

(٨) جاء في مقدمة برنامج تكافل للحوادث الشخصية، وهو برنامج حماية خاص بالأفراد:
يسر شركة ساب للتكافل أن تقدم لك برنامج تكافل للحوادث الشخصية. ويشار إليه من الآن فصاعداً ببرنامج الحوادث، أو البرنامج، للحماية ضد الأحداث غير المتوقعة، والمخاطر. وإن هدفه الرئيسي هو تعويضك في حال تكبدك أية إصابة جسدية ناتجة عن حادث، حسب المدرج في جدول المنافع. ولقاء اشتراكك في صندوق التكافل فسوف تتلقى حماية تكافلية كما هو وارد في الربنامج في شهادة التكافل. ويخضع ذلك للبنود، والشروط، والضمانات، والأحكام، والاستثناءات، المذكورة صراحة، أو ضمناً، والملحقات المرفقة، أو التي تجري المصادقة عليها لاحقاً.
(٨) انظر على سبيل المثال: برنامج ساب تكافل للحوادث الشخصية. ص١٧.

أصول الصندوق، واستثماره، وأية مصروفات أخرى، تخص الصندوق)[٨]. كما جاء أيضاً في رسوم الوثيقة: (تستحق شركة ساب تكافل رسماً بموجب اتفاق بينها، وبين حملة الوثائق، أو من ينوب عنهم، يجري تحديده في كل شهادة تكافل)[٨]. وجاء أيضاً: (تشمل مصادر الصندوق ما يأتي: اشتراكات المشتركين الخاصة بالتكافل، وعوائد استثماراتها، والتعويضات من شركات إعادة التأمين، وأية عوائد أخرى. وتشمل الالتزامات التعويضات، **ورسوم الوثيقة، ورسوم إدارة صندوق الاستثمار**، والرسوم التي تدفع من صندوق التكافل لإعادة التأمين. وتبقى الاحتياطات في الصندوق لتعزيز قدرة الصندوق على دفع المطالبات. ويعد الفرق بين ما يقيد على صندوق التكافل، وما يقيد له، هو عجز، أو فائض، صندوق التكافل)[٨]. وجاء أيضاً: (تؤخذ الرسوم من الاشتراكات. وهذه الرسوم لمقابلة تكاليف الاكتتاب وإدارة البرنامج، وتكلفة إدارة صندوق التكافل)[٨]. وجاء أيضاً في تحديد هذا الأجر: (رسومنا لتغطية تكلفة الاكتتاب، والإدارة، وإدارة الصندوق، تخضع إلى اقتطاع رسم وقدره ٤٩[٨] كحد أقصى، من مبلغ اشتراكك. وسوف يكون للشركة الحق بجزء من فائض التكافل

(٨) انظر على سبيل المثال: برنامج تكافل للتعليم. ص١٤.
(٨) انظر على سبيل المثال: برنامج تكافل للاستثمار. ص٢١.
(٨) انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه. ص١٧.
(٨) انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه. ص١٧.
(٨) تحصل شركة تكافل الراجحي على رسم وكالة مقداره ٥٠ من الاشتراكات. وقد حصلت شركة وقاية سابقاً على رسم وكالة مقداره ٣٠ من الاشتراكات مع تحمل المصروفات، وتحصل الآن على ٦ من الاشتراكات ويتحمل المشتركون المصروفات، كما تحصل على ٥٠ من أرباح استثمار الاشتراكات بصفتها مضارباً.

المعلن في نهاية أي سنة مالية بحد لا يتجاوز ٣٥ من فائض التكافل كرسم حافز أداء. ويحق لنا تغيير أي من هذه الرسوم وإعطائك إشعاراً مسبقاً)[٨].

توزيع فائض التكافل:

الفائض المتوفر للتوزيع على المشتركين هو مبلغ فائض التكافل، مستقطعاً منه رسم حافز الأداء. ويخضع توزيع فائض التكافل المعلن لقانون شركات التأمين التعاوني المطبق في المملكة العربية السعودية، وموافقة مجلس إدارة ساب تكافل[٨].

عجز صندوق التكافل:

تقوم الشركة بمنح قروض بدون فوائد إلى صندوق التكافل، في الحالات التي تكون فيها أصول الصندوق غير كافية لسداد منافع التغطية المستحقة. ثم يجري سداد القرض من قبل الصندوق، فور توفر الأصول الكافية لذلك. أما إذا استمر العجز لمدة تتجاوز السنتين، فيجوز للشركة بناءاً على استشارة الخبير الاكتواري أن تطلب من المشتركين تغطية جزء من العجز المتبقي بطريقة يحددها الخبير الاكتواري، والجهة الإشرافية على التأمين[٨]. وجاء في موضع آخر في كيفية تغطية هذه الخسارة: (في

(٨) انظر على سبيل المثال: برنامج ساب تكافل للحوادث الشخصية. ص١٠.

(٨) انظر على سبيل المثال: برنامج تكافل الادخار. ص١٧.

(٨) انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه. في نفس الموضع. وقد جاء في كيفية حساب الفائض والتصرف فيه: قد ينشأ فائض/عجز تكافلي في صندوق التكافل، بناءاً على مبلغ المطالبات المدفوعة على أساس جماعي، وعلى الأداء الاستثماري للأصول التي يتم فيها استثمار صندوق التكافل. وقد نقوم بتجنيب جزء من هذا الفائض كاحتياطي لتعزيز مقدرة صندوق التكافل على دفع المطالبات. وسوف يتم توزيع الفائض على المشتركين خلال السنة المالية المعنية. ويشكل ذلك فائض التكافل ناقصاً رسم حافز الأداء، والاحتياطي المجنب. ويخضع توزيع الفائض على المشتركين لموافقة مجلس الإدارة، بعد موافقة الجهات المختصة، حسب الحاجة والضرورة. وفي حال وجود خسارة عامة في صندوق التكافل فسوف نسعى لتمويل هذه الخسارة على أساس القرض الحسن، الخالي من الفوائد، إلى أن

حال وجود خسارة عامة في صندوق التكافل فسوف نسعى لتمويل هذه الخسارة على أساس القرض الحسن الخالي من الفوائد، إلى أن يعود صندوق التكافل إلى الفائض. وفي حال استمرار، أو توقع استمرار الخسائر على المدى الطويل فإننا نحتفظ بحق زيادة اشتراكاتك المستقبلية)[٨].

نماذج التأمين في السوق السعودي:

١. **نموذج التعاونية للتأمين:** هو ترجمة عملية لنموذج التأمين المعتمد من مؤسسة النقد العربي السعودي، ووفقاً للنظام. وتتمثل مقوماته فيما يأتي:

١,١. الشركة وكيل عن حملة الوثائق في إدارة عمليات التأمين، واستثمار الاشتراكات، مقابل المصروفات الإدارية الفعلية، في بعض الشركات، ومقابل نسبة من الاشتراكات في شركات أخرى[٨].

١,٢. يوضع جميع الاشتراكات في حساب واحد خاص بحملة الوثائق.

١,٣. يوزع الفائض بنسبة ١٠٪ لحملة الوثائق، ٩٠٪ للشركة.

١,٤. وجود هيئة شرعية[٨].

١,٥. سداد العجز في حساب حملة الوثائق عن طريق قرض من حساب حملة الأسهم، يرد فيما من الفوائض المستقبلية[٨].

يعود صندوق التكافل إلى الفائض. وفي حال استمرار أو توقع استمرار الخسائر على المدى الطويل فإننا نحتفظ بحق زيادة اشتراكاتك المستقبلية.

(٨) انظر: برنامج تكافل للحوادث الشخصية. ص١٠.

(٨) مثل شركة وقاية، وشركة تكافل الراجحي.

(٨) لم ينص النظام السعودي على ذلك، ولم يمنع منه.

(٨) لم ينص النظام السعودي على كيفية التصرف حال العجز في حساب حملة الوثائق.

شكل رقم (٨ أ)

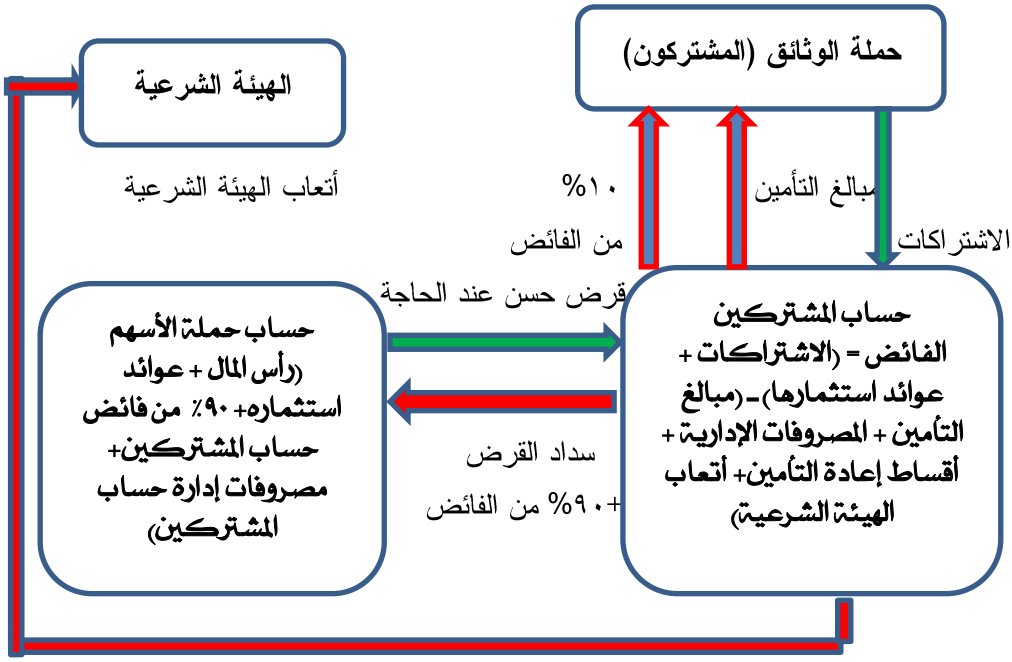

نموذج شركة ساب تكافل:

١. **برامج الحماية:** تشبه مقومات هذه النماذج نموذج التعاونية للتأمين.

٢. **برامج الاستثمار والادخار[٨]:** تتمثل أهم مقومات هذه البرامج فيما يأتي:

١ , ٢. الشركة وكيلة في إدارة عمليات التأمين، مقابل نسبة معلومة من الاشتراكات.

٢ , ٢. يوضع جزء من المتبقي من الاشتراكات في صندوق المخاطر بهدف التكافل.

٣ , ٢. يوضع الجزء المتبقي من الاشتراك في صندوق الادخار، أو صندوق الاستثمار.

(٨) لم ينص النظام السعودي على هذا النموذج، ولم يمنع منه.

٤ , ٢. الشركة وكيلة في استثمار محتويات صناديق الادخار والاستثمار، مقابل المصروفات الإدارية.

٥ , ٢. يحصل حملة الوثائق على ١٠٪ من فائض صندوق التكافل، وتحصل الشركة على نسبة من الفائض كرسم حافز، كما تحصل على النسبة المتبقية من الفائض ليصل المجموع إلى ٩٠٪ من الفائض.

٦ , ٢. يسدد عجز صندوق التكافل بقرض حسن من حساب المساهمين، يسترد من الفوائض المستقبلية. ويسد العجز إذا استمر لمدة معينة بزيادة الاشتراكات.

شكل رقم (٨ ب)

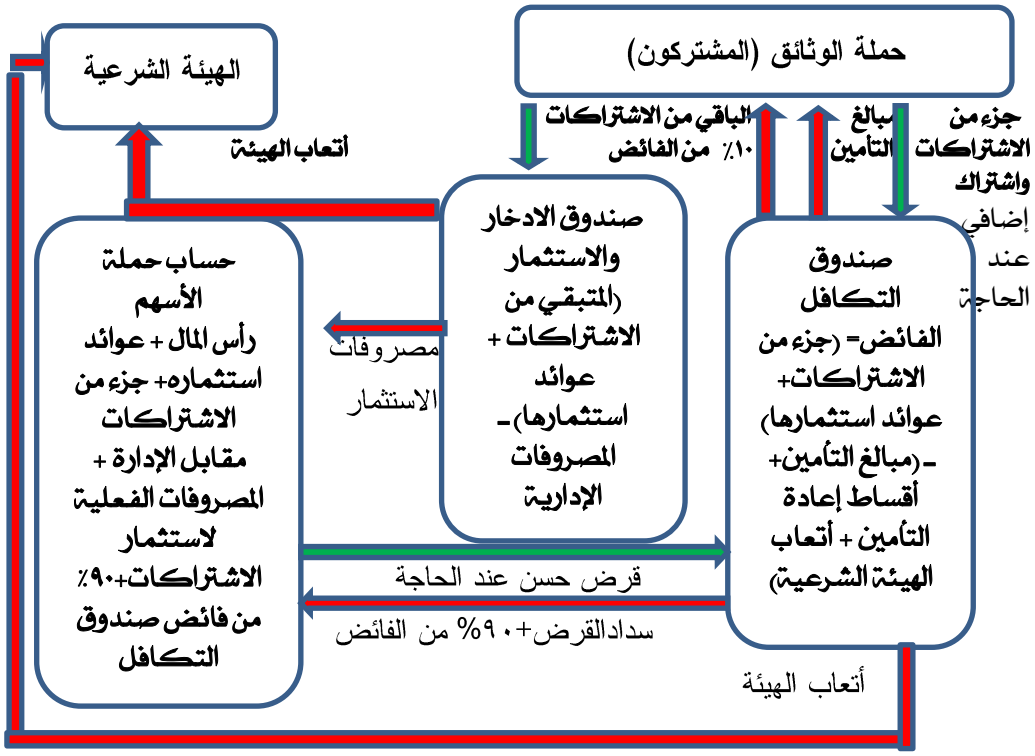
حملة الوثائق (المشتركون)
الهيئة الشرعية
أتعاب الهيئة
الباقي من الاشتراكات
١٠٪ من الفائض
مبالغ التأمين
جزء من الاشتراكات واشتراك إضافي عند الحاجة
صندوق الادخار والاستثمار (المتبقي من الاشتراكات + عوائد استثمارها) - المصروفات الإدارية
حساب حملة الأسهم رأس المال + عوائد استثماره + جزء من الاشتراكات مقابل الإدارة + المصروفات الفعلية لاستثمار الاشتراكات+٩٠٪ من فائض صندوق التكافل
صندوق التكافل الفائض= (جزء من الاشتراكات+ عوائد استثمارها) - (مبالغ التأمين+ أقساط إعادة التأمين + أتعاب الهيئة الشرعية)
مصروفات الاستثمار
قرض حسن عند الحاجة
سداد القرض+ ٩٠% من الفائض
أتعاب الهيئة

المبحث الثاني
السوق السوداني

لقد شهد السوق السوداني في عام ١٩٧٩، ظهور أول شركة تأمين إسلامية على مستوى العالم الإسلامي، هي شركة التأمين الإسلامية، والتي أنشأها بنك فيصل الإسلامي السوداني. ويتكون السوق حالياً من أربعة عشر شركة تأمين تعاوني، وشركة واحدة لإعادة التأمين. وتمارس الشركات نوعين من التأمين هما: التكافل، وهو يقابل التأمين على الأشخاص. والتأمين العام، ويقابل التأمين من الأضرار. ويتم الحديث عن هذين النوعين من خلال الحديث عن كل من:

١. شركة شيكان للتأمين. تأسست الشركة في عام ١٩٨٣. وتعد الشركة أكبر الشركات العاملة في السوق السوداني. حيث بلغت حصتها السوقية في العام ٢٠١١ حوالي ٣,٤٨٪، أي حوالي ٤١٢ مليون جنيه سوداني.
٢. شركة التأمين الإسلامية. تعد الشركة أول شركة تأمين إسلامية تعمل وفق صيغة التأمين التعاوني في العالم. وقد تأسست في ١٩٧٩/١/١٢. وقد احتلت المرتبة الثانية في السوق السوداني في العام ٢٠١١، بحصة سوقية مقدارها ٢,١٤٪، أي حوالي ٢,١٢١ مليون جنيه سوداني.
٣. الشركة التعاونية للتأمين. تأسست الشركة في عام ١٩٨٩. وقد احتلت المرتبة السادسة مكرر في السوق السوداني في العام ٢٠١١، بحصة سوقية مقدارها ٣,٤٪، أي حوالي ٣٦,٧ مليون جنيه سوداني.

التكييف القانوني للاشتراك:

يتم دفع الاشتراكات جميعها في صندوق واحد. وتنص برنامج الشركات السابقة على اعتبار المشترك متبرعاً للصندوق عن رضى بالاشتراكات السنوية كلها، أو بجزء

منها، حسب حاجة الصندوق للوفاء بالتزاماته. وقد جاء في شروط استحقاق مزايا التكافل: أن يكون المشترك قد سدد أقساط الاشتراك المستحقة عليه قبل إصابته بالعجز، أو وفاته، أو وفاة أياً من المشمولين بالتغطية من أسرته، إلا إذا كان عدم وفائه بالأقساط عن عذر تقبله الشركة. وتنص وثيقة تأمين عمليات التأمين الأصغر، الصادرة عن شركة التأمين الإسلامية على سبيل المثال في الفقرة الثانية عشرة منها، مع مراعاة شروط الوثيقة على ما يأتي: (إن سداد المشترك لجميع الأقساط بالكامل، في الوقت الذي تحدده الشركة، ومراعاته لجميع أحكام هذه الوثيقة، يعتبران معاً شرطاً مسبقاً لأي التزام من قبل الشركة، وفي حالة مخالفة المشترك هذا الشرط المسبق سيكون للشركة الحق في الاحتفاظ بأي قسط تم دفعه). وهذا دليل المعاوضة. وجاء في مقدمة وثيقة تأمين السيارات الصادرة عن نفس الشركة: (تم الاتفاق بموجب هذه الوثيقة بين شركة التأمين الإسلامية، نيابة عن المؤمن لهم حملة الوثائق، ويشار إليها فيما بعد بالشركة، والمؤمن له، بحيث يدفع المؤمن له قسط التأمين، أو الاشتراك المبين في شهادة التأمين، تبرعاً لحملة الوثائق بالقسط كله، أو بعضه، للمؤمن لهم، حسب الحاجة. وتلتزم الشركة للمؤمن له إذا أصاب السيارة المؤمن عليها هلاك، أو ضرر، في أي وقت طوال مدة التأمين المبينة، بتعويض الضرر المادي، أو بالدفع نقداً، مبلغاً لا يتجاوز في كل الأحوال مبلغ التأمين المبين في شهادة التأمين، أو قيمة السيارة أيهما أقل. يخضع التزام الشركة للشروط الواردة في هذه الوثيقة، ولأي شروط ترفق بها، أو تضاف عليها، بشكل آخر في المستقبل، وتعتبر جزءاً منها). ويتصدر وثائق التأمين الصادرة عن شركة شيكان للتأمين نحو هذا النص[٨]. وهذا أيضاً دليل المعاوضة. وإن

(٨) مثل: وثيقة تأمين أخطاء ممارسة المهن الطبية والمسؤولية تجاه الغير. ووثيقة تأمين جميع أخطاء التركيب. ووثيقة التأمين ضد تعطل الآلات. ووثيقة تأمين المقاولين ضد كل الأخطار. ووثيقة تأمين الدواجن.

جاء النص بالتبرع بجميع القسط، أو بعضه، فقد جعلت العبارة السابقة كلاً من قسط التأمين أو الاشتراك، ومبلغ التأمين في مقابل الآخر.

العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

تدير الشركات نيابة عن الهيئة أعمال مخاطر الصناديق. وتدير عمليات استثمار أموالها وفقاً لصيغة المضاربة. وتتولى الشركات تجميع أقساط المشتركين المتفق عليها في العقد؛ وتحويلها إلى الصناديق. وتحفظ الشركات أموال صناديق التكافل منفصلة عن بعضها البعض، ومنفصلة عن أموالها. وتكون مسؤولة عن أي خسارة إذا كان ذلك بسبب تعديها، أو تقصيرها، أو إهمالها في أداء مهامها المنوطة بها، وفق عقود التكافل. كما تلتزم الشركات بعدم تحميل الصندوق أي التزام لصالح الغير، ليس له صلة بالتزامات الصناديق. ويجوز لها أن تمنح قروضاً لصندوق من صناديق التكافل الأخرى التي تديرها الشركات. يتحمل الصندوق جميع الالتزامات المالية لأعمال التكافل، كما تتحمل الشركة جميع المصروفات الإدارية الخاصة بالمال المستثمر بصفتها مضارباً. ويتم توزيع صافي ربح استثمار الصندوق في الشركة التعاونية للتأمين كما يأتي: (٢٠) من صافي الربح للشركة في بعض الصناديق[٨]، ١٥٪ في البعض الآخر[٨]، (٨٠) من صافي الربح للمشتركين في الصندوق في بعض البرامج، ٨٥ ٪ في البعض الآخر. بينما يتم التوزيع في شركة التأمين الإسلامية بواقع ١٠٪ للشركة، ٩٠ ٪ لحملة الوثائق. ويتم توزيع الأرباح في شركة شيكان للتأمين بواقع ٧٥٪ من الأرباح لحملة الوثائق، ٢٥٪ من الأرباح للشركة[٨].

(٨) مثل: الوثيقة الشاملة لتأمين التمويل الأصغر. ونظام لبيك لتكافل الحج والعمرة.
(٨) مثل: نظام رحماء للتكافل المعاشي.
(٨) انظر: التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٠٧، الإيضاح رقم ٢. ص١٩.

وتنص الوثائق الصادرة عن شركة شيكان للتأمين على مكونات حساب حملة الوثائق، وكيفية توزيع الفائض على النحو الآتي: (يضاف لحساب حملة الوثائق أقساط التأمين التي دفعوها، ويخصم منه مصاريف الخدمات، والإدارة، وأقساط إعادة التأمين، بالإضافة إلى المطالبات. ويعامل الفائض بعد خصم الاستهلاك والديون الهالكة، وتخصيص الاحتياط الفني التقليدي على النحو الآتي: يجوز لمجلس الإدارة أن يخصص كل الفائض، أو جزءاً منه، كاحتياط عام، أو احتياطات أخرى، ويعتبر ما يخصص تبرعاً من حملة الوثائق. وفي حالة عدم تخصيص الفائض كله كاحتياطات يوزع ما تبقى منه على حملة الوثائق، بنسبة الفائض المتبقي من الأقساط التي دفعوها). وتتولى الشركات تقويم أصول وخصوم الصندوق وتحديد الاحتياطيات الفنية والقانونية اللازمة مرة على الأقل كل ثلاث سنوات، وإذا نتج عن هذا التقويم فائض؛ يوزع على المشتركين بنسبة اشتراك كل منهم خلال فترة التقويم حسب ما يُقره مجلس إدارة الشركة، وتوافق عليه الهيئة، وبإشراف هيئة الرقابة الشرعية. وإذا حدث عجز في الصندوق تتم تغطيته في الشركة التعاونية وفقاً للتسلسل الآتي: من عوائد خدمات إعادة التكافل إن وجدت. تمنح الشركة الصندوق قرضاً من الاحتياطات يرد من أرصدة الصندوق المستقبلية. تمنح الشركة الصندوق قرضاً من صناديق التكافل الأخرى يرد من أرصدة الصندوق المستقبلية. تمنح الشركة الصندوق قرضاً من أي موارد أخرى يرد من أرصدة الصندوق المستقبلية. وتتم تغطية العجز في شركة التأمين الإسلامية من خلال تقديم قرض من صناديق أخرى في بعض البرامج(٨)، ومن خلال تقديم قرض من الشركة لصندوق التكافل صاحب العجز(٨)، في برامج

(٨) مثل: نظام التكافل العائلي، ونظام التكافل لحماية الرهن.
(٨) مثل مشروع التكافل الجماعي.

أخرى، على أن يرد من أية فوائض مستقبلية. وإذا استمر العجز لمدة أكثر من سنتين متتاليتين يجوز للشركة أن تزيد مبلغ الاشتراك في حساب التكافل. وقد نصت المادة ٦١، من النظام الأساس لشركة التأمين الإسلامية على ما يأتي: (إذا ظهر عجز في حساب المشتركين يغطى هذا العجز من الاحتياطي العام. وفي حالة عدم وجود احتياطي عام، أو عدم كفايته، يغطى العجز من رأس المال على سبيل القرض). ويعتبر المستفيد متبرعاً بما قد يكون مستحقاً له من فائض في الصندوق، بعد آخر تقويم من استحقاقه مزية التكافل، عن وفاة المشترك[٨]. وتصرف موجودات أي صندوق في حالة حله بعد سداد التزاماته في وجوه الخير[٨]. وتتم تغطية العجز في أحد الصناديق في شركة شيكان للتأمين من الصناديق الأخرى، بقرض يسترد من أرصدة الصندوق المستقبلية. وتصرف موجودات أي صندوق في حالة حله بعد سداد التزاماته في وجوه الخير.

نموذج التأمين في السوق السوداني:

يوضع الاشتراك جميعه في صندوق التكافل على سبيل التبرع كلياً، أو جزئياً.

تدير الشركة عمليات التأمين وكالة مقابل المصروفات الإدارية الفعلية، وتستثمر حصيلة الاشتراكات مضاربة.

١. يحصل المشتركون وحدهم على فائض عمليات التأمين.
٢. يسدد العجز في أحد الصناديق بفائض صندوق آخر على سبيل القرض الحسن، في بعض البرامج، وفي حالة عدم وجوده يغطى العجز من حساب المساهمين على

(٨) انظر: شركة التأمين الإسلامية. نظام التكافل العائلي. ص٥.
(٨) انظر: المصدر نفسه، في نفس الموضع. وانظر: وثائق تكافل الشركة التعاونية للتأمين.

سبيل القرض الحسن. ويغطى من حساب المساهمين مباشرة قرضاً حسناً في برامج أخرى.

٣. تصرف أصول حسابات المشتركين عند تصفية الشركة في وجوه الخير تبرعاً.

٤. يسدد العجز بزيادة الاشتراكات إذا استمر عجز لسنتين متتاليتين في حساب المشتركين.

٥. وجود هيئة شرعية، ووجود هيئة للمشتركين تمثلهم في مجلس الإدارة.

شكل رقم (٩)

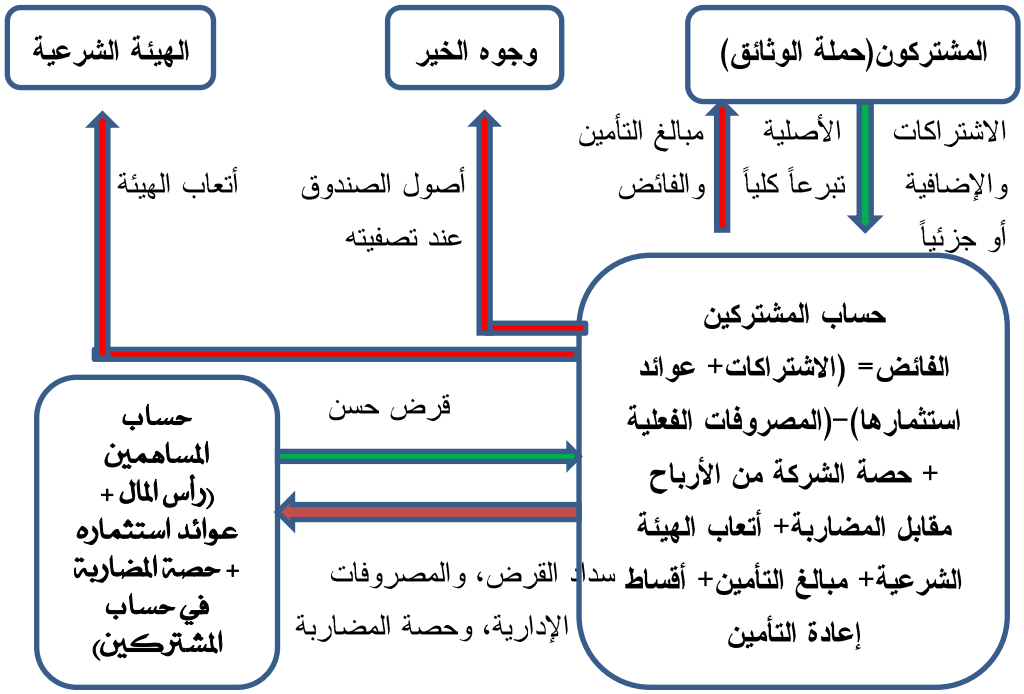

المبحث الثالث
السوق الإماراتي

بلغ عدد شركات التأمين التكافلي في سوق التكافل في الإمارات عشر شركات بنهاية العام ٢٠١١م(٨). ويتم فيما يأتي الحديث عن بعض هذه الشركات.

المطلب الأول
شركة النور للتكافل العام

تأسست الشركة في دبي في عام ٢٠٠٨، وتقدم الشركة الخدمات من خلال شركتين تابعتين هما: نور للتكافل العائلي، ونور للتكافل العام. ويبلغ رأس مال المدفوع للشركتين معاً ١٥٠ مليون درهم إماراتي.

التكييف القانوني للقسط:

تتصدر وثائق التكافل الصادرة عن الشركة، ومنها على سبيل المثال وثيقة الرعاية الصحية الفردية، والرعاية الصحية العائلية(٨)، العبارة الآتية(٨): (بما أن المؤمن له (المشترك) قد تقدم إلى شركة نور للتكافل العائلي بطلب التأمين، يشكل أساساً لهذا العقد، وجزءاً لا يتجزأ منه، فإن الشركة تتعهد، وبموجب الشروط، والاستثناءات، الواردة في الوثيقة، وأية شروط، أو استثناءات، قد تضاف إليها مستقبلاً، على أن تعوض المؤمن له بعد تسديد اشتراك التأمين، أو الموافقة على السداد، خلال مدة التأمين المحددة في جدول هذا العقد على النحو التالي....)(٨). لقد جعلت العبارة

(٨) انظر: هيئة التأمين. التقرير السنوي لنشاط التأمين في الدولة لعام ٢٠١١. ص٦.

(٨) HEALTHPLUS INDIVIDUAL AND FAMILY HEALTHCARE TAKAFUL INSURANCE POLICY

(٨) جاءت الفقرة تحت عنوان: PREAMBLE

(٨)Whereas the Certificate Holder, that is identified in the special conditions of this Takaful Insurance policy, filed an application which is considered as the founding basis of this Takaful Insurance policy and its purpose, and accepted to

السابقة الاشتراك، ومبلغ التأمين، كلاً منهما سبباً في وجود الآخر، وأثراً مترتباً عليه في نفس الوقت. وهذا دليل المعاوضة.

العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

تقوم الشركة بعملين هما:

١. إدارة عمليات التأمين، وما يتضمنه ذلك من جمع الاشتراكات، ودفع التعويضات، على سبيل الوكالة. حيث تتقاضى أجراً مقابلاً لذلك، يتمثل في نسبة مئوية معلومة من الاشتراكات. وتبلغ هذه النسبة في حدها الأقصى ـ ٤٠٪ من إجمالي الاشتراكات.

٢. استثمار الاشتراكات المحصلة، حيث تتقاضى الشركة نسبة مئوية معلومة شائعة من الأرباح تبلغ ١٠٪ حداً أقصى، باعتبارها شريكاً مضارباً.

الفائض والعجز:

يتقاسم حملة الوثائق، والشركة الفائض المتحقق في صندوق التكافل، بعد سداد كافة المصروفات من مطالبات، ورسوم وكالة، وحصة الشركة من الربح. حيث تحصل الشركة بموافقة الهيئة الشرعية على ٤٠٪ من الفائض حداً أقصى، بمثابة رسم

pay the contribution cited in the special conditions of this Takaful Insurance policy, Whereas Noor Takaful Family PJSC (hereinafter referred to as the Takaful Company), after having reviewed the application, has consented to=> =provide the Takaful coverage specified in the special conditions and to theTakaful Insurance policy schedule attached to this Takaful Insurance policy, Whereas the Takaful company has contracted Globe Med Gulf FZ-LLC (herein after referred to as the Administrator) to provide it with its administrative and technical services related to the healthcare policies of the Participant individuals and groups and coordinating their relation with the healthcare providers adherent to its network.
Therefore, the Takaful company undertakes to reimburse the coverage stated in this Takaful Insurance policy within the range and in conformity with the terms, conditions, limitations, and exclusions provided therein.
Accordingly, and in approval of its content, the Takaful Company has duly signed and stamped this Takaful Insurance policy document to be effective as of the date stipulated in the Takaful Insurance policy Schedule attached herewith.

حافز[٨]. ويحصل حملة الوثائق على النسبة المتبقية وهي ٦٠٪ من الفائض، حيث يوزع الفائض عليهم كل بنسبة اشتراكه، من حصل منهم على تعويض، ومن لم يحصل. حيث يأخذ من حصل على تعويض خلال مدة العقد حصة من الفائض تعادل الفرق بين ما دفعه من أقساط، وما حصل عليه من تعويض، إذا قل ما حصل عليه من تعويض عما دفعه من أقساط. ولا يحصل على حصة من الفائض من انسحب من العقد قبل نهاية مدته الزمنية. وتلتزم الشركة بتقديم قرض حسن لسداد العجز في صندوق التكافل، على أن يسدد القرض من الفوائض المستقبلية.

المطلب الثاني
شركة دبي الإسلامية للتأمين، وإعادة التأمين (أمان)

تأسست الشركة في الربع الثاني من العام ٢٠٠٢. ويبلغ رأس المال المدفوع ٢٢٥٧٥٠٠٠٠ درهم إماراتي.

التكييف القانوني للقسط:

تتصدر وثيقة تأمين مركبة ضد الفقد والتلف والمسؤولية المدنية العبارة الآتية: (حيث إن الطرف الأول (المؤمن) شركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان)، تقوم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بإدارة عمليات التأمين، لصالح المؤمن لهم، بصفتها وكيلاً عنهم، وتستثمر أموالهم بصفتها مضارباً لهم، مقابل أجر للوكالة، وحصة ربح للمضاربة. وحيث إن التأمين الذي تمارسه الشركة يقوم على أساس تعاون من يتعرضون لخطر مشترك، على تعويض الضرر الذي يصيب أي واحد منهم من جراء وقوع هذا الخطر، وذلك بالتبرع من الأقساط التي يدفعها كل منهم، ومن عوائد استثمارها بما يكفي لدفع التعويضات لمن يصاب بالضرر منهم نتيجة وقوع هذا

(٨) نصت الفقرة الرابعة من المادة ٢٦، من قانون التكافل لعام ٢٠١٠، على عدم جواز حصول شركات التأمين على حصة من الفائض، عدا المقابل الذي تتقاضاه مقابل الإدارة.

الخطر، على أن يوزع الفائض الصافي عليهم بنسبة الأقساط التي دفعها كل منهم. وحيث إن الطرف الثاني (المؤمن له)، يرغب في هذا التعاون، وذلك بدفع الأقساط التي تحددها الشركة على سبيل التبرع، مقابل تعويضه عن الأضرار التي تصيبه من جراء وقوع الخطر المؤمن منه في هذه الوثيقة). لقد جاء النص على أن القسط مدفوع على سبيل التبرع. ولكن هذا معارض بما جاء في نفس الفقرة من أن القسط مدفوع مقابل حصول المؤمن له على التعويض المقرر عند وقوع الخطر، أي أنه تبرع مشروط، وهو ما يعرف فقهياً بهبة الثواب، والتي هي نوع من المعاوضات. ويؤيد هذا ما جاء في تعريف القسط: (هو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له على سبيل التبرع لمن يتعرضون لخطر مشترك، مقابل تعويضه عن الضرر الذي يصيبه من جراء وقوع الخطر المؤمن منه). وما جاء تحت عنوان: البند الثالث: (بما أن المؤمن له قد تقدم إلى شركة دبي الإسلامية للتأمين، وإعادة التأمين (أمان)، المشار إليها فيما بعد بالشركة، بطلب وإقرار لإبرام التأمين المبين فيما بعد، ووافق على اعتبارهما أساساً لهذا العقد، وجزءاً لا يتجزأ منه، ودفع، أو قبل أن يدفع القسط المطلوب، منه لقاء هذا التأمين. فقد أبرمت هذه الوثيقة لتغطية الحوادث.....).

العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

تنص العبارة السابقة على وجود علاقة وكالة بين الشركة ومجموع المؤمن لهم، فيما يتعلق بجمع الاشتراكات، ودفع التعويضات. ووجود علاقة مضاربة فيما يتعلق باستثمار حصيلة الاشتراكات. حيث تحصل الشركة على رسم وكالة مقداره ٢٥٪ من الاشتراكات[٨]. وتحصل على حصة من الأرباح مقابل المضاربة تبلغ ٢٥٪ من

(٨) لم تتقاض الشركة أي رسوم في العام ٢٠١٠، بسبب الخسائر في صندوق حملة الوثائق. انظر التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١٠. ص٣٨. وتبلغ هذه النسبة في حدها الأقصى ٤٥% من الاشتراكات في الوطنية للتكافل. انظر: تقرير الربع الثالث للعام ٢٠١٢، ص٢٢.

الأرباح[٨].

الفائض والعجز:

يحصل حملة الوثائق على حصة من الفائض كل بحسب نسبة اشتراكه إلى مجموع الاشتراكات. ويتم سداد العجز في حساب المؤمن لهم عن طريق قرض حسن، يتم تقديمه من حساب المساهمين. على أن يسدد من الفوائض المستقبيلة[٨].

نموذج التأمين عمليا في السوق الإماراتي:

١. يدفع المتبقي من الاشتراك تبرعاً، في حساب واحد في التكافل العام، وفي حسابين في التكافل العائلي.

٢. وجود هيئة رقابة شرعية.

٣. تدير الشركة أعمال التأمين وكالة مقابل نسبة من الاشتراكات، وتستثمر حصيلة الاشتراكات مضاربة.

٤. يتم توزيع الفائض في التكافل العام بين حملة الوثائق وبين الشركة، في بعض الشركات. ويوزع الفائض على حملة الوثائق فقط، في البعض الآخر.

٥. يسدد العجز في حساب حملة الوثائق بقرض حسن من حساب المساهمين.

---

(٨) انظر: نفس المصدر، ص٣٩.

(٨) تم تقديم قروض حسنة من حساب المساهمين إلى حساب حملة الوثائق في العام ٢٠١٠، وغيره. انظر التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١٠. ص٣٦. وهو نفس المتبع في الوطنية للتكافل. انظر: المصدر نفسه. ص١٩.

شكل (١٠) التكافل العام[٨]

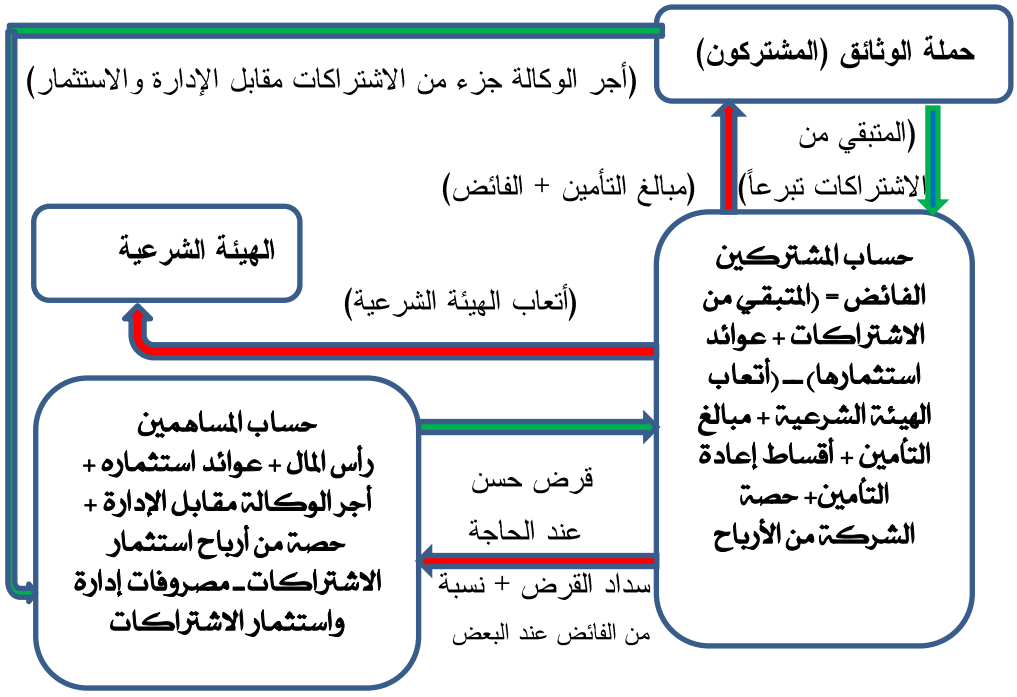

(٨) انظر: شكل رقم (٣/ج)، للتكافل العائلي.

المبحث الرابع
السـوق السـوري

يبلغ عدد الشركات العاملة في سوق التأمين السوري حالياً ثلاث عشرة شركة منها شركة حكومية واحدة(٨)، وعشر شركات تأمين تقليدي خاصة، وشركتان للتأمين التكافلي الإسلامي.

المطلب الأول
شركة العقيلة للتأمين التكافلي

تأسست الشركة برأس مال سوري كويتي مشترك في ١٤٢٨/١٢/٦هـ، الموافق ٢٠٠٧/١٢/١٦م. وهي أول شركة تأمين تكافلي تحصل على إذن مباشرة العمل من هيئة الاشراف على التأمين السورية. وتتصدر الشركة جميع شركات التأمين الخاصة العاملة في سورية من ناحية رأس المال البالغ ملياري ليرة سورية مدفوعة بالكامل. وهو يفوق الحد الأدنى لرأس المال المطلوب قانوناً والبالغ ٥٠٠ مليون ليرة سورية.

التكييف القانوني للقسط:

هناك نوعان من البرامج هما:

١. **برامج الادخار والاستثمار(٨):** تتم تجزئة الاشتراك إلى جزئين في هذه البرامج، يوضع أولهما فيما يسمى حساب المشتركين(٨). حيث (يسهم المشترك به كتبرع

(٨) هي المؤسسة العامة السورية للتأمين.

(٨) وذلك مثل برنامج تأمينات الحياة الفردية الاستثمارية: عقد الماسة. وعقد تأمين الحياة التكافلي للتعليم.

(٨) حساب المشتركين: هو حساب مالي تصب فيه وتتنامى جميع اشتراكات المشتركين بشقها التكافلي ويتم توظيفه استثمارياً بما يناسب العمل التأميني وتدفع منه جميع المطالبات وتكاليف إعادة التأمين والتكاليف العمومية والإدارية هذا وتعتبر المشاركة في هذا الحساب نافذة من تاريخ نفاذ العقد.

لمصلحة كافة المشتركين على أساس جماعي، ويكسبه الحق في طلب التعويض حسب شروط العقد. وتعتبر اشتراكات التكافل هذه تبرعاً، لا يحق للمشترك، أو المؤمن له، المطالبة باستعادتها، أو استعادة أي جزء منها). ويرى الباحث أن هذا معارض بما جاء في مقدمة أحد هذه البرامج في تعريف العقد: (هو الاتفاق الموقع ما بين المشترك و/أو المؤمن له، والشركة، بهدف المساهمة الفعلية في حساب المشتركين التكافلي، وكذلك بهدف الحصول على منفعة التكافل الرئيسية، أو منافع التكافل الإضافية، وفق أحكام، وشروط العقد). وهذا يعني المعاوضة. وعدم المطالبة باستعادة الاشتراكات أو جزء منها معارض باستحقاق المشترك لجزء من الفائض، والذي هو المتبقي من الاشتراكات بعد دفع جميع المصروفات، من مطالبات وغيرها، ويوضع الثاني فيما يسمى حساب المدخرين[٨] (بالتوازي مع مبلغ الاشتراك التكافلي المذكور أعلاه، بقصد الادخار، من أجل الاستثمار، حيث يمكن استرداد هذه المبالغ وفقاً للشروط العامة للعقد. ولن يكون لحساب المشتركين أي علاقة بأرباح هذه المبالغ، طيلة مدة التأمين).

٢. **برامج التكافل:** يوضع الاشتراك جميعه فيما يسمى حساب المشتركين. وتتصدر بعض الوثائق الصادرة عن الشركة العبارة الآتية: (تم الاتفاق بين شركة العقيلة للتأمين التكافلي(المدير لحساب المشتركين)، والمشترك (العضو في حساب المشتركين) المذكور اسمه في جدول الوثيقة على أنه لقاء قيام المشترك بالاشتراك (أو التعهد بالاشتراك) لحساب المشتركين باشتراك التأمين المذكور بالجدول، وبشرط مراعاة الشروط والاستثناءات والأحكام المنصوص عليها في هذه

(٨) حساب المدخرين: هو حساب مالي تصب فيه و تتنامى جميع دفعات المشتركين بشقها الادخاري. ويتم استثماره من قبل الشركة، ويدفع من فائضه حصة الشركة. وتعتبر المشاركة في هذا الحساب نافذة من تاريخ نفاذ العقد.

الوثيقة، أو أي ملحق يضاف عليها، وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، فإن هيئة المشتركين سوف تعوض المشترك ....). وتتصدر البعض الآخر[٨] عبارة مماثلة هي: (وبموجب هذا العقد تم الاتفاق بين الشركة والمشترك المذكور اسمه في جدول العقد على أنه لقاء قيام المشترك بالاشتراك (أو التعهد بالاشتراك) لحساب المشتركين بمبلغ الاشتراك المذكور بالجدول، بشرط مراعاة الشروط، والاستثناءات، والأحكام، المنصوص عليها في هذا العقد، أو في أي ملحق، أو عقد إضافي عليه، وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، فإن الشركة سوف تدفع للمؤمن لهم (سوف تعوض المؤمن له)، أو المستفيدين، وفق ضمانات العقد الأساسي، أو العقود المضافة إليه). وهما نصان صريحان في المعاوضة. فقد جعلت العبارتان الاشتراك، ومبلغ التأمين كلاً منهما في مقابل الآخر. فكل منهما سبب في وجود الآخر، وهو أثر مترتب عليه في نفس الوقت[٨].

العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

جاء في تعريف الشركة: (هي شركة العقيلة للتأمين التكافلي ش.م.م والمسجلة أصولاً بالسجل التجاري رقم٥١٨٥، بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢١، والمسجلة بالسجل الخاص رقم ١١، لدى هيئة الإشراف على التأمين، والتي تقوم بالوكالة عن كافة المشتركين، والمدخرين، بإدارة، واستثمار حساباتهم، بالطرق الموافقة لأحكام الشريعة

(٨) مثل: عقد تأمين الحياة التكافلي للمجموعات. وعقد تأمين الحياة التكافلي المؤقت للأفراد.

(٨) يؤيد قيام العقد على المعاوضة ما جاء في التقرير ربع السنوي الثالث للشركة لعام ٢٠١١، لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٢٠١١/٩/٣٠، في تعريف عقد التأمين التكافلي، حيث عرف العقد بأنه: عقد بين شركة التأمين، وبين المشترك (المؤمن له)، بهدف المساهمة الفعلية في حساب المشتركين التكافلي، وذلك بهدف الحصول على منفعة التكافل الرئيسية، أو منافع التكافل الإضافية، وفق شروط، وأحكام العقد. ص١٥.

الإسلامية). وجاء أيضاً في أحد البرامج: (طبقاً لنظامها الأساسي، وكشركة تعمل بمبدأ التأمين التكافلي، يعد قبول عقد التأمين هذا، والصادر عن الشركة، موافقة صريحة من المشترك و / أو المؤمن له، بالمشاركة مع غيره في حساب المشتركين، ووكالة منه للشركة، بإدارة حساب المشتركين، بما في ذلك العملية الاستثمارية، وفق ما تراه مناسباً، مراعية بذلك القوانين والأنظمة النافذة وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، على أن يتم توزيع صافي الفائض من حساب المشتركين في نهاية السنة المالية وفقاً للَّوائح التي تضعها الشركة بعد موافقة هيئة الرقابة الشرعية عليها). وجاء أيضاً: (يعد هذا العقد موافقة صريحة من المشترك، أو المؤمن له، بالمشاركة مع غيره في حساب المدخرين، ووكالة منه للشركة، بإدارة حساب المدخرين، بما في ذلك العملية الاستثمارية، وفق ما تراه مناسباً، مراعية بذلك القوانين، والأنظمة النافذة، وبما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية، وقد وكل الشركة بتحديد حصته من الربح، على أساس توزيع فائض حساب المدخرين على مجموع المدخرين، بحسب مبالغ ادخاراتهم، وتواريخها، بما يتوافق مع الشروط العامة، والخاصة للعقد). تعد الشركة وكيلة بأجر عن حملة الوثائق في إدارة عمليات التأمين، من جمع الاشتراكات، ودفع التويضات، بالإضافة إلى استثمار حصيلة الاشتراكات. حيث تحصل الشركة على ٦٦٪ من فائض صندوق التكافل، بعد تغطية العجز في هذا الصندوق(٨). وقد جاء في التقرير السنوي لعام ٢٠١١، ما يأتي: تتبع الشكة نظام التكافل بالوكالة لإدارة العمليات التأمينية (إدارة محفظة التأمين)، ونتيجة لذلك، فإن العجز/ الفائض،

(٨) انظر: المصدر نفسه، في نفس الموضع. وقد تم تحميل حساب حملة الوثائق بكافة المصاريف الإدارية، والعمومية، الناتجة عن عمليات إدارة المحافظ التأمينية، وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة رقم ١٠، بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢١، وموافقة هيئة الرقابة الشرعية في اجتماعها رقم ١٦، واجتماعها رقم ٨٧، بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٢. انظر: المصدر نفسه، ص٣٢. وانظر تقرير العام ٢٠١١، ص٤٢.

للسنة، يمكن نسبته إلى حملة وثائق التأمين، بموجب شروط، وأحكام وثائق التأمين، حيث يتم تقسيم الفائض بنسبة ٦٦,٣٣٪ لحملة الوثائق، و٣٣,٦٦٪ لصالح الشركة، وذلك بعد تغطية العجز في هذا صندوق حملة الوثائق، وإقفال السنة المالية للشركة، وذلك وفقاً لقرار يصدر من مجلس الإدارة(٨). وتقوم الشركة باستثمار جزء من أموال المساهمين، وحملة الوثائق، عن طريق المضاربة، لدى عدد من البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية. وتحصل الشركة لقاء ذلك على نسبة ربح غير ثابتة، تتغير تبعاً لنتيجة أعمال البنوك خلال الفترة محل الاستثمار. ويتم إثبات أرباح الودائع لدى البنوك طبقاً لمبدأ الاستحقاق(٨).

الفائض(٨) والعجز:

١. **برامج الادخار والاستثمار:** تبلغ حصة المشترك من فائض الأعمال التأمينية، والاستثمارية، الخاصة بفرع تأمين هذا العقد، ٣٣٪(٨). وتحصل الشركة على

(٨) انظر: ص٢٣، من التقرير.
(٨) انظر المصدر نفسه، ص٢٧.
(٨) فائض التكافل: بعد حجز الاحتياطيات الفنية، وفي حال وجود فائض تكافلي، يتم توزيع صافي الفائض التكافلي السنوي على المشتركين، وعلى الشركة، وفقاً للوائح الشركة، وتوافق عليها الهيئة الشرعية.
الفائض الصافي للادخار: هو حصة المشتركين الناتجة عن عمليات استثمار مدخراتهم بعد حسم حصة الشركة من الأرباح وفق ما هو وارد في الشروط الخاصة للعقد ، وسيكون هذا الفائض مع مجمل ادخارات المشترك أساساً في حساب خيارات المؤمن له عند بقائه حياً بتاريخ انتهاء مدة التأمين.
(٨) تعرف حصة المشترك الصافية بأنها اشتراكات المشترك المحققة في هذا الفرع التأميني، محسوم منها كافة مطالبات المشترك، ورسم الطابع الخاص بهذا العقد، منسوبة إلى صافي الاشتراكات المحققة في هذا الفرع. وتحسب الاشتراكات المحققة حسب تعليمات هيئة الإشراف على التأمين. ولا علاقة لأية

الباقي. تستوفي الشركة حصتها من أرباح العملية الاستثمارية الخاصة بالأموال المدخرة فقط والمشار إليها في المادة السادسة البند رقم ٦ من الشروط العامة للعقد وفق ما يأتي:

الربحية المتحققة فعلياً	حصة الشركة من الربحية
حتى نسبة ٣٪	١٠٪
حتى نسبة ٥٪	١٥٪
فوق نسبة ٥٪	٢٠٪

عجز التكافل: تقدم الشركة ومن أصولها قرضاً حسناً بدون مصاريف تمويل، وبدون شروط سداد)، إلى حساب المشتركين في الحالات التي يكون فيها حساب المشتركين غير كافٍ لسداد منافع التكافل المستحقة، على أن يجري سداد القرض فور توفر فائض تكافلي وتحتفظ الشركة بمخصص كامل لمقابلة تلك القروض(٨).

عجز فائض الادخار: في حالة وقوع حساب المدخرين بعجز في العمليات الاستثمارية، فإن الشركة توزع العجز المشترك الحاصل على المدخرين بحسب أرباح ادخاراتهم وتواريخها.

مبالغ ادخارية تدفع بموجب هذا العقد ولا لأي إضافات استثمارية عليها بحسابات الفائض التكافلي.

(٨) انظر: المصدر نفسه، ص٤. وانظر: التقرير السنوي لعام ٢٠١١، ص٢٧. وقد تم ذلك فعلاً في العام ٢٠١١، في نهاية السنة، كما تم ذلك فعلاً في العام ٢٠١٢. انظر تقرير ٢٠١٢، ص٤١.

٢. **برامج التكافل الأخرى:** تبلغ حصة المشترك من فائض الأعمال التأمينية، والاستثمارية، الخاصة بفرع تأمين هذا العقد، ٣٣٪. وتحصل الشركة على الباقي.

عجز التكافل: تقدم الشركة ومن أصولها قرضاً حسناً إلى حساب المشتركين في الحالات التي يكون فيها حساب المشتركين غير كافٍ لسداد منافع التكافل المستحقة، على أن يجري سداد القرض فور توفر فائض تكافلي.

مقومات النموذج السوري عمليا:

١. تدفع الاشتراكات تبرعاً.

٢. الشركة وكيل بأجر مقابل حصة من الفائض في بعض الفروع، ووكيل ومضارب في بعض الفروع. حيث تحصل الشركة على حصة من الفائض للوكالة، وحصة من الأرباح للمضاربة.

٣. يسدد عجز حساب المشتركين بقرض من حساب المساهمين، يرد من الفوائض المستقبلية. ويتحمل المشتركون العجز في حساب الاستثمار.

٤. وجود هيئة رقابة شرعية.

شكل رقم (١١)

حملة الوثائق
الاشتراكات تبرعاً
مبالغ التأمين والفائض
الهيئة الشرعية
حساب المساهمين (رأس المال + عوائد استثماره + ٦٦.٣٣ من فائض حساب المشتركين + حصة من أرباح حساب المشتركين في بعض البرامج)- المصروفات الإدارية لعمليات التأمين
حساب المشتركين الفائض = (الاشتراكات + عوائد استثمارها)- (مبالغ التأمين + نصيب الشركة من الفائض مقابل الإدارة والاستثمار + أقساط إعادة التأمين+ أتعاب
قرض حسن عند الحاجة
سداد القرض
وحصة من الفائض للإدارة
وحصة من أرباح الاستثمار في بعض البرامج
أتعاب الهيئة الشرعية

المبحث الخامس
الســـوق الأردنـــي

يبلغ عدد شركات التأمين العاملة في السوق الأردني في الوقت الحاضر ثمانية وعشرين شركة، تمارس ثلاث منها التأمين وفق صيغة التأمين التعاوني[٨]. ويعمل باقي الشركات وفق صيغة التأمين التجاري. ويعمل جميع هذه الشركات وفق وثيقة إلزامية موحدة بالنسبة للتأمين من المسؤولية المدنية الناتجة عن استخدام السيارات[٨]. ومن ثم، يتكون سوق التكافل في الأردن من ثلاث شركات، هي:

١. شركة البركة للتكافل. تأسست الشركة في عام ١٩٩٦، برأس مال مقداره ٧ مليون دينار أردني.

٢. شركة التأمين الإسلامية[٨]. تأسست الشركة بتاريخ ١٩٩٦/١/١٠، الموافق ١٤١٦هـ، بدعم كبير من البنك الإسلامي الأردني. وهي تعمل برأس مال مقداره ١٢ مليون دينار أردني، مدفوعة بالكامل.

٣. الشركة الأولى للتأمين. تأسست في عام ٢٠٠٧ برأس مال مقداره ٢٤ مليون دينار أردني. وبذلك تعد ثاني أكبر شركة تأمين في الأردن من حيث رأس المال.

التكييف القانوني للاشتراك أو القسط:

تتصدر وثائق التأمين الصادرة عن الشركة الأولى للتأمين، ومنها وثيقة التأمين البحري على سبيل المثال، الفقرة الآتية: (تم الاتفاق بموجب هذه الوثيقة بين شركة

(٨) شركة البركة للتكافل، وشركة التأمين الإسلامية الأردنية.
(٨) انظر: القانون رقم ٣، لسنة ٢٠٠٢، الصادر عن هيئة التأمين الأردنية.
(٨) شاركت الشركة بنسبة ١ من رأس مال شركة التأمين الإسلامية اليمنية. وتملك ٥٠ من رأس مال شركة الأمان للتأمين التكافلي في لبنان، كما أسهمت في تأسيس الشركة السعودية لإعادة التأمين Saudi Re.

الأولى للتأمين (ش.م.ع)، المعبر عنها فيما بعد بالشركة، بصفتها مديراً بالوكالة، لنظام التأمين التكافلي المطبق في الشركة، والمؤمن له المذكور اسمه في جدولها. والذي كان قد طلب التأمين على بضائعه من أخطار النقل، بموجب الشروط المذكورة في الجدول. وقام بدفع القسط المتفق عليه، أو التعهد بدفعه عند الطلب، متبرعاً بكل، أو بعض هذا القسط، لتعويض الخسائر التي تلحق بأي من حملة الوثائق، على أساس التعاون، والتكافل المتبادل بينهم، طبقاً لشروط، ومبادئ التكافل المرفقة. فإن الشركة توافق على تعويض المؤمن له من أموال التكافل، عن الهلاك، أو الضرر، أو الفقدان الذي تتعرض له البضائع المؤمنة، أثناء نقلها، حسب الشروط، والتعهدات، المنصوص عليها في جدول الوثيقة، أو في ملاحقها، بحيث لا يتجاوز التعويض بأي حال من الأحوال مبلغ التأمين المحدد في الجدول، أو في أي ملحق خاص بالوثيقة. بالإضافة إلى أية مصاريف قد تترتب على المؤمن له، بموجب شروط التأمين. كذلك فإن المؤمن له يوافق على تفويض الشركة بإدارة العمليات التأمينية على أساس الوكالة بأجر معلوم واستثمار المتوفر من أقساط التأمين بموجب نظام المضاربة الإسلامية). كما جاء في مقدمات وثائق التأمين الصادرة عن شركة البركة للتأمين التكافلي بالأردن ما يأتي: (لقد تم الاتفاق بموجب هذه الوثيقة بين شركة البركة للتكافل، بصفتها مديراً بالوكالة لنظام التأمين التكافلي، وبين المشترك المشار إليه في جدول الوثيقة، ومقابل قيامه بتسديد، أو تعهد بدفع قسط التأمين المبين في الوثيقة، متبرعاً به كلياً، أو جزئياً، على أساس تكافلي بين المشتركين، فإن الشركة توافق على تعويض المشترك من الموجودات المتاحة للمشتركين عن الضرر، و/أو الهلاك، الذي يلحق بالأموال المؤمنة، بفعل خطر من الأخطار الواردة في الوثيقة، أو جدولها، أو ملاحقها، مع مراعاة كافة الشروط، والتعهدات).

تنص العبارتان السابقتان على أن القسط مدفوع على سبيل التبرع، ولكن هناك في نفس العبارتين ما يدل على المعاوضة. فقد جعلتا القسط، والتعويض، كلاً منهما سبباً في وجود الآخر، وأثراً مترتباً عليه في نفس الوقت. كما أن التبرع متبادل بين الأعضاء، أي تبرع في مقابل تبرع، وهذا كله يعني المعاوضة. وليست شركة التأمين الإسلامية بعيدة عنهما. فقد جاء في موقع الشركة: (إن العلاقة القانونية التي تنشأ بين المستأمنين نتيجة عقد التأمين الجماعي تتسم بالطابع التبرعي. فكل مستأمن متبرع لغيره بما يستحق عليه من التعويضات التي تدفع للمتضررين من المستأمنين، وفي الوقت نفسه هو متبرع له بما يأخذ من تعويض عند تضرره). وهذا يعني المعاوضة[٨]. ومما يعني المعاوضة أيضاً ما جاء في موقع شركة التأمين الإسلامية: (عقد التأمين الجماعي: ويتمثل بالاتفاق التعاوني الذي يجمع المستأمنين، وتنشأ به علاقة عقدية بين

(٨) كما يؤيد قيام عقود شركة التأمين الإسلامية على المعاوضة ما ورد في موقع الشركة عن عقد التأمين التعاوني: (يكون لكل منهم صفة المؤمن لغيره والمؤمن له، فهو مؤمن له لأنه باشتراكه في التأمين أخذ صفة المستفيد، فاكتسب بذلك حق الحصول على التعويض عن الخسارة التي قد تلحق به إذا ألمّ به الخطر المؤمن منه. وهو أيضاً مؤمن لغيره من خلال أقساط التأمين التي يدفعها كمشترك في التأمين. فالمال الذي يدفع كتعويض لغيره عند وقوع الخطر له فيه صفة الشريك. فهو يساهم بجزء من ماله في تلك التعويضاتعلى سبيل التبرع). وهذا يناقض ما جاء في نفس الموقع في تعريف القسط: (قسط التأمين: وهو المبلغ المبلغ المتبرع به كلّيا، أو جزئيا، من قبل المستأمنين، وفق النسب، والأسعار، لأخطار التأمين، المتعاقد عليها، والتي تحددها الشركة، المديرة لصندوق التأمين التعاوني، والذي يشكل في مجموعه إجمالي الاشتراكات التي تشكل واردات صندوق التأمين التعاوني، التي تمكنه من القيام بجبر الضرر، الذي يصيب أياً من المشتركين). من أن الاشتراك مدفوع على سبيل التبرع. كما يناقض التبرع ما جاء أيضاً في نفس الموقع في تعريف مبلغ التأمين: (مبلغ التأمين : وهو الحد الأعلى لمحل التزام المستأمنين تجاه بعضهم البعض، والذي يمثلهم في تنفيذه شركة التأمين الإسلامي بصفتها مديراً لصندوق التأمين التعاوني، وذلك في حال تحقق الخطر المؤمن منه. فتقوم الشركة بوصفها مديراً للعمليات التأمينية بالدفع للمستأمن، أو للمستفيد الذي يعينه، مبلغ التأمين عند وقوع الخطر المؤمن منه، من موجودات صندوق التأمين التعاوني). وما جاء أيضاً: (ويعتبر قبول حامل هذه الوثيقة، التعامل مع الشركة موافقة صريحة منه، على مشاركته غيره من حملة الوثائق على أساس تعاوني).

المستأمنين، تقوم على أساس التعاون، وتبادل التضحية والالتزام في الأخذ والعطاء). فالالتزام المتبادل يعني المعاوضة.

العلاقة بين الشركة وبين حملة الوثائق:

يقوم كل من الشركات السابقة بعملين هما:

- إدارة عمليات التأمين، بما تعنيه من جمع الاشتراكات، ودفع التعويضات. وهي تقوم بهذا العمل على أساس الوكالة بأجر. ويتثمل الأجر في نسبة مئوية من الاشتراكات.
- استثمار حصيلة الاشتراكات وفقاً لمبدأ المضاربة. حيث تكون الشركة شريكاً مضارباً، ويكون حملة الوثائق أرباب المال في مضاربة مشتركة. وتحصل الشركة الأولى للتأمين على ٣٠٪ من الربح، ويحصل حملة الوثائق على النسبة المتبقية وهي ٧٠٪، ويحصل كل من شركة البركة، وحملة الوثائق على ٥٠ من الربح[٨]. وتعد شركة البركة مديراً لنظام التأمين وعملياته المختلفة نيابة عن المشتركين لقاء أجر مقداره ٢٥ من القسط[٨].

(٨) انظر: التقرير السنوي للشركة الأولى للتأمين لعام ٢٠١١. ص١٤. أما بالنسبة لشركة التأمين الإسلامية فإن نسبة الأجر المعلوم من إجمالي الاشتراكات (الأقساط) وكذلك حصة الشركة باعتبارها مضاربا من أرباح الاستثمار تحدد في إعلان عام يتم في مركز الشركة وفروعها قبيل بداية كل سنة مالية.

(٨) تحصل شركة التأمين الإسلامية حالياً على ١٦ من الاشتراكات أجراً للوكالة.

الفائض التأميني[٨] والعجز:

الفائض التأميني حق لحملة الوثائق، وهو مملوك لهم ملكاً مشتركاً، ولا يجوز لأصحاب حقوق الملكية المشاركة في هذا الفائض[٨]. ويتم توزيع الفائض التأمينى على جميع حملة الوثائق بنسبة اشتراكهم، دون تفرقة بين من حصل على تعويضات، ومن لم يحصل خلال الفترة المالية. وتحتفظ الشركة بالمبالغ التي تقرر توزيعها، ولم تتم المطالبة بها من قبل حملة الوثائق في حساب منفصل، يتم إظهاره ضمن حقوق حملة الوثائق. على أن يتم تحويله إلى احتياطي تغطية العجز (مخصص الطوارىء)، بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية، وفقاً لما تراه هيئة الرقابة الشرعية مناسباً. وفي حال التصفية يتم توزيع الفائض التأميني الخاص بالفترة التي تمت فيها التصفية على حملة الوثائق. ويتم توزيع الفائض غير المطالب به للفترات السابقة إن وجد على أوجه الخير، مع إعطاء الأولوية لسداد القرض الحسن إن وجد. ويتم في حال التصفية توزيع احتياطي تغطية العجز (مخصص الطوارئ) على وجوه الخير مع إعطاء الأولوية لسداد القرض الحسن إن وجد[٨]. وتتم تغطية العجز الحالي، أو المتراكم في صندوق

---

(٨) الفائض التأميني هو ما يتبقى من مجموع الاشتراكات المحصلة وعوائد استثماراتها وأي إيرادات أخرى، بعد خصم التعويضات المدفوعة للمشتركين، والمخصصات الفنية، والاحتياطات، وحصة أصحاب حقوق الملكية مقابل إدارة كل من أعمال التأمين التكافلي، وأنشطة الاستثمار، وسائر المصروفات الخاصة بصندوق حملة الوثائق. وتقوم الشركة باحتساب الفائض التأميني على أساس اعتبار جميع أنواع التأمين التكافلي المختلفة وحدة واحدة.

(٨) يبرر استحقاق الفائض بما جاء في موقع شركة التأمين الإسلامية على سبيل المثال: (إن أقساط التأمين التي يدفعها المستأمنون تبقى ملكيتها للمستأمنين أنفسهم، بعد استيفاء كافة الحقوق المالية التي تتطلبها العمليات التأمينية، كدفع التعويضات للمتضررين، وتكاليف إعادة التأمين، وتكوين الاحتياطيات الضرورية، ونحو ذلك). فالفائض هو المتبقي من مال تم التبرع ببعضه، فكان لصاحبه حق استرداد المتبقي منه، وذلك على افتراض أن القسط متبرع به جزئياً.

(٨) انظر: التقرير السنوي للشركة الأولى للتأمين لعام ٢٠١١. ص٧٢.

حملة الوثائق، على افتراض وجوده، من احتياط تغطية العجز (مخصص الطوارئ) إن وجد. ويلتزم أصحاب حقوق الملكية بتقديم قرض حسن لتغطية كامل العجز عند عدم كفاية الاحتياط لتغطية العجز.

مقومات النموذج الأردني عمليا:

١. الاشتراكات مدفوعة تبرعاً كلياً، أو جزئياً، في حساب واحد.

٢. الشركة وكيلة بأجر مقابل نسبة من الاشتراكات، ومضارب معاً بنسبة من الأرباح.

٣. يوزع الفائض على حملة الوثائق فقط.

٤. وجود هيئة شرعية.

٥. يقدم قرض حسن من حساب المساهمين، لحساب حملة الوثائق، عند العجز.

انظر: الأشكال رقم: ٣ أ، ٤د.

المبحث السادس
السـوق القطـري
المطلب الأول
شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمه)

تأسست الشركة في سبتمبر ٢٠٠٩، برأس مال مقداره ٢٠٠ مليون ريال قطري، مدفوع بالكامل. والمؤسسون هم: شركة قطر للتأمين، ومصرف قطر الإسلامي، بواقع ٢٥٪ من رأس المال لكل منهما، ومصرف الريان، وشركة بروة العقارية، بواقع ٢٠٪ لكل منهما، وشركة كينو إنفست بواقع ١٠٪ من رأس المال.

التكييف القانوني للاشتراك:

تتصدر وثائق الشركة العبارة الآتية: (بما أن المؤمن له المذكور في الجدول قد تقدم إلى شركة الضمان للتأمين الإسلامي «بيمه» (المسماة فيما بعد «الشركة»)، بطلب يشكل أساساً لهذا العقد، وجزءاً لا يتجزأ منه. وقد سدد، أو وافق على تسديد الإشتراك من قبيل التبرع، مع بقية حملة الوثائق، ومع الخضوع في ذلك للأحكام، والشروط، والاشتراطات، والاستثناءات المذكورة في الجدول، أو أي شروط، أو استثناءات، قد تضاف إليه مستقبلاً، فإن الشركة بصفتها وكيلاً عن حملة الوثائق «المؤمن لهم»، توافق على تغطية الأضرار المؤمن عليها، بالكيفية، وإلى المدى المبينين في الجدول). لقد جعلت العبارة السابقة الاشتراك، ومبلغ التأمين، كلاً منهما سبباً في وجود الآخر، وأثراً مترتباً عليه في نفس الوقت. وهذا دليل المعاوضة، وإن وقع تكييف الاشتراك بلفظ التبرع.

العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

تعمل الشركة وكيلة عن حملة الوثائق في إبرام وثائق التأمين والالتزامات مقابل

أجر يحدد سنوياً بموافقة هيئة الرقابة الشرعية، مع تحملها جميع المصروفات الإدارية والعمومية. وتبلغ نسبة أجر الوكالة حالياً ٢٠٪ من اشتراكات التكافل، بعد استبعاد الوثائق المعاد تأمينها بنسبة أكثر من ٨٠٪. وتستثمر الشركة أموال حملة الوثائق بصفتها مضارباً مقابل نسبة من عائدات هذه الاستثمارات تحدد سنوياً بموافقة هيئة الرقابة الشرعية. وتبلغ حصة المضارب من أرباح استثمارات الوثائق حالياً ٤٠٪ من صافي الأرباح.

الفائض والعجز:

تحتفظ الشركة بحساب مستقل عن حساب الشركة (حملة الأسهم)، لنشاط أعمال التأمين، يعرف بحساب حملة الوثائق. يضاف إلى هذا الحساب اشتراكات (أقساط) التأمين التي يدفعها حملة الوثائق، وعوائد استثماراتها. ويخصم منه المطالبات، وإشتراكات إعادة التأمين، والاحتياطي الضروري، وأجر الوكالة. وتقوم الشركة بتوزيع كل، أو جزء من الفائض المحقق سنوياً (إن وجد)، على حملة الوثائق، بالكيفية التي يقررها مجلس الإدارة، وبموافقة هيئة الرقابة الشرعية. وفي حالة تصفية الشركة، تصرف جميع الأموال المتراكمة في حساب حملة الوثائق في أوجه الخير، تحت اشراف هيئة الرقابة الشرعية.

المطلب الثاني
الشركة الإسلامية القطرية للتأمين

تأسست الشركة شركة مساهمة مغلقة في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٣، برأس مال مقداره ١٥٠ مليون ريال قطري. ثم تحولت في ١٩٩٩/١٢/١٢، إلى شركة مساهمة عامة. وقد بدأت الشركة العمل في عام ١٩٩٥.

التكييف القانوني للاشتراك:

تتصدر الوثائق الصادرة عن هذه الشركة[٨] العبارة الآتية: (بما أن المؤمن له (المشترك) قد التزم بالمشاركة في حساب التأمين والتبرع له، وتقدم إلى الشركة الإسلامية القطرية للتأمين بطلب ... فإن الشركة تتعهد وكالة عن حساب التأمين، وبموجب الشروط والاستثناءات الواردة في الوثيقة وأية شروط أو استثناءات قد تضاف إليها مستقبلاً على أن تعوض المؤمن له بعد تسديد اشتراك التأمين أو الموافقة على السداد خلال مدة التأمين المحددة في جدول هذا العقد على النحو التالي....). لقد جعلت العبارة السابقة الاشتراك، ومبلغ التأمين، كلاً منهما سبباً في وجود الآخر، وأثراً مترتباً عليه في نفس الوقت. وهذا دليل المعاوضة، وإن وقع تكييف الاشتراك بلفظ التبرع.

العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

يتم وضع الاشتراك جميعه في صندوق واحد أو حساب واحد، في عقود التأمين من الأضرار. وتتم تجزئة الاشتراك إلى جزئين في بعض برامج التأمين التكافلي المقابلة للتأمين على الأشخاص، مثل: برنامج أمان الاستثماري، الادخاري. حيث يوضع الجزء الأول في حساب التكافل، بهدف التأمين ضد الوفاة والعجز، ويوضع الجزء الثاني في حساب الادخار بهدف الاستثمار[٨]. وتعد الشركة وكيلة بأجر يحدد سنوياً بموافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، عن حساب التأمين في إبرام العقود، والالتزامات. وقد بلغت هذه النسبة ٢٢٪ من الاشتراكات في العام ٢٠١٢، مقابل

(٨) منها على سبيل المثال وثيقة تأمين أخطار المقاولين، ووثيقة تعويض العمال، ووثيقة تأمين الأموال النقدية.

(٨) انظر: موقع الشركة في التعريف بالبرنامج.

٢٠٪ في العام ٢٠١١م[٨]. وهي تستثمر أموال الحساب مضاربة، بنسبة من الربح تحدد سنوياً، بموافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. وقد بلغت هذه النسبة ٧٥٪ من صافي إيرادات استثمارات حملة الوثائق في العامين ٢٠١١، ٢٠١٢م[٨]. وهي تتحمل جميع المصاريف الإدارية، والعمومية، للشركة. وتحتفظ الشركة حساباً منفصلاً لنشاط الشركة في أعمال التأمين، يعرف بحساب حملة الوثائق. يضاف إلى هذا الحساب اشتراكات التأمين التي دفعوها، وعوائد استثماراتها. ويخصم من حسابهم أجر الوكالة، وأقساط إعادة التأمين، والمطالبات، والاحتياطي الضروري. ثم يوزع جزء من الفائض إن وجد على حملة الوثائق بنسبة اشتراكاتهم سنوياً، حسب قرار هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. وعند تصفية الشركة تصرف جميع الأموال المتراكمة الخاصة بحساب حملة الوثائق، تحت إشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. ومن لم يتسلم فائضه خلال ثلاث سنوات من تاريخ استحقاق الفائض. يضاف فائضه إلى الفائض التراكمي، ويسقط حقه في المطالبة به[٨].

مقومات النموذج القطري عمليا:

١. يدفع الاشتراك تبرعاً في حساب واحد هو حساب التكافل في بعض البرامج، ويوضع جزء منه تبرعاً في حساب التكافل، ويوضع الجزء الآخر استثماراً، أو ادخاراً، في برامج أخرى.

(٨) انظر: التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١٢، ص ٣١. وقد جاء في موقع الشركة عن برنامج أمان الاستثماري الادخاري: تستحق الشركة الإسلامية القطرية للتأمين نسبة ٣٥ من عائد استثمار أموال المؤمن عليهم في صندوق أمان الاستثماري، والإدخاري، بصفتها مضارباً، ونظير قيامها بإدارة، ورعاية، تلك الأموال واستثمارها.

(٨) انظر: المصدر نفسه، في نفس الموضع.

(٨) يمكن للإدارة عكس المبالغ المحتفظ بها، وغير المطالب بها لأكثر من خمس سنوات، إلى بيان الدخل لحملة الوثائق، للتعويض عن أي خسائر بنسبة ٣٠ إن وجدت، وترحيل ٧٠ إلى رصيد الفائض المدور. انظر: التقرير السنوي لعام ٢٠١٢، ص٢٧، توضيح رقم ١٥.

٢. الشركة وكيلة بأجر في إدارة عمليات التأمين. ويتحدد الأجر بنسبة من الاشتراكات. وهي مضارب في استثمار الاشتراكات، مقابل حصة معلومة من الأرباح.

٣. وجود هيئة رقابة شرعية.

٤. يوزع فائض حساب التكافل على حملة الوثائق فقط. ويسدد العجز في حساب التكافل بقرض حسن من حساب المساهمين، ويسدد هذا القرض من الفوائض المستقبلية.

انظر: الأشكال ٣ ج، ٣ هـ.

المبحث السابع
الســـوق الكويتـــي
المطلب الأول
شركة وثاق للتأمين التكافلي

تأسست شركة وثاق للتأمين التكافلي (شركة مساهمة كويتية مقفلة)، في ٣١ يوليو ٢٠٠٠، لتكون أول شركة وطنية تكافلية في دولة الكويت، تهدف إلى خدمة قطاعات الأعمال المختلفة، من خلال تقديم خدمات التأمين التكافلي وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وقد حققت الشركة اليوم مكانة متميزة في الأسواق، فكانت أول شركة تأمين تكافلية في الكويت توزع فائضاً تأمينياً. وهي الشركة الوحيدة التي توزع كامل الفائض التأميني ١٠٠. كما قامت بتحقيق إنجازات عديدة في وقت قياسي فوصل رأس مالها إلى ٠٠٠ , ٠٢٥ , ١١ دينار كويتي (أي ما يعادل ٠٠٠ , ٦٣٠ , ٤١ دولار أمريكي).

التكييف القانوني للاشتراك:

تتصدر وثائق التأمين الصادرة عن الشركة، مثل: تأمين المنازل الشامل، العبارة الآتية: (بما أن المشترك المبين اسمه في الجدول أدناه، كان قد تقدم للشركة بطلب خطي، عبارة عن نموذج تعبئة طلب تأمين، لذا فإنه يشكل مع أية تصاريح أو أوراق كتابية أخرى تقدم بها المشترك؛ جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة. وبما أن المشترك قد سدد، أو وافق على تسديد الاشتراك، فإن الشركة توافق، مع الخضوع في ذلك لأحكام الوثيقة، على تعويض المشترك عن الخسارة، أو الضرر، أو المسئولية، أو المصاريف التي تقع أثناء سريان الوثيقة، وذلك عن البنود المدرجة في الجدول المرفق بها ، ويعتبر الجدول جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة). تعد العبارة نصاً صريحاً في المعاوضة، فقد

جعلت الاشتراك، والتعويض، كلاً منهما في مقابل الآخر. فالاشتراك، والتعويض، كل منهما سبب في وجود الآخر، وأثر مترتب عليه في نفس الوقت.

العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

يعتبر المشترك وبقبوله التعامل مع شركة وثاق التأمين التكافلي (ش .م .ك) والمنوه عنها فيما بعد بالشركة، على أساس هذه الوثيقة، مشتركاً مع غيره من المشتركين لديها على أساس تكافلي. وتعتبر الشركة مديراً لنظام التأمين. وتقوم باستثمار اشتراكات التأمين كلياً، أو جزئياً، على أساس عقد المضاربة، نظير حصة شائعة للشركة من الربح بصفتها مضارباً، تحدد في الإعلان العام في مركز الشركة، وفروعها، قبيل بداية كل عام ميلادي. ويستحق مساهموا الشركة الأم أتعاب إدارة من حملة وثائق الشركة الأم حتى نسبة ٢٠٪ من إجمالي الاشتراكات المكتتبة، وإيرادات الاستثمار(٨).

الفائض والعجز:

تتحدد بوجه خاص علاقة الشركة بالمشترك بشأن استحقاقات هذا الأخير لنصيبه من صافي الفائض التأميني المحقق في نهاية السنة المالية، بموجب اللائحة التي يضعها مجلس إدارة الشركة(٨). ويمثل القرض الحسن تمويلاً إسلامياً لا يحمل أرباحاً، مقدماً من حساب المساهمين إلى حاملي الوثائق، فيما يتعلق بالعجز الناتج من عمليات التكافل، وسوف يتم سداده من الفائض الناتج من هذه الأعمال في المستقبل(٨).

(٨) انظر: التقرير السنوي لعام ٢٠١١، ص٢٥.
(٨) جاءت هذه العبارة في مقدمة وثيقة التأمين المنزلي الشامل.
(٨) انظر: المصدر نفسه، ص١٥، ٢٠. وقد تحقق ذاك فعلاً في العام ٢٠١١. انظر: ص٢٦، المصدر نفسه.

المطلب الثاني
شركة بوبيان للتكافل

تأسست شركة بوبيان للتأمين التكافلي عام ٢٠٠٦ برأسمال مصرح به وقدره ١٠ مليون دينار كويتي. وتعد أول نموذج لشركة تأمين في الكويت مرخص لها من قبل بنك الكويت المركزي لمزاولة عملها من خلال فروع بنك بوبيان، وهو ما يعرف بالتأمينات المصرفية.

وثيقة بوبيان للتأمين التكافلي على السفر:

جاء في فقرة نطاق الحماية في برنامج بوبيان لتكافل السفر: (لقاء سداد الاشتراك المطلوب، تتفق شركة بوبيان بموجبه مع المشترك (المؤمن له)، الذي يرد اسمه في الشهادة على التعويض، أو التأمين، كما هو منصوص عليه في جدول المزايا، فيما يتعلق بقسم (أقسام)، الحماية المؤمن عليها بموجب هذه الوثيقة، يعتبر كل مشترك (مؤمناً له)، بشكل منفصل)[٨]. وجاء في مقدمة البرنامج: (في مقابل اشتراكك في صندوق التكافل، سوف تحصل على حماية التأمين التكافلي، الواردة في شهادة التكافل، بمقتضى الشروط، والضمانات، والأحكام، والاستثناءات، المذكورة صراحة، أو ضمناً، في الوثيقة)[٨]. تعد العبارتان نصين صريحين في المعاوضة. فقد جعلتا الاشتراك، والتعويض، كلاً منهما سبباً في وجود الآخر، وأثراً مترتباً عليه في نفس الوقت.

العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

تحصل الشركة على الرسوم الآتية: رسوم تكلفة الاستحواذ والإدارة، وأتعاب تحفيزية تمثل نسبة من فائض التكافل. ويحق للشركة تغيير أي من هذه الرسوم.

---

(٨) انظر: ص٤، من البرنامج.

(٨) جاء في مقدمة الوثيقة. يتمثل الغرض الأساس من الوثيقة في تعويضك في حالة تعرضك لأية إصابة جسدية، تنشأ عن حادث، كما هو مبين في جدول المزايا.

الفائض والعجز:

قد ينشأ فائض، أو عجز تكافل، في صندوق التكافل، بناءاً على مبالغ المطالبات المدفوعة، على أساس جماعي، وبناءاً على أداء الاستثمار الخاص بالأصول، الذي يتم فيه استثمار صندوق التكافل. يجوز للشركة تجنيب جزء من هذا الفائض كاحتياطي لتقوية قدرة صندوق التكافل على دفع المطالبات. وسوف يكون الفائض الذي يتم توزيعه على حامل الوثيقة في السنة المالية عبارة عن فائض التكافل، مخصوماً منه الأتعاب التشجيعية عن الأداء، والاحتياطي المجنب لتقوية صندوق التكافل على دفع المطالبات. ويخضع توزيع الفائض على حامل الوثيقة لموافقة الجهات المختصة، كما يلزم الأمر، وموافقة مجلس إدارة الشركة. وفي حالة وجود خسارة شاملة في صندوق التكافل سوف تسعى الشركة لتمويل تلك الخسارة من خلال قرض حسن، حتى يعود الفائض إلى صندوق التكافل. وتحتفظ الشكة بحقها في في زيادة الاشتراك المستقبلي إذا استمرت الخسارة، أو كان من الممكن توقع استمرارها على المدى الطويل.

مقومات النموذج العملي للسوق الكويتي:

١. يدفع الاشتراك تبرعاً.

٢. الشركة وكيلة بأجر في إدارة عمليات التأمين، مقابل نسبة مئوية معلومة من الاشتراكات. ومضارب بالنسبة لاستثمار الاشتراكات مقابل حصة معلومة من الربح.

٣. يحصل بعض الشركات على حصة من الفائض بمثابة رسم حافز تشجيعي.

٤. يسدد العجز في حساب المشتركين بقرض حسن من حساب المساهمين، يسدد من الفوائض المستقبلية.

٥. يوزع الفائض على حملة الوثائق.

٦. وجود هيئة رقابة شرعية.

شكل رقم (١٢)

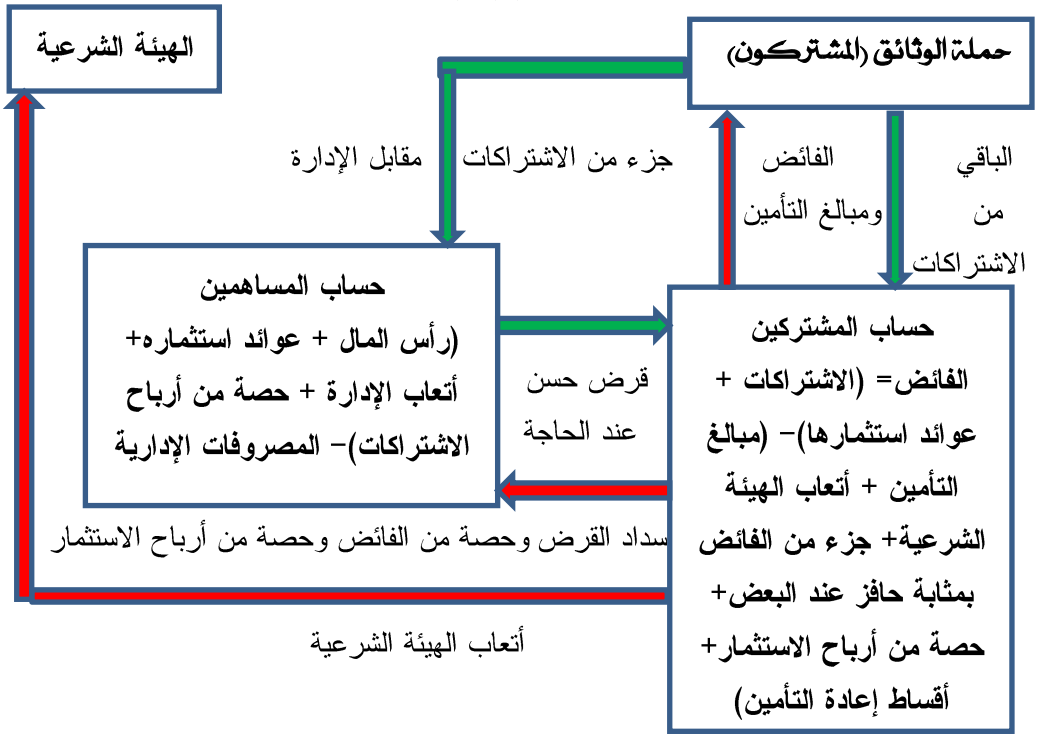

المبحث الثامن
الســـــوق البحرينـــي
المطلب الأول
شركة Legal & General Gulf Takaful

تأسست الشركة في ٢٩ يناير من عام ٢٠٠٩، نتيجة شراكة بين كل من البنك الأهلي المتحد، ومجموعة **Legal & General Group**[٨] ويتمثل النشاط الأساس للشركة في تأمينات الأشخاص (الحياة)، والتأمين الصحي. وتتكون من شركتين هما: **Legal & General Gulf B.S.C.(c) and Legal & General Gulf Takaful B.S.C.(c).** ويبلغ رأس مال الشركتين معاً خمسين مليون دولار أمريكي.

برامج الادخار: (التقاعدي، الادخار الاختياري، التعليم، الادخار المرن، الزفاف):

التكييف القانوني للاشتراك:

تتم تجزئة الاشتراك إلى جزئين يوزعان على النحو الآتي:

١. يوضع الجزء الأول من الاشتراك فيما يسمى صناديق الادخار. والتي يستقطع منها، حيث يتم تحويل هذا الاستقطاع إلى صندوق التبرع. ويمثل هذا الاستقطاع تكلفة تغطية التأمين على الحياة، والمنافع الإضافية[٨].

---

(٨) The Legal & General Group, established in ١٨٣٦, is one of the UK's leading financial services companies. Over ٧ million people rely on us for life assurance, pensions, investments and general insurance plans. The Legal & General Group is responsible for investing £٣٧٠ billion (as at ٣١ December ٢٠١١) on behalf of investors, policyholders and institutions. We have our Global Head office in the UK with overseas operations in the USA, Egypt, France, India & Holland. Added to this, Legal & General Gulf operates in Bahrain with Legal & General Gulf Takaful operating in Kuwait.

انظر في التعريف بمنتجات الشركة الأم:

http://www.legalandgeneralgroup.com/about-us/our-products/

(٨) انظر: شروط وأحكام برامج الادخار. ص١٨.

٢. يوضع الجزء الثاني تبرعاً فيما يسمى صندوق التبرع. وهو صندوق تم إنشاؤه بهدف توفير منافع البرنامج لمصلحة المشاركين. حيث يوفر غطاءاً للمشاركين على أساس تعاوني[٨]. وتتم إدارة موجودات هذا الصندوق من قبل مشغل التكافل. ويتحمل الصندوق كافة المصروفات، والتكاليف، والجبايات، والنفقات اللازمة، لصيانة، واستثمار موجودات الصندوق، بالإضافة إلى أي مصروفات أخرى متعلقة بهذا الصندوق[٨].

العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

تعد الشركة وكيلة بأجر عن حملة الوثائق في إدارة هذه الصناديق. وتستحق الشركة رسوم وكالة في شكل نسبة مئوية معلومة من الاشتراكات المخصصة لصناديق الادخار. وتختلف النسبة باختلاف مدة الاشتراك، وباختلاف قيم المشاركات السنوية. وتبلغ هذه النسبة ١٪ في حدها الأدنى، وتبلغ ٧٪ في حدها الأقصى، بالسنبة للاشتراكات التي تزيد مدتها على ست سنوات. بينما تبلغ ٥٪ في حدها الأدنى، وتبلغ ١٠٪ في حدها الأقصى، بالسنبة للاشتراكات التي تتراوح مدتها بين سنة، وخمس سنوات. وهناك رسوم أخرى تفرض على المشاركات الإضافية. وتبلغ هذه الرسوم ١٪ في حدها الأدنى لبعض البرامج، بينما يبلغ الحد الأدنى ٢٪ من الاشتراك في برامج أخرى. ويبلغ الحد الأقصى لجميع البرامج ٦٪ من قيم الاشتراكات[٨]. كما تتقاضى رسوم إدارة سنوي مقابل إدارة صناديق التبرع. وهناك رسم إدارة شهري (رسم وكالة)، مقداره أربعة دولارات أمريكية، عن طريق إلغاء

(٨) انظر: المصدر نفسه، في نفس الموضع.
(٨) انظر: المصدر نفسه. ص٧.
(٨) انظر: المصدر نفسه. ص٦، الفقرة ٥, ٢.

وحدات من حساب البرنامج[٨]. وهناك ما يسمى رسوم المخاطر، فيما يتعلق بغطاء التأمين على الحياة، والتي تختلف باختلاف السن، والجنس. عن طريق إلغاء وحدات من حساب البرنامج[٨].

فائض وعجز التكافل:

تتكون موارد صندوق التبرع من مشاركات التكافل للمشتركين، والتعويضات من شركات إعادة التأمين، وأي إيرادات أخرى. ويتحمل الصندوق المطالبات، والنفقات المدفوعة من قبل الصندوق لإعادة التكافل، ورسوم المضاربة/إدارة الاستثمار، بالإضافة إلى وضع احتياطات في الصندوق، لتعزيز القدرة على دفع المطالبات الخاصة بالصندوق. ويكون الفرق بين المبالغ المقيدة على الصندوق، والمبالغ المقيدة له، هو فائض، أو عجز التكافل. ويوزع أي فائض على المشاركين وفقاً لسياسة التوزيع لوثيقة التكافل الخاصة بصندوق التبرع. وموافقة السلطات المختصة، إذا كان ذلك ضرورياً، وموافقة مجلس الإدارة، وهيئة الرقابة الشرعية. ذلك بعد أخذ

(٨) تراوحت رسوم الوكالة في العامين ٢٠١٠، ٢٠١١، بين صفر بالمائة، وعشرة بالمائة، من إجمالي الاشتراكات في برامج التكافل العائلي (الادخار)، وبلغت رسوم الوكالة في برامج التكافل العائلي للأفراد (الحياة) ٤٠، بينما بلغت في برامج التكافل العائلي للمجموعات (الحياة) ٥٠. وقد بلغت النسبة الموافق عليها من قبل الهيئة الشرعية ١٠ من إجمالي الاشتراكات لبرامج التكافل العائلي (الادخار)، وبلغت في برامج التكافل العائلي للأفراد (الحياة) ٧٠، بينما بلغت في برامج التكافل العائلي للمجموعات (الحياة) ٦٠، لنفس الفترتين الزمنيتين. كما تحصل الشركة وفقاً للهيئة الشرعية على ٥٠ من أرباح الاستثمار بوصفها شريكاً مضارباً. كما تحصل الشركة على رسوم إدارة بوصفها مديراً لصندوق استثمار المشترك على نسبة من موجودات الصندوق تتراوح في حدها الأدنى بين ١,٦٥، و١,٧٥، وذلك كما حصل في العامين ٢٠١٠، ٢٠١١. كما تقاضى رسوماً إدارية لكل وثيقة في برامج التكافل العائلي (الادخار)، مقداره أربعة دولارات أمريكية. انظر: التقرير السنوي لعام ٢٠١١، Legal & General Gulf Takaful B.S.C. ، توضيح رقم ١٥، ص٢٧.

(٨) انظر: المصدر نفسه، ص٧.

موافقة ويتم في المقابل تغطية الخسارة من قبل المشغل، عن طريق تقديم قرض حسن بدون فوائد، إلى صندوق التبرع(٨).

برنامج حماية الأسرة:

العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

يتم وضع الاشتراك جميعه في صندوق واحد يسمى صندوق التبرع. وتحصل الشركة على رسم وكالة مقداره ٤٠٪ من الاشتراك، لكل مشاركة. كما تحصل الشركة على ٥٠٪ من الباقي في شكل رسم إدارة، وهو ما يعادل ٣٠٪ من الاشتراك الأساس، ليكون مجموع الرسوم ٧٠٪ من الاشتراك. ويودع الباقي وهو ٣٠٪ من الاشتراك تبرعاً في صندوق التبرع. وهو صندوق تم إنشاؤه بهدف توفير منافع البرنامج لمصلحة المشاركين. حيث يوفر غطاءاً للمشاركين على أساس تعاوني. وتتم إدارة موجودات هذا الصندوق من قبل مشغل التكافل. ويتحمل الصندوق كافة المصروفات، والتكاليف، والجبايات، والنفقات اللازمة، لصيانة، واستثمار موجودات الصندوق، بالإضافة إلى أي مصروفات أخرى متعلقة بهذا الصندوق(٨).

ويتماثل باقي الأحكام فيما يتعلق بالتعامل مع الفائض والعجز، مع البرامج السابقة.

مقومات النموذج البحريني عمليا:

١. يوضع جميع الاشتراكات تبرعاً في حساب واحد للتكافل في بعض البرامج.

٢. الشركة وكيلة بأجر في إدارة عمليات هذا الحساب. حيث يتمثل الأجر في نسبة مئوية معلومة من الاشتراكات.

(٨) انظر: المصدرنفسه، ص١٢.

(٨) انظر: شروط وأحكام البرنامج. ص٣.

٣. يوزع الفائض على المشتركين، ويسدد عجز الحساب بقرض حسن من حساب المساهمين. (انظر: شكل ٣ أ).

٤. يوضع جزء من الاشتراكات تبرعاً في حساب التكافل، ويوضع الجزء الآخر في حساب الادخار، أو الاستثمار في بعض البرامج.

٥. الشركة وكيلة بأجر في إدارة حساب التكافل، حيث تتقاضى نسبة معلومة من الاشتراكات. وهي وكيلة أيضاً في إدارة حساب الاستثمار، أو الادخار، مقابل نسبة معلومة من الاشتراكات، ومقابل مبالغ أخرى مقطوعة.

٦. يوزع فائض حساب التكافل على المشتركين، ويسدد عجز الحساب بقرض حسن من حساب المساهمين.

٧. وجود هيئة رقابة شرعية.

شكل رقم (١٣)

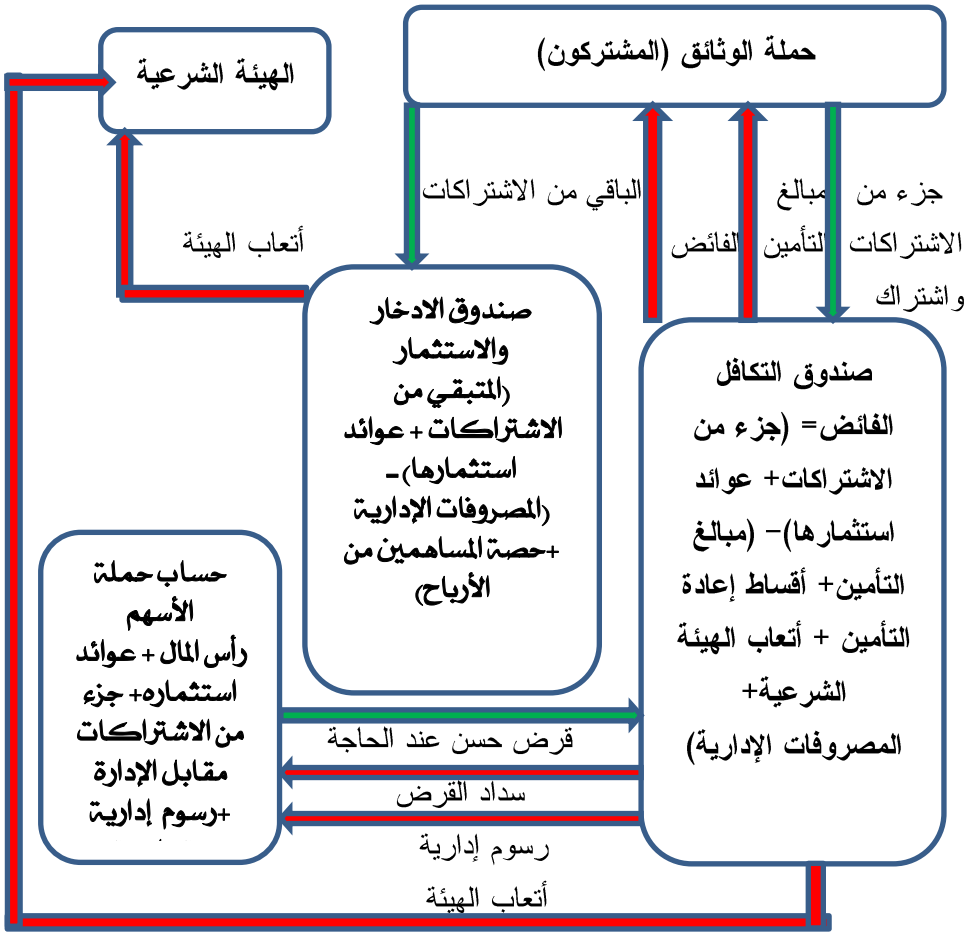
حملة الوثائق (المشتركون)
الهيئة الشرعية
جزء من الاشتراكات مبالغ التأمين الفائض
الباقي من الاشتراكات
أتعاب الهيئة
صندوق الادخار والاستثمار (المتبقي من الاشتراكات + عوائد استثمارها) - (المصروفات الإدارية +حصة المساهمين من الأرباح)
صندوق التكافل الفائض= (جزء من الاشتراكات+ عوائد استثمارها)- (مبالغ التأمين+ أقساط إعادة التأمين + أتعاب الهيئة الشرعية+ المصروفات الإدارية)
حساب حملة الأسهم رأس المال + عوائد استثماره+ جزء من الاشتراكات مقابل الإدارة +رسوم إدارية
قرض حسن عند الحاجة
سداد القرض
رسوم إدارية
أتعاب الهيئة

المبحث التاسع
السـوق المصـري

بلغ عدد شركات التكافل بنهاية العام المالي ٢٠١١، ٢٠١٢، ثمان شركات. وقد بلغ إجمالي أقساط التكافل لنفس العام ٧١٤ مليون جنيه مصري. وقد نصت الهيئة العامة للرقابة المالية في تعليمات التكافل الصادرة عنها على وجوب النص في النظام الأساس لشركات التكافل على وجود لجنة للرقابة الشرعية بكل شركة تكافل. وتخصيص جزء من الفائض كاحتياطات، وتوزيع ٤٠٪ من الفائض على الأقل على حملة الوثائق، كل بحسب اشتراكه. وأن فائض تصفية حقوق حملة الوثائق يوزع في وجوه الخير، على النحو الذي توافق عليه الهيئة.

المطلب الأول
شركة النيل للتكافل

تأسست شركة النيل للتكافل في عام ٢٠٠٨، نتيجة شراكة بين كل الشركة المصرية الكويتية القابضة بواقع ٦٠٪ من الأسهم، ومجموعة أو شركة طوكيو مارين[٨] بواقع ٤٠٪ من الأسهم. وتتكون من شركتين هما: شركة النيل للتكافل العام، وشركة النيل للتكافل العائلي. ويبلغ رأس المال المصرح به لكل منهما ٣٠٠ مليون جنيه مصري، ويبلغ رأس المال المصدر لكل منهما ٦٠ مليون جنيه مصري.

شركة النيل للتكافل العائلي (وثيقة التكافل العائلي):

التكييف القانوني للاشتراك:

(٨) A world renowned leader in insurance, reinsurance, Takaful and Re-Takaful. It has more than ١٣٠ years in insurance experience and is the largest general insurer in Japan. will contribute a wealth of experience and expertise with global perspective to Nile Takaful's operations

هناك حسابان، أو صندوقان هما: حساب استثمار المشتركين، وصندوق تكافل المشتركين. حيث يتم تقسيم الاشتراك إلى قسمين، يوضع أحدهما في الحساب الأول، بهدف الاستثمار، طبقاً لشروط وأحكام الوثائق. ويوضع الآخر في صندوق التكافل. وقد نصت وثائق التكافل على أن الجزء الثاني مدفوع على سبيل التبرع، بهدف الحماية، ليعان منه من يحتاج إلى العون من المشتركين. حيث يتم سداد المزايا من حصيلة الاشتراكات، وعوائد استثمارها، تبرعاً. ولكن هذا النص يعارض بما ورد في مقدمة الوثائق بما يفيد المعاوضة: (تلتزم الشركة مقابل قيام المشترك بسداد الاشتراكات المحددة بجدول الوثيقة، والخاضعة لشروط، وأحكام الوثيقة، أو ملاحق التعديل، والمدرجة بالوثيقة، أو المعدلة فيما بعد، بسداد المزايا المدرجة بجدول الوثيقة، للمشترك، أو للمستفيدين المحددين في الوثيقة، وذلك بعد التأكد من تحقق الحدث المقرر تغطيته في الوثيقة، وإثبات سن الشخص المغطى، على أن يكون السداد بالمقر الرئيس للشركة، والموضح أعلاه). فقد جعلت هذه العبارة الاشتراك، والمزايا، كلاً منهما في مقابل الآخر. فكلا الالتزامين سبب في وجود الآخر، وأثر مترتب عليه في نفس الوقت.

العلاقة بين الشركة وبين حملة الوثائق:

تنص الوثائق على وجود علاقة وكالة بأجر، فيما يتعلق بصندوق التكافل، حيث تحصل الشركة على نسبة مئوية معلومة من الاشتراك مقابلاً لذلك، على النحو الموضح بجداول الوثائق. كما تنص على وجود علاقة مضاربة بين الشركة، وبين حملة الوثائق، فيما يتعلق بالحساب الأول، وهو الحساب الاستثماري. حيث يتم اقتسام الأرباح بواقع ٢٠٪ للشركة، ٨٠٪ لحملة الوثائق، والتي يعاد استثمارها مع الاشتراكات المتراكمة في حساب المشترك. وتنص الوثائق على أنه إذا كانت قيمة أي مبلغ واجب

الدفع للمشترك أقل من الحد الأدنى في جدول الوثيقة، فيحق للشركة التبرع به لإحدى الجمعيات الخيرية، المعتمدة لدى مجلس الإدارة، وهيئة الرقابة الشرعية.

الفائض والعجز:

يتم توزيع الفائض المتحقق في نهاية العام في صندوق التكافل بن المشتركين، وبين الشركة، بواقع ٥٠٪ لكل منهما. بشرط التزام المشترك بسداد الاشتراكات حتى تاريخ انتهاء المدة الأصلية للوثيقة، أو حتى تاريخ استحقاق الوثيقة، حيث تصبح المزايا واجبة الدفع. ويكون استحقاق المشترك للفائض على النحو الذي تحدده الشركة بناءاً على رأي الخبير الاكتواري بالشركة، وموافقة هيئة الرقابة الشرعية. وإذا كانت أصول صندوق التكافل عاجزة عن سداد المزايا المستحقة، فستقوم الشركة بتقديم قرض حسن للصندوق، يسترد من الفوائض المستقبلية. وإذا استمر العجز في الصندوق فإنه يمكن للشركة إيقاف القرض الحسن، ومعالجة العجز عن طريق زيادة الاشتراك، أو خفض مبلغ التغطية.

مقومات النموذج المصري عمليا:

١. يوضع جزء من الاشتراك في حساب التكافل تبرعاً، ويوضع الجزء الآخر في حساب الاستثمار.

٢. الشركة وكيلة بأجر في إدارة حساب التكافل، ويتمثل الأجر في نسبة من الاشراكات.

٣. الشركة مضاربة في إدارة حساب الاستثمار، مقابل نسبة معلومة من الأرباح.

٤. يوزع الفائض بالتساوي بين حملة الوثائق، والشركة.

٥. يسدد العجز في حساب التكافل بقرض حسن من حساب المساهمين، ثم بزيادة الاشتراك، أو تخفيض مبلغ التأمين، إذا دلت التوقعات على إمكان استمرار العجز مستقبلاً.

٦. وجود هيئة رقابة شرعية.

شكل رقم (١٤)

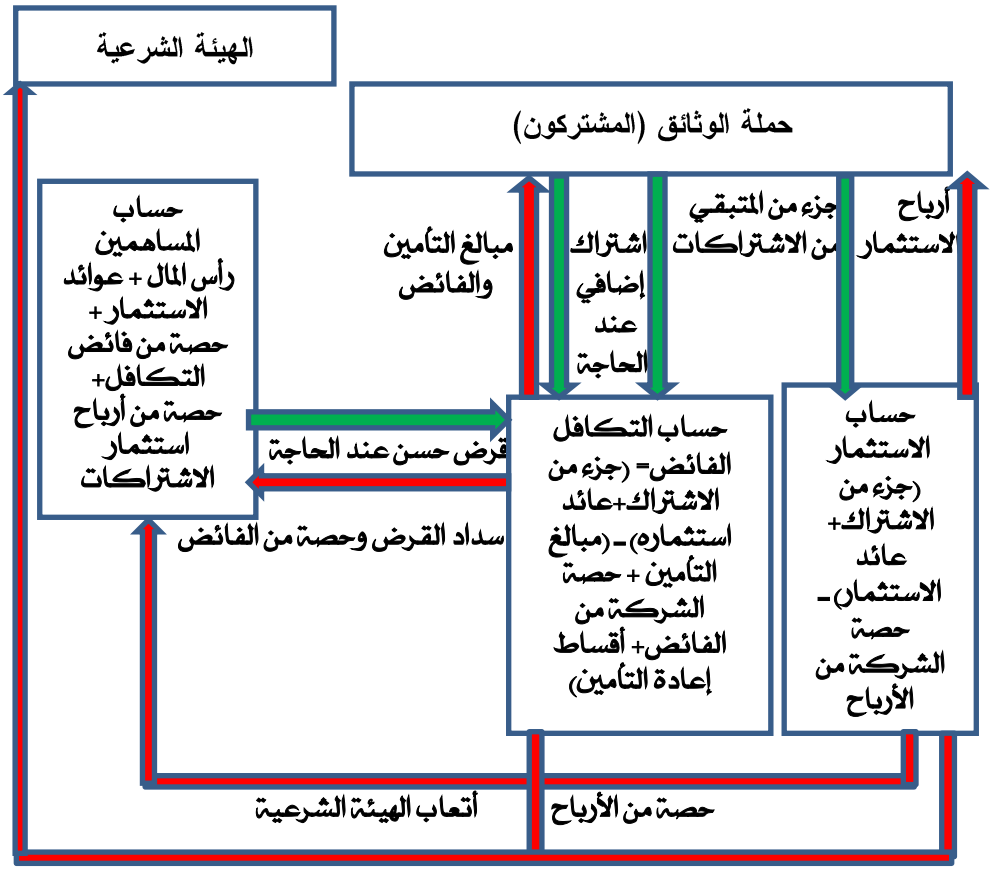

المبحث العاشر
السـوق الليـبي

يتكون السوق الليبي حالياً من أربع شركات تأمين تكافلي.

المطلب الأول
شركة التكافل للتأمين

تأسست شركة التكافل للتأمُّن عام ٢٠٠٧ بموجب قرار(أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد) رقم ٢٦٦ لعام ٢٠٠٧. وهي مسجلة بالسجل التجاري تحت رقم (٦٧١٠٤) وإذن المزاولة رقم (٤٥٥) الصادر في ٢٠٠٧. ويبلغ رأسمال الشركة عشرة ملايين دينار موزعة على ١٠٠ ألف سهم قيمة كل منها ١٠٠ دينار. وقد تم الاكتتاب في كامل الأسهم وتضمن النظام الأساس السابق للشركة الإشارة إلى أن الشركة مبنية على أساس التأمين التعاوني. وقد تحولت الشركة بالكامل إلى التأمين التكافلي منذ بداية العام ٢٠١٢، لتصبح بذلك أول شركة تأمين تكافلي إسلامي في ليبيا.

التكييف القانوني للقسط:

تتصدر جميع وثائق الشركة العبارة الآتية: (بموجب هذا العقد، تم الاتفاق بين شركة التكافل للتأمين (والمشار إليها فيما بعد بالشركة)، بصفتها وكيلاً عن المشتركين (صندوق التكافل)، وبين المشترك المذكور في جدولها، على أن يدفع المشترك مبلغ الاشتراك المبين في هذا العقد، ويوكل الشركة في التبرع عنه بهذا الاشتراك تكافلياً مع بقية الاشتراكات المودعة في الصندوق، لتعويض المشتركين (بما فيهم المشترك الموقع على هذا العقد)، في خلال مدة الاشتراك عن الخسائر، والأضرار المبينة بالجدول.ويعد المشترك بقبوله التعامل مع الشركة على أساس هذا العقد مشتركاً مع

غيره ليدها على أساس تكافلي). كما نصت الفقرة الثانية من المادة السابعة من النظام الأساس للشركة على ما يأتي: (كافة عمليات التأمين تكون على أساس المشاركة، والوعد بالتبرع من قبل المشتركين (التأمين الإسلامي المقر بديلاً عن التأمين التجاري). ونصت الفقرة الثالثة من نفس النظام على ما يأتي: (كل مشترك (حامل وثيقة) يعتبر شريكاً في رأس مال صندوق التكافل (المشتركين)، بنسبة ما دفعه من اشتراكات. ويلتزم بالتعاون لدفع الضرر الواقع على أي من المشتركين في الصندوق).

العلاقة بين المشتركين والشركة:

جاء في مقدمة الوثائق الصادرة عن الشركة في بيان هذه العلاقة: (تعد الشركة مديراً لنظام التأمين التكافلي، وعملياته المختلفة، نيابة عن المشتركين، لقاء أجر معلوم، يتم الإعلان عنه عند بداية كل سنة مالية. ويفوض المشترك بموجب هذا العقد الشركة في استثمار اشتراكات التأمين كلياً، أو جزئياً، فيما يجوز لها شرعاً، على أساس عقد المضاربة، نظير حصة شائعة من الربح يتم الإعلان عنها عند بداية كل سنة مالية). كما نصت الفقرة الرابعة من النظام الأساس للشركة على ما يأتي: إدارة الشركة لنظام التأمين وعملياته المختلفة (صندوق التكافل، أو صندوق الاشتراكات) بالنيابة عن المشتركين، على أساس الوكالة بأجر معلوم، أو بنسبة بحددها مجلس الإدارة. ويعلن عنها عند بداية كل سنة مالية. وتستحقه إدارة الشركة من اشتراكات حملة الوثائق). ونصت الفقرة الخامسة من نفس المادة على ما يأتي: (يفوض المشتركون الشركة في استثمار المتوفر من أموال في صندوق التكافل فيما يجوز لها شرعاً (على أساس عقد المضاربة)، نظير حصة شائعة من الربح يتم الإعلان عنها عند بداية كل سنة مالية، بحيث تكون الشركة مضارباً، وصندوق التكافل رب المال. ولا تتحمل الشركة أي بصفتها مضارباً أي خسارة ناشئة عن عملية استثمار أموال

صندوق التكافل، إلا في حالات التعدي، أو التقصير، أو مخالفة الشروط). ونصت الفقرة الخامسة عشرة من نفس المادة: (يستحق المساهمون عوائد استثمار أموالهم المخلوطة بأموال صندوق التكافل في المحافظ الاستثمارية المشتركة كاملة، بصفتهم أصحابها، ولا يشاركهم فيها غيرهم. كما يستحقون النسبة المتفق عليها من ارباح استثمار أموال صندوق التكافل بصفتهم مضاربين فيها). ونصت الفقرة ج من المادة الثامنة من نفس النظام: (يجوز للشركة أن تستثمر أموال صندوق التكافل (اشتراكات المشتركين) بعد الحصول على موافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، مقابل نسبة محددة من الأرباح بصفتها مضارباً).

الفائض والعجز:

جاء في مقدمة الوثائق الصادرة عن الشركة ما يأتي: (تحقيقاً للغاية السامية من التأمين، وعملاً بمبدأ التأمين التعاوني، فإن الشركة ستقوم بتوزيع فائض قائمة مجمع إيرادات ومصروفات تأمينات الممتلكات، والمسؤوليات، على المشتركين حملة العقود، الذين اكتتبوا خلال السنة المالية المحقق عنها الفائض. وذلك وفقاً للقواعد التي يحددها مجلس إدارة الشركة، وتقرها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية). كما نصت الفقرة الثالثة عشرة من المادة السابعة من النظام الأساس للشركة على ما يأتي: (لا يتقاضى المساهمون شيئاً من الفائض التأميني، وإنما يوزع في نهاية السنة المالية على المشتركين جميعاً (سواء أتم تعويضه أم لا)، وفق لائحة يضعها مجلس إدارة الشركة، وتقرها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، مع مراعاة تكوين ما يلزم من احتياطات فنية للتكافل). وأكدت ذلك مرة أخرى الفقرة ب من المادة الثامنة من النظام الأساس للشركة بقولها: (لا يتقاضى المساهمون في هذه الشركة أي أرباح عن أسهمهم من أي فائض قد تحققه الشركة من أقساط التأمين التي يدفعها المشتركون). ونصت الفقرة

الرابعة عشرة من نفس المادة على ما يأتي: (يفوض المشتركون الشركة في التبرع نيابة عنهم بالمتبقي من حصص اشتراكاتهم، وعوائدها، التي يتعذر توزيعها، لجهات الخير المختلفة، بإشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية). والشركة في المقابل عند تغطية عجز صندوق التكافل عن سداد كامل التعويضات بعد موافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، بالخيار بين ثلاثة أمور: إما أن يوزع العجز على المشتركين بزيادة اشتراكاتهم، أو إنقاص المبالغ المعوض بها، وذلك بنسبة العجز الحاصل في الصندوق. أو الإقراض قرضاً حسناً من صندوق المساهمين أو غيره لسداد العجز، على أن يتم إرجاع القرض من الفائض التأميني للسنوات اللاحقة(٨).

الرقابة الشرعية:

نصت المادة ٣٦ من النظام الأساس للشركة على ما يأتي:

يتم تعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمدة لا تقل عن مدة مجلس الإدارة، مكونة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء من علماء الشريعة الإسلامية، والخبرة المالية والفنية، تعينهم الجمعية العمومية. وتعتمد الهيئة جميع نماذج وثائق التأمين، والنماذج الأخرى. وعلى الهيئة إبداء الرأي والمشورة في أي موضوعات يحيلها إليه مجلس الإدارة، أو المدير العام. ولها الحق في مراجعة عمليات الشركة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، وترفع تقريراً سنوياً بذلك للجمعية العمومية للشركة. كما يجوز لها حضور الاجتماعات العامة للشركة، أو اجتماعات مجلس الإدارة لإبداء ملحوظاتها. وتعد قرارات الهيئة ملزمة للشركة.

مقومات النموذج الليبي عمليا:

١. الاشتراكات مدفوعة جميعها في حساب واحد، على أساس الالتزام بالتبرع.

(٨) المادة السابعة من النظام الأساس للشركة، الفقرة ١٢.

٢. الشركة وكيلة بأجر مقابل نسبة من الاشتراكات في إدارة عمليات التامين. ومضاربة مقابل نسبة من الأرباح في استثمار أموال حساب المشتركين.

٣. يسدد العجز في حساب التكافل بإحدى طرق ثلاث: إما أن يوزع العجز على المشتركين بزيادة اشتراكاتهم، أو إنقاص المبالغ المعوض بها، وذلك بنسبة العجز الحاصل في الصندوق. أو الإقتراض قرضاً حسناً من صندوق المساهمين أو من غيره لسداد العجز، على أن يتم إرجاع القرض من الفائض التأميني للسنوات اللاحقة.

٤. وجود هيئة رقابة شرعية.

٥. يوزع الفائض على المشتركين فقط، من حصل منهم على تعويض، ومن لم يحصل، كل بنسبة اشتراكه.

شكل رقم (١٥)

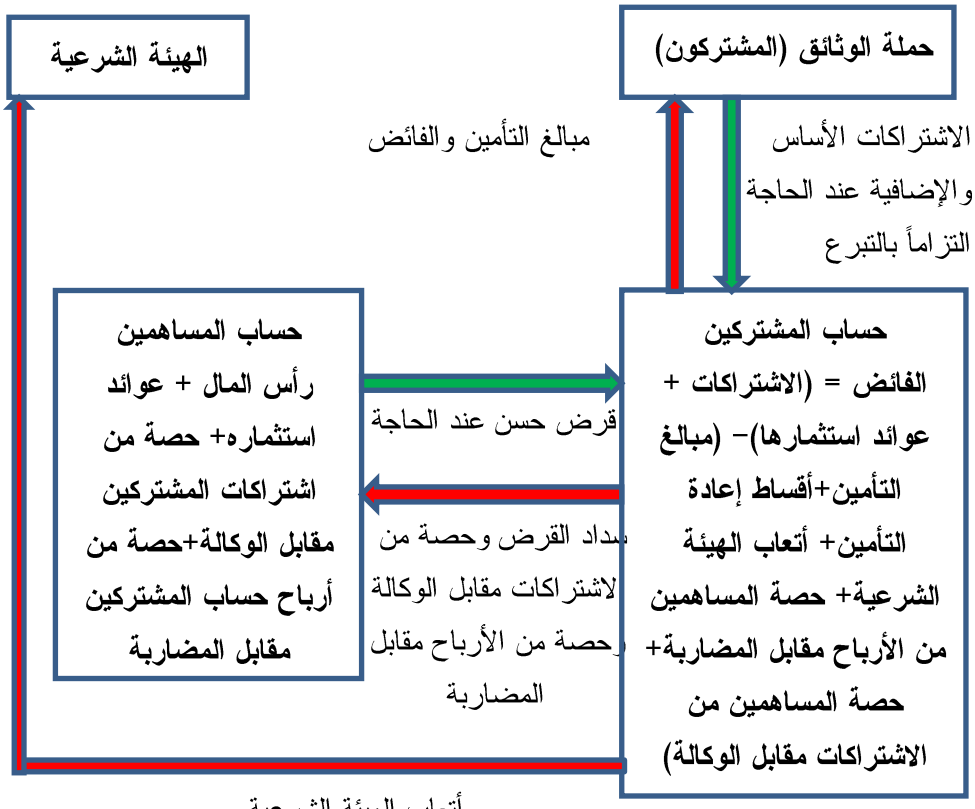
الهيئة الشرعية
حملة الوثائق (المشتركون)
مبالغ التأمين والفائض
الاشتراكات الأساس والإضافية عند الحاجة التزاماً بالتبرع
حساب المساهمين رأس المال + عوائد استثماره+ حصة من اشتراكات المشتركين مقابل الوكالة+حصة من أرباح حساب المشتركين مقابل المضاربة
حساب المشتركين الفائض = (الاشتراكات + عوائد استثمارها)- (مبالغ التأمين+أقساط إعادة التأمين+ أتعاب الهيئة الشرعية+ حصة المساهمين من الأرباح مقابل المضاربة+ حصة المساهمين من الاشتراكات مقابل الوكالة)
قرض حسن عند الحاجة
سداد القرض وحصة من لاشتراكات مقابل الوكالة وحصة من الأرباح مقابل المضاربة
أتعاب الهيئة الشرعية

المبحث الحادي عشر
الســـــوق الماليزي

يتكون سوق التأمين في ماليزيا من شركات تأمين تقليدية، وشركات تكافل. وقد بلغ عدد شركات التكافل بنهاية أغسطس ٢٠١٢، اثنتي عشرة شركة(٨). ثلاث منها مملوكة لرأس مال أجنبي. ويملك الباقي رؤوس أموال وطنية. ووثائق التأمين الصادرة عن تلك الشركات نسخ طبق الأصل من بعضها البعض، على اختلاف فيما بينها في الترتيب، والتفصيل، وموضوع التأمين، والخطر المؤمن منه، ومبلغ الوكالة. وهي تطبق نوعين من التكافل هما: التكافل العائلي، وهو يقابل التأمين على الأشخاص. والتكافل العام، وهو يقابل التأمين من الأضرار.

جدول رقم (١١): مؤشرات سوق التكافل الرئيسة(٨)

هيكل السوق(٨)	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
عدد شركات التكافل	٨	٨	٨	٩	١١
إجمالي الاشتراكات	٢٥٦٥	٣٠٢٥,١	٣٥٢١,٨	٤٤٢١,٨	٤٨٦٢,٥
نسبة إجمالي الاشتراكات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٦
نسبة اشتراكات التكافل العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٥
نسبة اشتراكات التكافل العام	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١

(٨) Syarikat Takaful Malaysia Berhad, Takaful Ikhlas Sdn .Bhd. Prudential BSN Takaful Berhad, MAA Takaful Berhad, ING PUBLIC Takaful Ehsan Berhad, Hong Leong MSIG Takaful Berhad, HSBC Amanah Takaful (Malaysia) Sdn Bhd, Great Eastern Takaful Sdn Bhd, Etiqa Takaful Berhad, CIMB Aviva Takaful Berhad, AmFamily Takaful Berhad, AIA AFG Takaful Bhd.

(٨) الأرقام الإجمالية يعبر عنها بالمليون رنجت ماليزي.

(٨) كما في ديسمبر ٢٠١١. انظر: Bank Negara Malaysia

إلى الناتج المحلي الإجمالي٪					
هيكل السوق	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
نصيب الفرد من اشتراكات التكافل العائلي (رنجت ماليزي)	٧٣,٣	٨٥,٧	٩٧,٤	١١٩,٨	١٢٩,٥
نصيب الفرد من اشتراكات التكافل العام (رنجت ماليزي)	٢١,٣	٢٣,٥	٢٨,٨	٣٦,٤	٤٠,٥
إجمالي مبالغ التكافل المدفوعة	٧٥٣,٣	٨٦٦,١	١٢٠٨,٢	٢٠١٩,١	٢١٨٤,٤
مبالغ التكافل العائلي المدفوعة	٥٣٤,٧	٦٣٢	٩٠٤	١٥٩٩,٦	١٦٥٩,٣
مبالغ التكافل العام المدفوعة	٢١٨,٦	٢٣٤,١	٣٠٤,٢	٤١٩,٢	٥٢٥,١
إجمالي أصول صناديق التكافل	٨٨١٨,٣	١٠٥٦٩,٤	١٢٤٤٥,٤	١٤٧٢٠,٤	١٦٩٤٨,١
أصول صناديق التكافل العائلي	٧٤٤٥,٢	٨٩٠٠,١	١٠٥٣٦,٢	١٢٤٦١,٢	١٤٣٧٨,٢
أصول صناديق التكافل العام	١٣٧٣,١	١٦٦٩,٣	١٩٠٩,٢	٢٢٥٩,٢	٢٥٦٩,٩
نسبة أصول صناديق التكافل إلى الناتج المحلي الإجمالي٪	١,٦	١,٥	١,٩	٢,٠	٢,٠
نسبة أصول صناديق التكافل إلى إجمالي أصول صناعة التأمين والتكافل٪	٦,٧	٧,٥	٧,٦	٨,١	٨,٧

ويتم فيما يأتي عرض تعريف موجز بالشركات محل الدراسة:

١. شركة HSBC AMANAH TAKAFUL: تم تسجيل الشركة في ماليزيا في ٢٠٠٦/٨/١١. وهي شركة مساهمة بين كل من: **SBC Insurance (Asia Pacific) Holdings Limited (٤٩٪), Jerneh Asia Berhad (٣١٪) and Employees Provident Fund Board of Malaysia (EPF) (٢٠٪).**

ويبلغ رأس مال الشركة مائة مليون رنجت ماليزي. وهي تقدم مجموعة من برامج التكافل العام، والتكافل العائلي، لكل من الأفراد، والشركات.

٢. شركة **AM Family Takaful**: تأسست الشركة في ٢٦ يناير ٢٠١١، من قبل **AmBank Group**، وبدأت العمل في ٩ يناير ٢٠١٢. ويبلغ رأس مال الشركة مائة مليون رنجت ماليزي.

٣. شركة الاتقاء للتكافل **Etiqa Takaful:** تعد الشركة **Takaful arm of Maybank Group**. ويبلغ رأس مال الشركة مائة مليون رنجت ماليزي.

٤. شركة الإخلاص للتكافل **Takaful Ikhlas:** تم إنشاء الشركة في ٢٠٠٢/٩/١٨، وهي مملوكة لشركة **.MNRB Holdings Berhad**. ويبلغ رأس المال المصرح به ٥٠٠ مليون رنجت ماليزي، ويبلغ رأس المال المدفوع ٢٩٥ مليون رنجت ماليزي.

٥. شركة مالزيا للتكافل **Syarikat Takaful Malaysia Berhad**: تعد الشركة أول شركات التكافل ظهوراً في ماليزيا. وقد أنشئت في ٢٩ نوفمبر من عام ١٩٨٤م. وبدأت العمل في ١٩٨٥/٧/٢٢م. ويبلغ رأس المال المصرح به ٥٠٠ مليون رنجت ماليزي، ويبلغ رأس المال المدفوع ١٦٢,٨١٧ مليون رنجت ماليزي. وقد أنشئت بناءاً على توصية فريق عمل مكلف من قبل الحكومة الماليزية في عام ١٩٨١م، حول إنشاء شركة تأمين إسلامية وفقاً لمبدأ المضاربة. وقد تحولت الشركة إلى شركة مساهمة عامة محدودة في ١٩٩٦/٧/٣٠م. وتعد شركة **(BIMB) BIMB Holdings Berhad** المساهم الأكبر في الشركة بواقع ٦١,٧ من أسهم الشركة. والتي تمتلك أيضاً ٥١ من أسهم أول بنك إسلامي في ماليزيا. كما أنها

أصبحت في الأول من يوليو ٢٠٠٩ المساهم الأكبر في صندوق **Lembaga Tabung Haji** بواقع ٤٧ , ٥١ من الأسهم.

أولا: التكافل العام:

جاء في وثيقة تكافل المساكن الصادرة عن شركة **HSBC AMANAH TAKAFUL** على سبيل المثال العبارة الآتية: بما أن المشترك (المؤمن له) قد تقدم إلى الشركة بطلب وإقرار خطي، وافق على اعتبارهما أساساً لهذا العقد، وجزءاً لا يتجزأ منه، وقد سدد الاشتراك المطلوب لصندوق المخاطر على أساس التبرع وفقاً للأحكام، والشروط، والاستثناءات الواردة بها فإن الشركة توافق على تغطيتك ضد الخسارة، والفقد، والمسؤولية، الموضحة في هذه الشهادة خلال فترة سريان العقد، وفقاً للأحكام والشروط، والاستثناءات الموضحة في الوثيقة(٨).

(٨) انظر: ص٧، تحت القسم الرابع: شروط الوثيقة.

You have filled in a Proposal form and signed a declaration or given information contained in a statement of fact, and agree that the information on the form You have given Us is correct. In consideration of You paying the Contribution as shown in the Schedule to the Risk Fund on the basis of tabarru', this Takaful arrangement will cover You against loss, damage or liability as described in this Certificate occurring during the Period of Takaful subject to the terms, conditions and endorsements of this Certificate.

وتتكرر هذه العبارة في سائر وثائق التأمين الصادرة عن الشركات الأخرى، ومنها على سبيل المثال ما ورد في مقدمة بعض وثائق شركة الاتقاء للتكافل:

here as the Certificate Holder (Hereinafter called thereto or in the "Participant") named in the attached Schedule (hereinafter called the "Schedule") by a proposal and declaration which shall be the basis of this contract and is deemed to be incorporated herein has applied to Etiqa Takaful Berhad (hereinafter called the Company) for the Takaful cover hereinafter contained. In consideration of the payment by the Participant of the contribution as stated in the Schedule and Subject to the Terms, Provisos, Exclusions and Conditions contained herein or endorsed hereon, the Company agrees that if during the Period of Takaful or any subsequent period for which the Participant shall have paid and the Company shall have agreed to accept the renewal contribution there occurs any Accidental Physical Loss or Damage to the Property Covered described and anywhere within the Situation stated in the Schedule. Provided always that the liability of the Company shall not exceed in respect of each item the sum covered set opposite all the Total Sum Covered. كما يتصدر هذا النص وثائق التكافل الصادرة عن كل

التكييف القانوني للقسط:

يتم دفع الاشتراك جميعه إلى ما يسمى صندوق المخاطر، والذي تقوم الشركة بإدارته(٨). وقد نصت الوثيقة على وجوب دفع الاشتراك إلى هذا الصندوق على سبيل التبرع(٨). وهذا يتناقض مع الفقرة السابقة، الدالة على دفع القسط، أو الاشتراك، على سبيل المعاوضة.

العلاقة بين الشركة وحامل الوثيقة:

تنشأ بموجب العقد علاقة وكالة بأجر بين حامل الوثيقة، وبين الشركة، تقوم بموجبه الشركة بإدارة صندوق المخاطر، من جمع الاشتراكات واستثمارها، ودفع التعويضات، وعمل ترتيبات إعادة التأمين. حيث يتمثل الأجر في ٦٥ من الاشتراكات المدفوعة لصندوق المخاطر(٨). وذلك مقابل تحمل الشركة لتكاليف

من: شركة الإخلاص للتكافل (وثيقة تكافل السيارات الخاصة على سبيل المثال. ص٥). وشركة AM Family Takaful والشركة الماليزية للتكافل.

(٨) The Risk Fund is therefore a pool of money representing contributions donated by all participants out of which claims are paid. Any investment gains and losses on the assets of the Risk Fund are credited to it and any costs involved in arranging the retakaful placement of the Risk Fund are charged to it . We reserve the right to fully reinsure the Risk Fund in which case the Risk Fund will be nil and all claims and benefits will be paid under our retakaful program. We shall endeavor to retakaful in compliance with Shariah principles and guidelines prescribed by the relevant authorities.

(٨) Contribution: The amount stated in the Schedule that is made up of Your donation to the Risk Fund. Tabarru' An Arabic word which means "donation, gift, contribution". In the Takaful contract, this means "donation for the purpose of participating in Takaful scheme".

يتم أيضاً دفع الاشتراك على سبيل التبرع في كل من: شركة الإخلاص للتكافل، وشركة الإتقاء للتكافل، وشركة AM Family Takaful وشركة ماليزيا للتكافل. حيث تنص على ذلك الوثائق الصادرة عنها.

(٨) Wakalah The nomination by one party of another to act on his / her behalf. In the Takaful context, HSBC Amanah Takaful (Malaysia) Sdn. Bhd. manages the Risk Fund on behalf of You.

إدارة أصول الصندوق، والخدمات الإدارية، والفنية المقدمة طوال مدة سريان الوثيقة(٨).

الفائض والعجز:

يتم توزيع الفائض بين الشركة، وبين حملة الوثائق، بواقع ٥٠ لكل منهم، وذلك بعد اقتطاع جزء منه كاحتياط(٨). ويحق لحامل الوثيقة الحصول على حصة من الفائض ما لم يكن قد حصل على تعويض خلال مدة سريان الوثيقة. على أن تكون حصة حامل الوثيقة من الفائض أكثر من ١٠ رنجت ماليزي، أما إذا قلت الحصة عن هذا المبلغ فيتم التبرع به في أوجه الخير، بحسب توجيهات الهيئة الشرعية(٨). وتقوم الشركة في حالة وجود عجز في صندوق المخاطر بسداده عن طريق تقديم قرض حسن خال من الفوائد، على أن يسترد من أية فوائض مستقبلية(٨). ويتم توزيع الفائض المتحقق في صندوق التكافل العام كما هو معرف في قانون التكافل لعام

توجد أيضاً علاقة وكالة بأجر بين حملة الوثائق، وبين الشركة في كل من: شركة الإخلاص للتكافل، وشركة الإتقاء للتكافل، حيث تبلغ النسبة في هذه الشركة ٣٠ من الاشتراكات في بعض أنواع التكافل، وتبلغ ٤٠ في أنواع أخرى، وشركة AM Family Takaful. ويتمثل وجه الخلاف الوحيد بين هذه الشركات في مقدار الأجر الذي تتقاضاه الشركة.

(٨) Our Charge: Your contributions will be subject to a Wakalah fee of ٦٥٪ of the contribution. This charge is made against Your contribution before it is transferred to the Risk Fund to cover the following:-
· Our costs of sales and administration of the business. =>
=· Our costs of administering the Certificate throughout the period of Takaful protection.
· Our technical services of managing the Risk Fund for the collective benefit of participants, making sure that the Takaful risk is adequately assessed, sufficient reserves are set aside in a timely manner and invested appropriately.
If We wish to vary the amount of this Wakalah fee, We shall advise You in writing before implementing the change.

(٨) انظر: ص٣، من الوثيقة. وهي نفس النسبة التي يتم بها توزيع الفائض بين حملة الوثائق، والشركة في كل من شركة تكافل إخلاص، وشركة إتقاء تكافل، وشركة AM Family Takaful.

(٨) انظر:ص٢، من الوثيقة.

(٨) انظر:ص٢، من الوثيقة. وهو نفس المتبع في الشركات سالفة الذكر.

١٩٨٤، وفقاً لمبدأ المضاربة في شركة تكافل ماليزيا. حيث تحصل الشركة على ٦٠ من الفائض، ويحصل حملة الوثائق على النسبة المتبقية وهي ٤٠[٨].

ثانيا: التكافل العائلي:

يتم الحديث هنا عن وثائق التكافل العائلي الصادرة عن شركة ماليزيا للتكافل، والذي يقابل التأمين التقليدي على الأشخاص، نموذجاً لعقود التكافل العائلي لدى الشركات الماليزية.

التكييف القانوني للاشتراك:

جاء في مقدمة وثيقة التكافل العائلي الصادرة عن شركة الإخلاص للتكافل على سبيل المثال ما يأتي: تتعهد الشركة بموجب هذه الشهادة الصادرة عنها أنه في حالة قيام المشترك بدفع الاشتراك المقرر بموجب البيانات الموضحة في هذه الشهادة، فإن الشركة توافق على دفع المنافع الموضحة في هذه الوثيقة للمشترك، أو المستفيد الموضحة بياناته، بموجب الشروط الموضحة.

يتم تقسيم الاشتراك في برامج التكافل العائلي إلى قسمين، يوضع أحدهما فيما يسمى صندوق حسابات المشتركين بهدف الاستثمار[٨]، ويوضع الآخر فيما يسمى صندوق المخاطر[٨] بهدف دفع مبالغ التأمين، أو المنافع المستحقة. وتنص برامج شركة ماليزيا للتكافل، وشركة **AM Takaful** على سبيل المثال على أن القسم الثاني

(٨) انظر: فقرة ٨، من شروط وثيقة تكافل الدراجات النارية، ووثيقة تكافل السيارات الخاصة.

(٨) يسمى الصندوق الخاص في شركة الإخلاص للتكافل.

(٨) «Participant Risk Fund (PRF)» means the fund which is made up of the Tabarru' and managed by the Takaful Operator in accordance with Shariah principles and the Takaful Benefits under the Certificate of Takaful are paid from this fund and the PIF upon the occurrence of a covered event.

مدفوع على سبيل التبرع، كما أن الجزء المقتطع من فائض صندوق الاستثمار(٨)، والصندوق الخاص الملحق به لسداد العجز في صندوق المخاطر يدفع أيضاً على سبيل التبرع. ومن ثم يكون لكل مشترك حسابان مرتبطان بالصندوقين السابقين هما: حساب الاستثمار الشخصي، وحساب استثمار المخاطر الشخصي(٨).

(٨) «Participant Investment Fund (PIF)» means the fund which is made up of the investment portion of the Contributions, investment profit and any related surplus distribution from the PRF, which is managed by the Takaful Operator in accordance with Shariah principles.

(٨) يوجد هذا الوضع في شركة الإخلاص للتكافل، وهو يماثل نظراءه في الشركات الأخرى، بمسميات مختلفة.

العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

تنص وثائق التكافل العائلي الصادرة عن شركة ماليزيا للتكافل على سبيل المثال، على وجود علاقة بأجر بين الشركة، وبين حملة الوثائق. فيما يتعلق بإدارة عمليات التكافل، وإدارة الأصول. وذلك في كل من **Non-Medical & Health Plan, Education Plan, Takaful My Invest and Medical & Health Plan**، وتنص على وجود علاقة مضاربة في برنامج **Takaful My Rawat** بين حملة الوثائق والشركة. فقد جاء: (أقر بموافقتي على دفع الاشتراك على أساس عقد المضاربة، لإدارة اشتراكي المدفوع للشركة والمقرر من قبلها، على أن يتوافق ذاك مع مبادئ الشريعة الإسلامية. أقر بعلمي وموافقتي على تعامل الشركة مع الشركة على النحو الآتي: إيداع اشتراكي في صندوق المخاطر، والتبرع باشتراكي لمساعدة المشتركين الآخرين عند حدوث الخطر. كما أقر بعلمي بأن الفائض المتحقق في صندوق المخاطر سيتم توزيعه بيني وبين الشركة، على النحو الموضح بالجدول، بشرط عدم حصولي على منفعة، وعدم وجود مطالبة، على ألا يقل نصيبي من الفائض عن ١٠ رنجت ماليزي، فإذا قل نصيبي عن هذا المبلغ فإنه يتم التبرع به في وجوه الخير، بناءاً على توجيه الهيئة الشرعية). وفي هذا تناقض واضح مع مقومات عقد المضاربة. كما تنص وثائق التكافل العائلي الصادرة عن شركة الإخلاص للتكافل، وشركة **AM Takaful** على وجود علاقة بأجر بين الشركة، وبين حملة الوثائق. فيما يتعلق بإدارة عمليات التكافل، وإدارة الأصول. ويحدد أجر الوكالة بنسبة معينة من الاشتراكات. ويختلف أجر الوكالة في شركة ماليزيا للتكافل باختلاف البرنامج، واختلاف مدة العقد. حيث تبدأ هذه النسبة بـ ٢٨ وهي الأدنى، للوثائق التي تبلغ مدتها عشر سنوات في بعض البرامج. وتتناقص هذه النسبة مع مرور سنوات العقد، لتنتهي بنسبة ١٠ في السنة

السابعة وما بعدها. وتبدأ بـ ٣٧ إذا كانت مدة العقد ١٥ سنة، وتنتهي بنفس النسبة السابقة. وتبدأ هذه النسبة بـ ٤٥ للمدد ٢٠، ٢٥، ٣٠، سنة، وتنتهي بنفس النسبة السابقة. وتبلغ النسبة أقصى قيمة لها وهي ٦٥ في بعض البرامج، التي تبلغ مدتها ٢٠ سنة فأكثر. وتنتهي بنفس النسبة في السنة الأخيرة من العقد.

الفائض والعجز:

يتم توزيع الأرباح المحققة في صندوق المشتركين في شركة ماليزيا للتكافل بين الشركة، وبين حملة الوثائق، بواقع ٧٠، لحملة الوثائق، ٣٠ للشركة. ويتم توزيع الفائض المحقق في صندوق المخاطر بواقع ٤٠ لحملة الوثائق، ٦٠ للشركة. ويشترط لحصول حامل الوثيقة على الفائض من صندوق المخاطر عدم حصول المشترك على أية مطالبات خلال مدة سريان العقد، وألا يقل نصيبه من الفائض عن ١٠ رنجت ماليزي. فإذا قلت حصته عن هذا المبلغ فإنه يتم التبرع به في وجوه الخير، بحسب ما تقرره الهيئة الشرعية بالشركة، ما لم يعترض المشترك على ذلك خلال مدة معينة. وتقدم الشركة في المقابل قرضاً حسناً خالياً من الفوائد لصندوق المخاطر، في حالة وجود عجز في الصندوق، واستنفاد جميع الإيرادات المتاحة(٨). أما في شركة الإخلاص للتكافل، فيتم توزيع الاشتراك بين حساب الاستثمار الشخصي، وما يسمى الصندوق الخاص الملحق به، وبين صندوق المخاطر. وسوف تحصل الشركة على ٣٠ من الأرباح المحققة في هذين الصندوقين. كما ستحصل الشركة على ٥٠ من الفائض المتحقق في صندوق المخاطر كرسوم لإدارة الفائض(٨). ويتم اقتسام فائض

(٨) وهو نفس الإجراء المتبع في شركة AM Takaful. انظر: THE MASTER CERTIFICATE ، ص١٢.

(٨) انظر: وثيقة التكافل العائلي. ص١١.

صندوق المخاطر في شركة **AM Takaful** بين الشركة وحملة الوثائق، بواقع ٥٠ لكل منهما(٨).

مقومات النموذج الماليزي عمليا:

١. يوضع الاشتراك جميعه تبرعاً في صندوق واحد، يسمى صندوق المخاطر، في التكافل العام. يوضع جزء من الاشتراك في صندوق التكافل أو المخاطر، ويوضع الباقي في صندوق الادخار، أو الاستثمار في التكافل العائلي.

٢. الشركة وكيلة بأجر، في إدارة عمليات التأمين، مقابل نسبة من الاشتراكات. ومضاربة في استثمار اشتراكات حساب التكافل مقابل حصة من الفائض. ومضاربة في استثمار أصول صندوق الادخار والاستثمار مقابل حصة من الربح، في التكافل العائلي.

٣. يوزع فائض حساب التكافل بين حملة الوثائق، وبين الشركة بصفتها مضاربة.

٤. يسدد عجز صندوق التكافل بقرض حسن من حساب المساهمين، في التكافل العام. ويسدد من فائض حساب الاستثمار، ثم من حساب المساهمين في التكافل العائلي.

٥. وجود هيئة رقابة شرعية.

(٨) انظر: THE MASTER CERTIFICATE، ص١٢.

شكل رقم (١٥ أ)

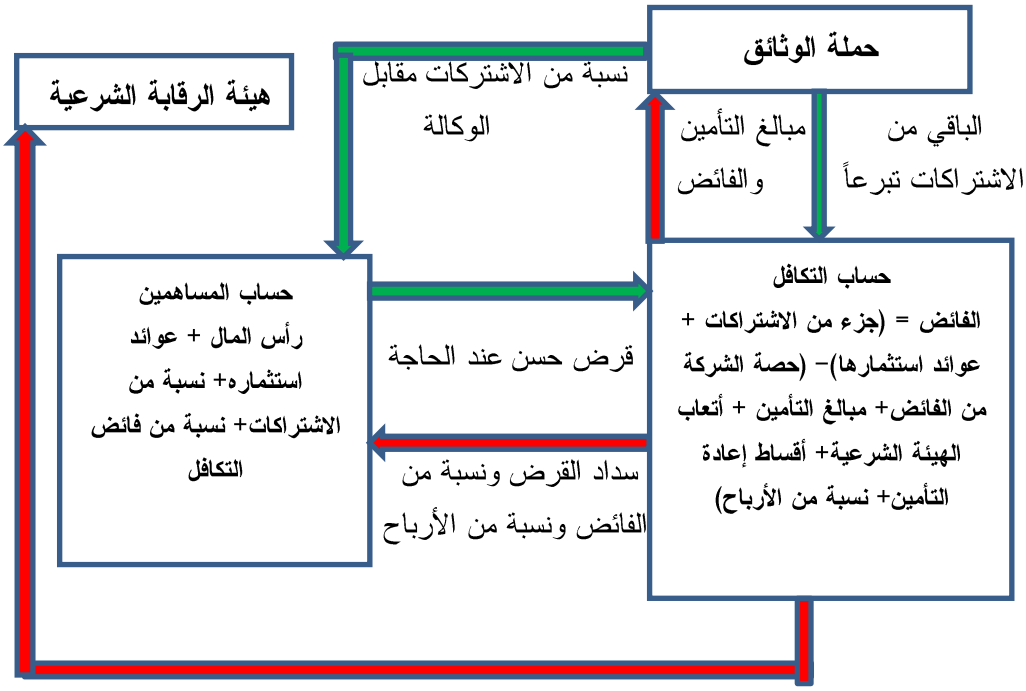
حملة الوثائق
هيئة الرقابة الشرعية
نسبة من الاشتركات مقابل الوكالة
مبالغ التأمين والفائض
الباقي من الاشتراكات تبرعاً
حساب المساهمين
رأس المال + عوائد استثماره+ نسبة من الاشتراكات+ نسبة من فائض التكافل
قرض حسن عند الحاجة
سداد القرض ونسبة من الفائض ونسبة من الأرباح
حساب التكافل
الفائض = (جزء من الاشتراكات + عوائد استثمارها)- (حصة الشركة من الفائض+ مبالغ التأمين + أتعاب الهيئة الشرعية+ أقساط إعادة التأمين+ نسبة من الأرباح)

شكل (١٥ ب)

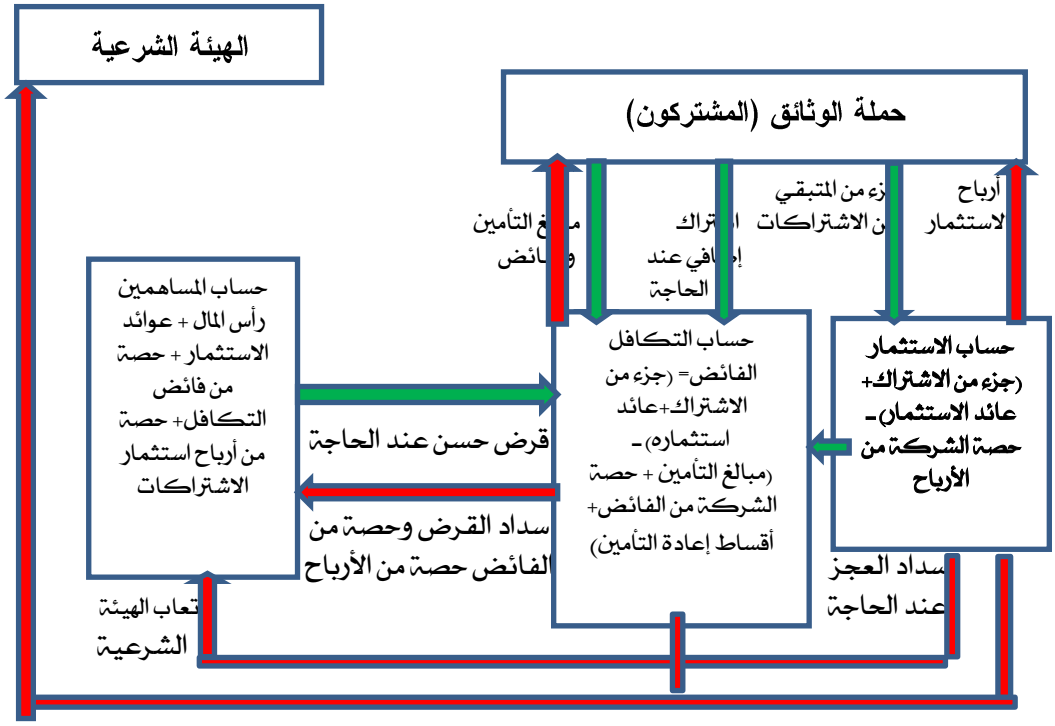
الهيئة الشرعية
حملة الوثائق (المشتركون)
أرباح الاستثمار
زء من المتبقي ن الاشتراكات
ترك افي عند الحاجة
غ التأمين ائض
حساب المساهمين رأس المال + عوائد الاستثمار + حصة من فائض التكافل+ حصة من أرباح استثمار الاشتراكات
حساب التكافل الفائض= (جزء من الاشتراك+عائد استثماره) - (مبالغ التأمين + حصة الشركة من الفائض+ أقساط إعادة التأمين)
حساب الاستثمار (جزء من الاشتراك+ عائد الاستثمار- حصة الشركة من الأرباح
قرض حسن عند الحاجة
سداد القرض وحصة من الفائض حصة من الأرباح
سداد العجز عند الحاجة
تعاب الهيئة الشرعية

المبحث الثاني عشر
ســـوق دولـــة بروناي

يتكون سوق التأمين في بروناي من شركات تأمين تقليدية، وأخرى إسلامية، أو شركات تكافل. وقد بدأ التأمين منذ ثلاثة عقود، بينما بدأ نظام التأمين الإسلامي بالتأسيس مع قيام شركة «تكافل بروناي» وشركة «طيب» للتأمين الإسلامي في عام ١٩٩٣م. وتمارس التأمين حالياً شركتان إسلاميتان، و٩ شركات تقليدية من بينها ٥ شركات أجنبية. والشركتان الإسلاميتان هما، شركة «طيب» للتأمين الإسلامي، وشركة «تكافل بروناي دار السلام». وتشرف إدارة التأمين بوزارة المالية على صناعة التأمين التقليدي، والإسلامي. حيث ينظم قطاع التأمين التقليدي، قانون التأمين لعام ٢٠٠٦م، أما قطاع التأمين الإسلامي فيحكمه قانون التكافل لسنة ٢٠٠٨م. وقد صدر أول قانون لتنظيم التأمين التكافلي في بروناي في أكتوبر ٢٠٠٨. وقد تم إعلان الدمج بين شركة تكافل بروناي التابعة للبنك الإسلامي بروناي، وشركة التكافل لبنك التنمية الإسلامية في عام ٢٠١٠م، في الوقت الذي أسست فيه إدارة السلطة النقدية لبروناي دار السلام، وينضوي تحت إشرافها أعمال التأمين بنوعيه التقليدي، والإسلامي، بدلاً من قسم التأمين بوزارة المالية.

المطلب الأول
شركة تكافل بروناي دار السلام
Syarikat Takaful Brunei Darussalam Sdn Bhd (STBD)

تتكون الشركة من شركتين هما: TBA[٨] وتمارس أعمال التكافل العام. وشركة TBK[٨] وتمارس أعمال التكافل العائلي.

التكييف القانوني للاشتراك:

تنص وثائق التكافل الصادرة جميعاً عن الشركة على أن الاشتراك مدفوع لصناديق التكافل على سبيل التبرع. ولكن هذا النص يقابله نص آخر يتصدر وثائق الشركة، ومنها على سبيل المثال وثيقة تكاف الرهن، وهذا النص هو: (بما أن المشترك (المؤمن له) قد تقدم إلى الشركة بطلب وإقرار خطي، وافق على اعتبارهما أساساً لهذا العقد، وجزءاً لا يتجزأ منه، وقد سدد الاشتراك المطلوب لصندوق المخاطر وفقاً للأحكام، والشروط، والاستثناءات الواردة بها فإن الشركة توافق على تغطيته ضد الخسارة، الموضحة في هذه الشهادة خلال فترة سريان العقد، وفقاً للأحكام

(٨)Takaful Brunei Am Sdn Bhd (formerly known as Takaful IBB Bhd) is the result of the merger between Takaful IBB Bhd and Takaful BIBD Sdn Bhd. Takaful Brunei Am Sdn Bhd (TBA) and Takaful Brunei Keluarga Sdn Bhd (TBK) are subsidiary companies of Syarikat Takaful Brunei Darussalam Sdn Bhd (STBD). Prior to the merger, Takaful IBB Bhd (established in ١٩٩٣) and Takaful BIBD Sdn Bhd (established in ٢٠٠١) were composite companies transacting in both General and Family Takaful. TBA will focus on General Takaful business while TBK will focus on Family Takaful business. The companies were renamed to reflect their future respective business functions in line with the requirements of the Takaful Order, ٢٠٠٨.

(٨) On the ١٣th of November ٢٠١٠, Takaful Brunei Darussalam held its official launching on the change of names and logos of its subsidiaries, one of them was: Takaful Brunei Keluarga Sdn Bhd formerly known as Takaful BIBD Sdn Bhd. The company was renamed to reflect our future respective business functions in line with the requirements of the Takaful Order ٢٠٠٨. History of Takaful Brunei Darussalam traced back to ١٩٩٣ and is a Takaful operator pioneer in Negara Brunei Darussalam.

والشروط، والاستثناءات الموضحة في الوثيقة)[٨]. وهذا نص صريح في المعاوضة. حيث جعل الاشتراك، ومبلغ التأمين كلاً منهما مقابل الآخر. فكل واحد منهما سبب في وجود الآخر، وأثر مترتب عليه في نفس الوقت.

العلاقة بين الشركة وحملة الوثائق:

يتم تخصيص كامل الاشتراك في بعض البرامج في صندوق واحد يسمى صندوق المخاطر. ويتم تخصيص جزء من الاشتراك في بعض البرامج في صندوق يسمى صندوق آخر، وتخصيص الجزء المتبقي من الاشتراك في صندوق آخر يسمى صندوق المشتركين الخاص. وذلك على النحو الآتي:

أولا: برنامج تكافل الرهن:

يندرج هذا البرنامج تحت برامج التكافل العائلي. حيث يتم تخصيص ٥٥٪ من الاشتراك لصندوق واحد يسمى صندوق تكافل الرهن على سبيل التبرع، لمساعدة المشتركين الآخرن بموجب عقد التكافل. وتحصل الشركة على النسبة المتبقية من الاشتراك وهي ٤٥٪، بوصفها وكيلاً بأجر عن المشتركين، في إدارة عمليات التأمين من جمع الاشتراكات، ودفع مبالغ التأمين المستحقة، واستثمار أصول الصندوق[٨]. وتتقاضى الشركة في برنامج تكافل السيارات وهو أحد برامج التكافل العام، وبرنامج

(٨) Whereas the certificate holder (hereinafter referred to as the Participant) named in the attached Schedule (hereinafter referred to as the Schedule) by a written Proposal Declaration which shall be the basis of this contract and is deemed to be incorporated therein has applied to Takaful Brunei Keluarga Sdn Bhd=> =(hereinafter called the Company) to participate in this takaful and in consideration thereof has paid to the Company the takaful contribution shown in the Schedule in accordance with the Laws of Brunei Darussalam.
NOW THIS CERTIFICATE WITNESSETH in respect of events occurring during the period of takaful as stated in the Schedule and subject to the terms, exceptions, provisions and conditions contained herein or endorsed hereon (hereinafter collectively referred to as the Terms of this Certificate).

(٨) انظر: وثيقة تكافل الرهن لشركة Takaful Brunei Keluarga، ص٦. وانظر: وثيقة TAKAFUL AS-SYIFA الصادرة عن نفس الشركة. ص٨.

التكافل العائلي للمجموعات، وبرنامج الخادم المحلي ٣٥٪ من الاشتراك بوصفها وكيلاً بأجر، ويتم إيداع باقي الاشتراك في صندوق التكافل العام(٨). ويتم إبقاء أرباح الاستثمار الشهرية المحققة في الصندوق. ويتم توزيع الفائض المتحقق في نهاية العام وفق ما يقرره مجلس الإدارة، والهيئة الشرعية، شريطة عدم وجود مطالبة، وعدم حصول المستفيد على أي منفعة تكافل، خلال مدة سريان العقد(٨).

ثانيا: برنامج تكافل التقاعد:

يندرج هذا البرنامج تحت برامج التكافل العائلي. حيث يتم وضع جزء من الاشتراك في حساب المشترك في صندوق يسمى صندوق التكافل العائلي للادخار، والاستثمار. ويتم وضع الجزء الآخر من الاشتراك في حساب المشترك الخاص في صندوق آخر يسمى صندوق التكافل للمخاطر. ويكون هذا الجزء من الاشتراك مدفوعاً على سبيل التبرع، لمساعدة من يحتاج إلى المساعدة من المشتركين في الصندوق بموجب عقد التكافل(٨).

١. استثمار اشتراكات التكافل:

---

(٨) انظر: ص١٣، من وثيقة تكافل السيارات.

(٨) انظر: المصدر نفسه، في نفس الموضع.

(٨) PAYMENT OF TAKAFUL INSTALMENTS

The takaful installments as shown in the schedule, payable by the participant shall be divided and credited into the following Accounts:-

(i) A percentage of the takaful installment as stated in the Schedule shall be credited into the Participant's Account in the Family Takaful Fund for savings and investment. No takaful benefits shall be paid from this Account;

(ii) A percentage of the takaful installment as stated in the Schedule shall be credited into Participants' Special Account in the Family Takaful Fund for risk only. The Participants agree to donate this portion of the takaful installment and the profits there of credited into the Participants' Special Account as tabarru' for the purpose of solidarity and brotherhood among the Participants subject to the terms and conditions expressed herein. Takaful benefits shall be paid from this Account.

(iii) Additional contribution for Supplementary Contracts shall be credited into the Group Family Takaful Fund as tabarru' for the purpose of solidarity and brotherhood among the Participants subject to the terms and conditions expressed herein. Takaful benefits shall be paid from this Account.

١ , ١ . **حساب المشترك، وحساب المشترك الخاص:** تقوم الشركة باستثمار الاشتراكات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. ويتم توزيع أي أرباح تظهر بصورة شهرية وفقاً لمبدأ المضاربة، بواقع ٧٠٪ من الأرباح لحملة الوثائق، كل بحسب اشتراكه. وتحصل الشركة على ٣٠٪ من الأرباح بوصفها شريكاً مضارباً(٨).

١ , ٢ . **صندوق التكافل العائلي للمجموعات:** في حالة وجود فائض صاف عند تجديد الوثيقة في صندوق التكافل العائلي للمجموعات، فإنه يتم توزيعه بين حملة الوثائق، وبين الشركة وفقاً لمبدأ المضاربة، بواقع ٥٠٪ لكل من الطرفين، بشرط عدم حصول المشترك على أية منفعة، وعدم وجود أي مطالبة، خلال مدة سريان الوثيقة(٨).

٢. التبرع والمضاربة وتوزيع فائض الاكتتاب:

١ , ٢. حساب المشترك:

١ , ١ , ٢. المضاربة: يقر المشترك بموافقته على تخصيص جزء من الاشتراك لحساب المشترك بصفة ادخار. ويقر بموافقته على قيام الشركة بإدارة، واستثمار

---

(٨) INVESTMENT OF THE TAKAFUL INSTALMENTS

(i) Participant Account and Participants' Special Account:
The Company shall invest the takaful installments paid by the Participant in the Family Takaful Fund in conformity with the rulings of Shariah. Any profits generated from the investments for each month shall be distributed in accordance with the principle of Al-Mudharabah in the following ratio:-
a. ٧٠٪ shall be credited proportionately into the Participant's Account and Participants' Special Account; and
b. ٣٠٪ shall be received by the Company.

(٨) Group Family Takaful Fund

If at the policy anniversary stated in the Schedule there is a net surplus in the Group Family Takaful Plan, the same shall be shared between the Participant and the Company in accordance with the principle of AI-Mudharabah in the proportion ٥٠٪ to the Participant and ٥٠٪ to the Company as provided for in the Proposal and Declaration form provided always that the Participant has not incurred any claim and/or received any benefits under this Certificate whilst it is in force.

الحساب، وفقاً لما تراه الشركة، ووفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. ومن ثم سيتم توزيع الأرباح بواقع ٧٠٪ للمشترك، ٣٠٪ للشركة(٨).

٢,٢. حساب المشترك الخاص:

١,٢,٢. التبرع: يقر المشترك بموافقته على التبرع بالجزء المخصص لحساب المشترك الخاص في صندوق التكافل العائلي لمساعدة من يستحق المساعدة من المشتركين الآخرين. وسوف يتم إبقاء أرباح الاستثمار الشهرية في الصندوق(٨).

٢,٢,٢. المضاربة: يقر المشترك بموافقته على قيام الشركة بإدارة، واستثمار الجزء من الاشتراك والمخصص لحساب المشترك الخاص في صندوق التكافل العائلي، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ووفقاً لمبدأ المضاربة. ومن ثم سيتم توزيع الأرباح بواقع ٧٠٪ للمشترك، ٣٠٪ للشركة(٨).

---

(٨) TABARRU`, AL-MUDHARABAH AND DISTRIBUTION OF UNDERWRITING SURPLUS
i. Participant's Account =>
=Al-Mudharabah: The Participant hereby agrees that a percentage of the Takaful installments as stated in the Schedule be credited into Participant's Account as savings, for the Company to administer, manage and invest of the said installments in a manner deemed fit by the Company and accordance to Shariah principles. In consideration thereof, the Participant shall be entitled to share the profits generated from the investment, if any, in the proportion of ٧٠٪ to Participant and ٣٠٪ to the Company

(٨) Participants' Special Account:

Tabarru: The Participant hereby entrusts to the Company of which a percentage of Takaful installment as stated in the Schedule will be donated as tabarru` into Participants` Special Account in the Family Takaful Fund to help other eligible Participants under the takaful contract. Any profit arising out of the investment of the tabarru` in each month, shall be allocated back to the said fund.

(٨) Al-Mudharabah; The Participant hereby agrees that the Tabarru' portion of Takaful installments be credited into Participant's Special Account as risk element to help other eligible Participants under the takaful contract where the Company is to administer, manage and invest of the said installments in a manner deemed fit by the Company and accordance to Shariah principles. In consideration thereof, the Participant shall be entitled to share the profits generated from the investment, if any, in the proportion of ٧٠٪ to Participant and ٣٠٪ to the Company

٣,٢,٢. توزيع فائض التكافل:

يقر المشترك بعلمه بأن أي فائض اكتتاب يظهر في حساب المشترك الخاص في صندوق التكافل العائلي، سيتم توزيعه على الوثائق السارية المفعول فقط(٨).

٣. صندوق التكافل العائلي الجماعي: التبرع:

يقر المشترك بموافقته على التبرع بالجزء المخصص لصندوق التكافل العائلي الجماعي، لمساعدة من يستحق العون من المشتركين، بموجب عقد التكافل. وسيتم إبقاء أي أرباح استثمار تظهر في الصندوق(٨).

توزيع فائض الاكتتاب:

يتم توزيع أي فائض اكتتاب يظهر في نهاية الفترة في صندوق التكافل العائلي الجماعي بين المشتركين، وبين الشركة، وفقاً لمبدأ المضاربة، بواقع ٥٠٪ لكل منهما. بشرط عدم حصول المشترك على منفعة، أو تقديم أي مطالبة(٨).

(٨) Distribution of Underwriting Surplus; The Participant also understands that the underwriting surplus arising from the Participants` Special Account in the Family Takaful Fund as shown in the last valuation by the Company, will only be given to the matured policies.

(٨) Group Family Takaful Fund: Tabarru`: The Participant entrusts to the Company, all takaful contribution will be donated as tabarru` into the Group Family Takaful Fund to help other eligible Participants under the takaful contract. Any profit arising out of the investment of the tabarru` in each month, shall be allocated back to the said fund.

(٨) Distribution of Underwriting Surplus:

If at the end of the period of takaful stated in the Schedule there is a net surplus in the Group Family Takaful Plan the same shall be shared between the Participant and the Company in accordance with the principle of AI-Mudharabah in the proportion ٥٠٪ to the Participant and ٥٠٪ to the Company provided always that the Participant has not incurred any claim and/or received any benefits under this Certificate whilst it is in force.

مقومات نموذج بروناي عملياً:

يتشابه هذا النموذج مع نظيره الماليزي، فيما عدا استخدام فائض صندوق الاستثمار في سداد عجز صندوق التكافل، أو المخاطر. انظر: شكل رقم ١٤ بجزئيه.

المبحث الثالث عشر
السوق الباكستاني

بدأ نشاط التكافل في باكستان في العام ٢٠٠٥، وذلك بعد صدور تعليمات التكافل لعام ٢٠٠٥. ويتكون سوق التأمين في باكستان من ٣٧ شركة تأمين عام، وسبع شركات تأمين على الحياة، وخمس شركات تكافل وإعادة تكافل، منها ثلاث شركات تكافل عام، وشركتا تكافل عائلي على الحياة. وهناك تسع شركات للتأمين على الحياة، وشركة مملوكة للدولة. وهناك شركة حكومية لإعادة التأمين(٨). ويتوقع أن يزداد نشاط التكافل بعد صدور تعليمات التكافل لعام ٢٠١٢، والتي تسمح بتحول شركات التأمين التقليدية إلى شركات تكافل، وتسمح لها بفتح نوافذ تكافل(٨). وقد بلغت حصة التكافل أكثر من ٣٪ من سوق التأمين بنهاية العام ٢٠١١م(٨). كما بلغت نسبة الزيادة في قطاع التكافل العام أكثر من ٥٠٪ في العامين ٢٠١٠، ٢٠١١، نتيجة لذلك(٨).

المطلب الأول
الشركة الباكستانية الكويتية للتكافل
Pak- Kuwait Takaful

تعد الشركة أول شركة تأمين إسلامية في باكستان. ويبلغ رأس المال المصرح به ٥٠٠ مليون روبية باكستانية، ويبلغ رأس المال المدفوع ٤٠٠ مليون روبية باكستانية.

(٨) وذلك في ديسمبر، ٢٠١١. انظر: الموقع الرسمي لهيئة الأصول والمبادلات الباكستانية. فرع التأمين. Securities & Exchange Commission of Pakistan
وانظر: Sunday, August ٠٥, ٢٠١٢. Daily Times
(٨) انظر: تعليمات التكافل لعام ٢٠١٢، الفصل الثاني، الفقرات: ٤، ٥، ٦، ٧.
(٨) انظر: التقرير السنوي للشركة القطرية الباكستانية للتكافل العائلي، لعام ٢٠١١. ص١٨.
(٨) انظر: التقرير السنوي للشركة نفسها للتكافل العام لعام ٢٠١١. ص١٢.

وهي نتيجة اشتراك بين كل من باكستان، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وماليزيا، وسريلنكا، على النحو الآتي: الشركة الباكستانية الكويتية المحدودة الخاصة للاستثمار(٨)، وبنك ميزان المحدود(٨)، والشركة السعودية الباكستانية للاستثمار الصناعي والزراعي الخاصة المحدودة(٨)، وشركة الاتقاء الدولية المحدودة للاستثمار(٨)، وشركة نور المالية للاستثمار(٨)، وشركة أمانة للتكافل (سريلنكا)(٨).

---

(٨) Pakistan Pakistan Kuwait Investment Company (Private) Limited is a leading Financial Institution engaged in investment and development banking activities in Pakistan. Pak Kuwait is a ٥٠:٥٠ joint venture between the Governments of Pakistan and Kuwait and was established in ١٩٧٩ with a paid-up capital of Rs. ٢٥٠ million contributed equally by the two joint venture partners and over the years paid-up capital has increased manifold and currently stands at Rs. ٢ billion. Pak Kuwait is now the highest capitalized Development Financial Institution operating in the country with a net worth in excess of Rs. ٩،٠ billion.

(٨) Pakistan Meezan Bank Limited is a publicly listed company first incorporated on January ٢٧, ١٩٩٧. It started operations as an investment bank in August of the same year. The Bank has an internationally renowned, very high calibre and pro-active Shariah Supervisory Board presided over by Justice (Retd.) Maulana Muhammad Taqi Usmani, a renowned figure in the field of Shariah, particularly Islamic Finance

(٨) Pakistan Saudi Pak Industrial and Agricultural Investment Company (Pvt) Limited was incorporated in ١٩٨١ under a joint venture Agreement signed between the governments of Islamic Republic of Pakistan and Kingdom of Saudi Arabia. The initial paid up capital of the Company was Rs. ١٠،٠٠٠ million which has since been increased to Rs. ٢٠،٠٠٠ million. It is held as under: · Kingdom of Saudi Arabia ٥٠٪ (through public investment fund) ·

(٨) Etiqa Overseas Investment Pte Ltd: Etiqa will be the single master brand for all conventional and takaful businesses under Mayban Fortis. An ongoing corporate streamlining exercise will see the eventual grouping of five operating entities under two anchor subsidiaries for conventional and Takaful respectively: Malaysia National Insurance Berhad, now known as Etiqa Insurance Berhad, and Takaful Nasional Sdn Bhd,renamed as Etiqa Takaful Berhad.

(٨) Kuwait Noor Financial Investment Company (NFIC) – Kuwait is an investment company, engaged in investment and financial activities in Kuwait and in the region. The company was established due to a spin off from National Industries Group (NIG), the parent company in January ٢٠٠٥ with a capital of KD ٢٥ million. Currently total asset size of Noor Financial is KD ٧٠ million (US$ ٢١٠ million).

(٨) Amana takaful of Srilan;a : Dubai Amana Takaful was set up in ١٩٩٩ together with Takaful Malaysia, the then largest Takaful operator in the world. From inception, the company has catered for both family and general Takaful insurance. Amana Takaful's record of success is not only because of its excellent products but also due to its outstanding customer service which goes beyond expectations.

وثيقة تكافل السيارات:

جاء في مقدمة الوثيقة: (تفيد الوثيقة بأنه قد تم قبول المشترك الموضحة بياناته في جدول الوثيقة، كعضو في صندوق المشتركين، الذي تديره الشركة، ومن ثم يكون له الحق في الحصول على منافع الصندوق، بموجب هذه الوثيقة، وتبعاً لقواعد الوقف التي تحكم الصندوق. وسوف يستمر حصوله على المنافع في الحالات الموضحة في الوثيقة، وبموجب الشروط، والاستثناءات، والأحكام الواردة، ما دام عضواً في الصندوق. ولن تكون الوثيقة سارية المفعول حتى يتم دفع الاشتراك، أو تأكيد أنه سيتم الدفع. ومن ثم تفيد الوثيقة أنه ستتم تغطية المشترك، ضد الأخطار الموضحة أدناه، وفقاً للشروط، والأحكام، والاستثناءات، الواردة في الوثيقة).

تدفع الاشتراكات لتكوين ما يسمى صندوق تكافل المشتركين، والذي يدار من قبل الشركة. ويحصل المشتركون على المنافع من الصندوق وفقاً لمبدأ الوقف. وتقوم الشركة بعملين هما: جمع الاشتراكات ودفع التعويضات وفقاً لمبدأ الوكالة بأجر. واستثمار حصيلة الاشتراكات وفقاً لمبدأ المضاربة، حيث يتم اقتسام الأرباح من قبل الطرفين، حملة الوثائق، والشركة[٨]. ويتم توزيع ما قد يتحقق من فائض في نهاية المدة على المشتركين، كل بحسب اشتراكه، بشرط عدم وجود مطالبة، وعدم حصوله على منفعة طوال مدة العقد.

(٨) لم يطلع الباحث في وثائق الشركة على قيمة أجر الوكالة، أو حصة المضاربة. علماً بأن أجر الوكالة يبلغ ٤٠ من الاشتراك في شركة باكستان تكافل، وتبلغ حصة الشركة من الربح بوصفها شريكاً مضارباً على ٢٠ من الأرباح.

المطلب الثاني

الشركة الباكستانية القطرية للتكافل[٨]

Pak- Qatar Takaful

تأسست الشركة في ٢٠٠٦، وبدأت العمل في ٢٠٠٧. وتتكون من شركتين هما: الشركة الباكستانية القطرية للتكافل العائلي، والتي يبلغ رأس مالها المدفوع ٧٠٠ مليون روبية باكستانية[٨]. والشركة الباكستانية القطرية للتكافل العام، والتي يبلغ رأس مالها المفدوع ٣٠٠ مليون روبية باكستانية. وتعد الشركة الأولى التي بدأت العمل بتقديم التكافل العام، والتكافل العائلي معاً.

تمارس الشركة نوعين من التكافل هما: التكافل العام، والتكافل العائلي. ويختلف النوعان في أمر واحد فقط، هو: وجود صندوق واحد في برامج التكافل العام، يوضع فيه كامل الاشتراك، وتدفع منه مبالغ التأمين. ويسمى هذا الصندوق صندوق الوقف. ووجود حسابين، أو صندوقين في برامج التكافل العائلي. حيث يوجد حسابان يسمى أحدهما حساب المشترك الاستثماري، ويسمى الآخر صندوق الوقف. وتتم تجزئة الاشتراك إلى جزئين، يوضع أحدهما في الحساب الأول، والذي تديره الشركة وفقاً لمبدأ الوكالة. ويتم التبرع بالجزء الآخر لصندوق الوقف، ليعان

---

(٨) The company has strategic BancaTakaful alliance with FWU AG. وهي تشبه في ذلك شركة الأهلي تكافل في السعودية، وشركة أمانة للتكافل بالإمارات.

(٨) The company is supported by some of the strongest financial institutions in the state of Qatar such as Qatar Islamic Insurance Company (QIIC), Qatar International Islamic Bank (QIIB), Qatar Islamic Bank (QIB), Qatar National Bank (QNB), Masraf Al-Rayan and Munich-based FWU AG. The company is further strengthened by its Re-Takaful arrangements with Munich-Re, Hannover Re and Takaful–Re. We are well-positioned to ensure exemplary client-service following heavy investments in procurement of state-of-the art technology from Malaysia and in SAP ERP solutions. We have strategic BancaTakaful alliance with FWU AG.

منه من يحتاج إلى العون من المشتركين في الصندوق[٨]. وتدير الشركة هذا الصندوق أيضاً وفقاً لمبدأ الوكالة. وقد بلغت حصة الوكالة ٣٥٪ من الاشتراكات في برنامج تكافل السيارات، ٦٠٪ في برنامج السحب النقدي، ٤٠٪ للبرامج الأخرى وذلك في العام ٢٠١١، مقابل ٣٠٪ في برنامج تكافل السيارات، ولا شيء بالنسبة للسحب النقدي، ٤٥٪ للبرامج الأخرى وذلك في العام ٢٠١٠م[٨]. كما أنها تستثمر أصول الوقف وفقاً لمبدأ المضاربة. وقد بلغت حصة الشركة مقابل المضاربة ٤٠٪ من الأرباح المحققة في كل من العامين ٢٠١٠، ٢٠١١م[٨]. ويتم توزيع أي فائض يتحقق في صندوق الوقف في نهاية العام على المشتركين فيه، بعد سداد جميع المصروفات[٨]. كما يتم سداد أي عجز يحصل في صندوق الوقف عن طريق قرض حسن يقدم من قبل الشركة[٨].

(٨) جاء في نشرة صادرة عن الشركة بعنوان مقدمة في التكافل: معلومات لمختلف برامج التكافل العائلي Takaful-Booklet، ص٨: أن الاشتراكات تصبح مملوكة للوقف، وتخرج عن ملكية المشتركين. وهذا يتناقض مع توزيع الفائض على المشتركين في نهاية العام. وقد جاء في نهاية النشرة أن الشركة تستخدم التقنية الماليزية، وأن هناك تحالف استراتيجي فيما يسمى Banka Takaful، بين الشركة وبين شركة FWU AG الألمانية.

(٨) انظر: التقرير السنوي للشركة للتكافل العام، لعام ٢٠١١. ص٥٥.

(٨) انظر: المصدر نفسه. ص٥٦.

(٨) تم توزيع ٢٥ من فائض صندوق التكافل على المشتركين في برامج تكافل الأفراد. وتم توزيع ٤٨ من الفائض على مشتركي برنامج Banka Takaful. وتم استبقاء فائض الاكتتاب في برامج التكافل الفردي، وتكافل المجموعات في الصندوق لتقويته. انظر: التقرير السنوي للشركة للتكافل العائلي لعام٢٠١١. ص٢٠.

(٨) انظر: المصدر نفسه في هامش ١٦٢.

شكل رقم (١٦ أ)

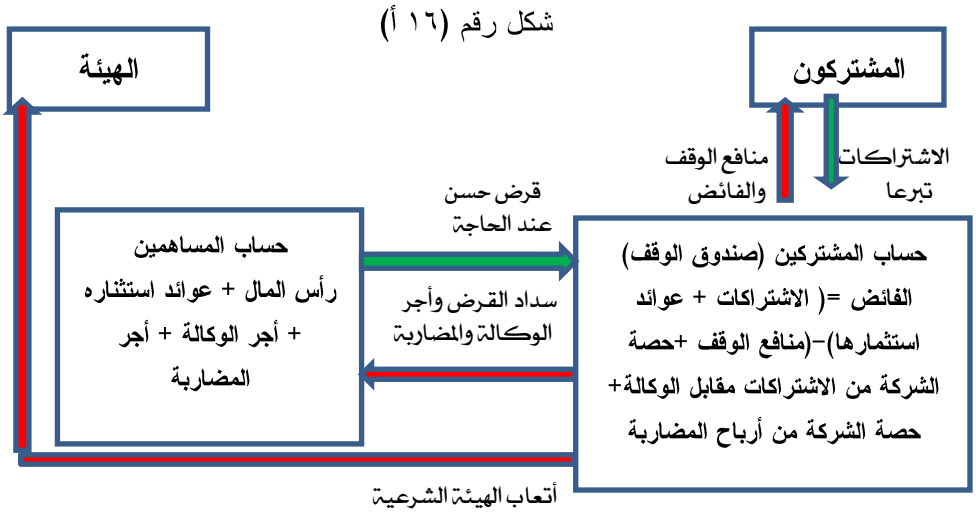
الهيئة
المشتركون
الاشتراكات تبرعا
منافع الوقف والفائض
قرض حسن عند الحاجة
حساب المساهمين
رأس المال + عوائد استثناره + أجر الوكالة + أجر المضاربة
سداد القرض وأجر الوكالة والمضاربة
حساب المشتركين (صندوق الوقف)
الفائض =(الاشتراكات + عوائد استثمارها)-(منافع الوقف +حصة الشركة من الاشتراكات مقابل الوكالة+ حصة الشركة من أرباح المضاربة
أتعاب الهيئة الشرعية

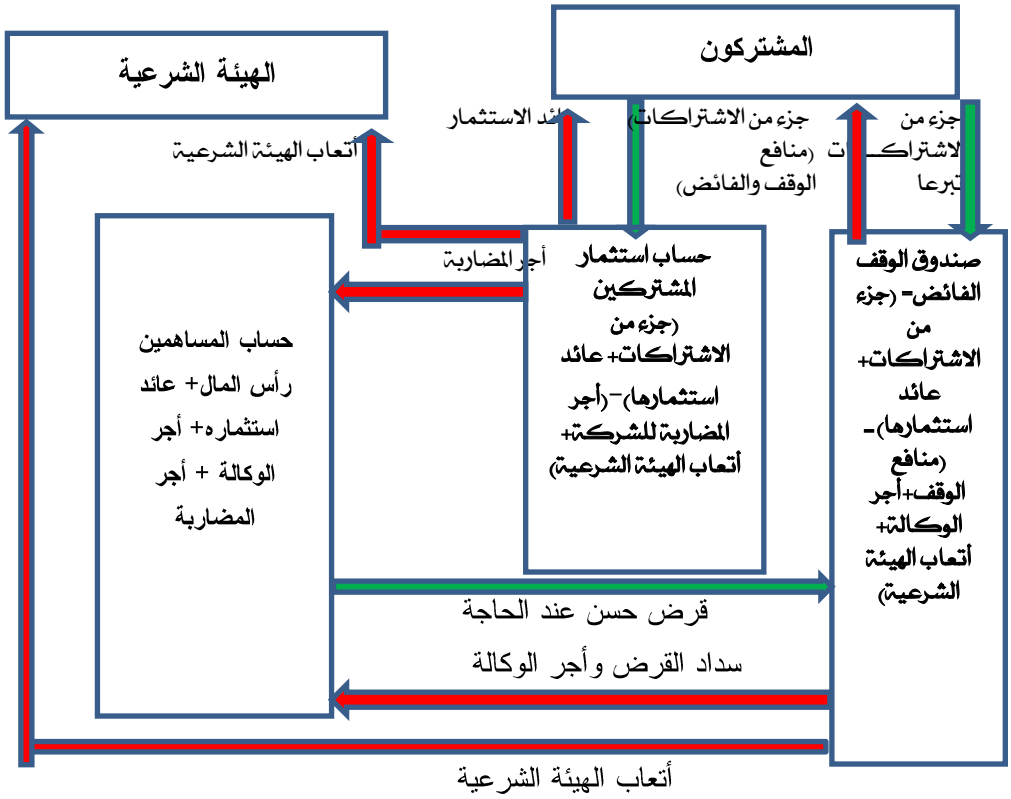

شكل رقم (١٦ ب)

التقويم:

التكييف الفقهي للاشتراك:

يعد عقد التأمين التعاوني أو التكافلي الذي تقدمه شركات التأمين التعاوني، أو التكافل، عقداً مركباً يتكون من عقدين متلازمين، هما: عقد التأمين، وعقد الاستثمار لأقساط أو اشتراكات التأمين. ويجعل جميع النماذج التأمين المقصد الأساس من

العقد، والاستثمار مقصداً تابعاً له، تستعين به الشركات على أداء عملها[٨]. ويدخل تحت النموذج عدة نماذج فرعية بالنظر إلى علاقة شركة التأمين بمجموع المؤمن لهم. وبالنظر إلى كيفية تعامل الشركة مع الاشتراك. ويتم فيما يأتي توضيح ذلك:

أولاً: نماذج التأمين بالنظر إلى علاقة شركة التأمين بمجموع المؤمن لهم:

١. **نموذج الوكالة بأجر معلوم:** يقوم هذا النموذج على مبدأ الوكالة في إدارة عمليات التأمين، واستثمار الاشتراكات. وذلك كما في شركة ساب تكافل[٨]، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي[٨]. وشركات التكافل العاملة في ماليزيا، وبروناي، في قطاع التكافل العام، والوطنية للتكافل بالإمارات.

٢. **نموذج الوكالة بأجر معلوم والمضاربة معاً:** تكون الشركة بمقتضى العقد وكيلة بأجر معلوم، في إدارة عمليات التأمين، والمتمثلة في تلقي الاشتراكات، ودفع مبالغ التأمين المستحقة للمستفيدين، وذلك مقابل نسبة معينة من الاشتراك. وتكون مضاربة فيما يتعلق باستثمار الاشتراكات المحصلة مقابل نسبة مئوية معلومة من الربح للشركة. وذلك كما في شركة البركة للتكافل بالأردن[٨]، وشركة

---

(٨) نصت المادة الثانية من نموذج عقد تأسيس شركات التأمين التعاوني الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي على ذلك بقولها: (غرض الشركة هو القيام بمزاولة أعمال التأمين التعاوني.... وللشركة أن تقوم بجميع الأعمال التي يلزم القيام بها لتحقيق أغراضها، سواء في مجال التأمين، أو استثمار أموالها).

(٨) يتكون أجر شركة ساب تكافل من رسوم تغطية تكلفة الاكتتاب والإدارة وإدارة الصندوق، التي يبلغ قدرها ٤٩ من الاشتراك كحد أقصى. تضاف إليها ٣٥ من فائض التكافل المعلن في نهاية أي سنة مالية كرسم حافز. ويحق للبنك تغيير أي من هذه الرسوم وإعطاء المشترك إشعاراً مسبقاً. انظر على سبيل المثال: برنامج تكافل للحوادث الشخصية، الشروط والأحكام. ص٧.

(٨) يتكون أجر شركة العقيلة للتأمين التكافلي من نسبة من فائض العملية التأمينية، والاستثمارية، بعد خصم كافة المصروفات، والنفقات الفنية والعامة، وحصة المشتركين المحددة في جدول الوثيقة. ولم يرد في وثائق الشركة تحديد لمقدار هذه النسبة. انظر: وثائق شركة العقيلة للتامين التكافلي.

(٨) حدد أجر الوكالة بنسبة ٣٠ من الاشتراك في تأمين (المسؤولية المدنية + جسم المركبة تكميلي فقط،=>

التأمين الإسلامية الأردنية(٨)، وشركة نور للتكافل الإماراتية(٨)، وشركة دبي الإسلامية للتأمين (أمان)، والشركة الإسلامية القطرية للتأمين(٨). وشركات التكافل العاملة في ماليزيا، وبروناي، في قطاع التكافل العائلي. وشركات التكافل في السوق الباكستاني.

٣. **نموذج الوكالة بأجر غير معلوم:** تكون الشركة بمقتضى العقد وكيلاً بأجر في إدارة عمليات التأمين المتمثلة في تلقي الاشتراكات واستثمارها، ودفع مبالغ التأمين المستحقة للمستفيدين، مقابل المصروفات الإدارية الفعلية للشركة، دون وجود حد أقصى لهذه المصروفات. وهذا مطبق لدى الشركة الوطنية للتأمين التعاوني، وغيرها من الشركات، الخاضعة لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني السعودي(٨).

=وفي التأمين من أخطار نقل البضائع)، وحدد بنسبة ٢٥ من الاشتراك في التأمين من أخطار الحريق، وحددت حصة الربح المستحقة بنسبة مقدارها ٥٠ من الأرباح المحققة في التأمين من أخطار الحريق وتأمين (المسؤولية المدنية + جسم المركبة تكميلي فقط)، وبنسبة مقدارها ٧٥ في تأمين أخطار نقل البضائع.

(٨) حدد أجر الوكالة بنسبة من الاشتراك لم يطلع عليها الباحث.

(٨) حددت حصة الشركة مقابل المضاربة بنسبة ١٠ من الأرباح المحققة. وحدد أجر الوكالة بنسبة من الاشتراك لم يطلع عليها الباحث.

(٨) حدد أجر الوكالة بنسبة ١٨ من الأقساط المحصلة بعد خصم حصة معيدي التأمين المحليين في العام ٢٠٠٧، وبنسبة ٢٥ في العام ٢٠٠٨، وحددت حصة المضارب في نفس الشركة بنسبة ٣٥ في العام ٢٠٠٦، وبنسبة ٥٥ في العام ٢٠٠٧، وبنسبة ٦٥ في العام ٢٠٠٨ من أرباح استثمار الاشتراكات. انظر: التقرير السنوي للشركة للعام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، الإيضاحان رقم ٢١/أ، ٢١/ب.

(٨) انظر المادة ٤٣ من النظام الأساس لشركات التأمين الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

ثانياً: نماذج التأمين بالنظر إلى كيفية تعامل الشركة مع الاشتراك:

١: **نموذج التكافل العام:** ويقابل التأمين من الأضرار. حيث يتم دفع جميع الاشتراكات إلى صندوق، أو حساب واحد. وذلك بهدف الحصول على مبلغ التأمين عند وقوع الخطر المؤمن منه. ويمكن تقسيم هذا النموذج إلى ثلاثة أقسام وفقاً لعلاقة الشركة بحملة الوثائق، على النحو السابق.

٢. **نموذج التكافل العائلي:** ويقابل التأمين على الأشخاص. حيث تتم تجزئة الاشتراك إلى قسمين. يوضع أولهما في حساب، أو صندوق المخاطر. ليتم منه دفع مبالغ التأمين المستحقة عند وقوع الخطر. ويوضع الآخر في حساب أو صندوق الاستثمار، أو حساب أو صندوق الادخار. وذلك بهدف حصول المستفيد على مبلغ تأمين معين تحقق الخطر المؤمن منه، والذي قد يكون وفاة المؤمن له، أو بقائه حياً إلى سن معين. ويمكن تقسيم هذا النموذج إلى:

٢,١. **نموذج الوكالة بأجر معلوم:** كما في شركة ساب تكافل.

٢,٢. **نموذج الوكالة بأجر معلوم، والمضاربة معاً:** كما في شركات التكافل العاملة في ماليزيا، وبروناي.

٢,٣. **نموذج الوكالة، والمضاربة، والوقف معاً:** كما في شركات التكافل في باكستان.

ويتمثل الهدف هنا في تقويم عقود أو وثائق شركات التأمين الإسلامية، بمعنى: هل تقيم هذه الشركات عقودها على مبدأ التبرع، أم على مبدأ المعاوضة. ويتم هذا التقويم من خلال النقاط الآتية:

أولاً: صفات العلاقة القائمة بين مؤمن له بالذات وباقي حملة الوثائق.

ثانياً: التكييف الشرعي للشركة في قيامها بجمع الاشتراكات واستثمارها ودفع التعويضات.

ثالثاً: الفائض وتوزيعه.

رابعاً: التصرف في حال الخسارة.

أولا: صفات العلاقة القائمة بين مؤمن له بالذات وباقي حملة الوثائق:

تتخذ هيئات التأمين نموذج التأمين التعاوني، أو التكافلي أساساً لعملها. وهذا يعني أن الهيئة وكيلة عن مجموعة حملة الوثائق في إدارة، وتنظيم، عمليات التأمين، والمتمثلة في جمع الاشتراكات، ودفع مبالغ التأمين المستحقة. أي أنها تنتحل صفة المؤمن بالإنابة عنهم، وتبقي لكل منهم صفة المؤمن له فقط. ويتم الحديث هنا عن صفات العلاقة الموجودة بين حامل وثيقة معين، وبين باقي حملة الوثائق، ممثلين بشركة التأمين. بمعنى هل يقوم حامل الوثيقة بدفع القسط المقرر لباقي حملة الوثائق ممثلين بالشركة، أو لصندوق التكافل الذي تديره الشركة على سبيل المعاوضة، ليستحق بالتالي مبلغ التأمين على سبيل المعاوضة. أم أنه يقوم بدفع القسط تبرعاً ليعان منه من يحتاج إلى العون من مجموع حملة الوثائق، أو من المشتركين في الصندوق، فيستحق بالتالي مبلغ التأمين تبرعاً، لتوفر صفة الاستحقاق فيه. وهذا تمكن معرفته من خلال الشروط المختلفة التي يتم التعاقد على أساسها والموضحة من خلال ما يسمى وثيقة التأمين.

لقد نص عدد كبير من هذه الوثائق على دفع القسط على سبيل التبرع كلياً، أو جزئياً، ليعان منه من يحتاج إلى العون من حملة الوثائق، ليكون العقد تبرعاً، فيكون جائزاً شرعاً، وليكون استحقاق المستفيد لمبلغ التأمين لتوفر شروط الاستحقاق فيه. ولكن هل الأمر كذلك فعلاً، أم أن في باقي شروط الوثيقة قرائن، ونصوصاً على إرادة

المعاوضة، فلا يفيد وجود نص من بين تلك الشروط على كون القسط تبرعاً. ويمكن من استعراض نصوص هذه الوثائق توضيح صفات هذه الوثائق، على النحو الآتي:

الصفة الأولى: عقد معاوضة مالية:

يرى الإمام مالك رحمه الله تعالى أن عقود المعاوضات هي «التصرفات والممارسات الموجبة لتنمية الأموال، وما يقصد به تحصيلها»[٨]. وهذا مفاد أيضاً من عرض عقود المعاوضات في الفقه الإسلامي، فهي تصرفات تتم فيها مبادلة المال بالمال، يقصد منها كل طرف عند التعاقد تحصيل ما عند الطرف الآخر على سبيل التملك، وإن لم يتم التنفيذ في حق أحد الطرفين كلياً، أو جزئياً، كما في عقود الغرر. ويمكن أن تعرف عقود المعاوضات بأنها (تلك العقود التي يأخذ فيها كلا المتعاقدين مقابلاً لما أعطى، حيث يهدف كل منهما إلى الحصول على ما عند صاحبه على سبيل التملك). وطرفا المعاوضة هما أي حامل وثيقة، وشركة التأمين بالإنابة عن باقي حملة الوثائق، أو بالإنابة عن صندوق المشتركين. أما العوضان المتقابلان فهما الاشتراك أو قسط التأمين، ومبلغ التأمين. وتفاد هذه الصفة مما يأتي:

١. وجود نصوص صريحة على إرادة المعاوضة تتمثل فيما يأتي:

١,١. جاء على سبيل المثال في مقدمة وثيقة تأمين المسؤولية تجاه الغير (المركبات) الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ما يأتي: (بما أن..... (المؤمن له) قد تقدم إلى (شركة ..... للتأمين) المشار إليها في هذا العقد باسم الشركة بطلب وإقرار خطي للتأمين على المركبة، ..... وسدد الاشتراك المطلوب فإن

(٨) أحمد بن إدريس القرافي. أنوار البروق في أنواء الفروق. بيروت. عالم الكتب. بدون تاريخ. ج١، ص١٥١.

الشركة تلتزم في حالة وقوع حادث ..... بتعويض الغير المتضرر في حدود مسؤوليتها المنصوص عليها في هذا العقد عن جميع المبالغ التي يلتزم المؤمن له أو السائق المجاز نظاماً بدفعها بصفة تعويض للغير عن الأخطار المغطاة التالية....)[٨].

١,٢. جاء في مقدمات وثائق التأمين الصادرة عن شركة العقيلة للتأمين التكافلي بسوريا: (تم الاتفاق بين شركة العقيلة للتأمين التكافلي(المدير لحساب المشتركين)، والمشترك (العضو في حساب المشتركين) المذكور اسمه في جدول الوثيقة على أنه لقاء قيام المشترك بالاشتراك (أو التعهد بالاشتراك) لحساب المشتركين باشتراك التأمين المذكور بالجدول، وبشرط مراعاة الشروط والاستثناءات والأحكام المنصوص عليها في هذه الوثيقة، أو أي ملحق يضاف عليها، وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، فإن هيئة المشتركين سوف تعوض المشترك ....).

١,٣. جاء في مقدمات وثائق التأمين الصادرة عن شركة البركة للتأمين التكافلي بالأردن: (لقد تم الاتفاق بموجب هذه الوثيقة بين شركة البركة للتكافل، بصفتها مديراً بالوكالة لنظام التأمين التكافلي، وبين المشترك المشار إليه في

(٨) أصدر معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي قراراً برقم ٤٢٧/١، بتاريخ ١٤٢٧/٥/١٨هـ، يقضي باعتماد الوثيقة الموحدة لتأمين المسؤولية تجاه الغير(المركبات) الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، على مستوى المملكة. وأنه على جميع شركات التأمين الالتزام بها، كحد أدنى عند إصدار وثائق المسؤولية تجاه الغير فيما يخص المركبات اعتباراً من ١٤٢٧/٧/١هـ، الموافق ٢٠٠٦/٧/٢٦. وذلك استناداً إلى الفقرة الأولى من المادة الثانية من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٢، بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ، واستناداً إلى المادة الحادية والخمسين من اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم ٥٩٦/١، بتاريخ ١٤٢٥/٣/١هـ (تلتزم الشركة بإصدار وثائق التأمين النموذجية وفق المعايير الموحدة المعتمدة من المؤسسة كحد أدنى لجميع فروع التأمين التي تزاولها).

جدول الوثيقة، ومقابل قيامه بتسديد، أو تعهد بدفع قسط التأمين المبين في الوثيقة، متبرعاً به كلياً، أو جزئياً، على أساس تكافلي بين المشتركين، فإن الشركة توافق على تعويض المشترك من الموجودات المتاحة للمشتركين عن الضرر، و/أو الهلاك الذي يلحق بالأموال المؤمنة .... مع مراعاة كافة الشروط والتعهدات).

١,٤. عرفت شركة التأمين الإسلامية المحدودة بالسودان وثيقة تأمين السيارات بأنها: (عقد ملزم يلزم المؤمن (شركة التأمين الإسلامية) بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له مبلغاً من المال أو يعوض عيناً أخرى في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في عقد التأمين وذلك نظير قسط من المال يحدد على أساس قيمة السيارة)(٨).

١,٥. جاء في مقدمات وثائق التأمين الصادرة عن شركة التأمين الإسلامية القطرية: (بما أن المؤمن له (المشترك)، قد التزم بالمشاركة في حساب التأمين والتبرع له، وتقدم إلى الشركة الإسلامية القطرية للتأمين بطلب ... فإن الشركة تتعهد وكالة عن حساب التأمين... على أن تعوض المؤمن له بعد تسديد اشتراك التأمين أو الموافقة على السداد خلال مدة التأمين المحددة في جدول هذا العقد...).

ويتكرر مثل هذه النصوص في وثائق التأمين الصادرة عن شركات التأمين العاملة في كل من: السودان، وماليزيا، وبروناي، والبحرين، والكويت، والإمارات العربية المتحدة.

(٨) http://www.islamicinsur.com/

يفاد من النصوص السابقة أن عقود شركات التأمين الإسلامية هي من قبيل هبة الثواب. فقد جعلت استحقاق مبلغ التأمين متوقفاً على دفع الاشتراك بالصفة المحددة في الوثيقة، وهي صفة التبرع. فعقود شركات التأمين الإسلامي هبة بثواب مجهول، فتكون باطلة شرعاً. ذلك أن الهبة أو التبرع وهو القسط في عقد التأمين، وثوابه وهو مبلغ التأمين المستحق عند وقوع الخطر هما من جنس واحد، وهو النقود. كما أن القسط أو الهبة فورية، ومبلغ التأمين مجهول من حيث إمكان الحصول عليه، ومن حيث مقداره، ومن حيث أجل الحصول عليه. ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

- **المذهب الشافعي:** جاء في مغني المحتاج، وفي نهاية المحتاج (ولو وهب بشرط ثواب معلوم عليه كوهبتك هذا على أن تثيبني كذا فقبل فالأظهر صحة العقد نظراً للمعنى، إذ هو معاوضة بمال معلوم، فصح، كما لو قال بعتك. والثاني بطلانه نظراً إلى اللفظ لتناقضه، فإن لفظ الهبة يقتضي التبرع، ومن ثم يكون بيعاً على الصحيح، فيجري فيه عقب العقد أحكامه... أو بشرط ثواب مجهول، فالمذهب بطلانه، لتعذر صحته بيعاً لجهالة العوض. وهبة لذكر الثواب بناءً على الأصح أنها لا تقتضيه. وقيل تصح هبة بناءً على أنها تقتضيه)[٨]. وفي روضة الطالبين: (وأما القسم الثالث فالمقيدة بالثواب وهو إما معلوم، وإما مجهول. فالحالة الأولى المعلوم فيصح العقد على الأظهر ويبطل على قول فإن صححنا فهو بيع على الصحيح وقيل هبة. فإن قلنا هبة لم يثبت الخيار والشفعة ولم يلزم قبل القبض. وإن قلنا بيع

(٨) شمس الدين بن شهاب الدين الرملي. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. القاهرة. مصطفى البابي الحلبي. ط الأخيرة. ١٩٦٧. ج٧، ص ٤٢٣، ٤٢٤. محمد الخطيب الشربيني. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. بيروت. دار الفكر. بدون تاريخ. ج٢، ص ٤٠٤، ٤٠٥.

ثبتت هذه الأحكام وهل تثبت عقب العقد أم عقب القبض قولان أظهرهما الأول. ولو وهبه حلياً بشرط الثواب أو مطلقاً وقلنا الهبة تقتضي الثواب فنص في حرملة أنه إن أثابه قبل التفرق بجنسه اعتبرت المماثلة وإن أثابه بعد التفرق بعرض صح وبالنقد لا يصح لأنه صرف وهذا تفريع على أنه بيع. وفي التتمة أنه لا بأس بشيء من ذلك لأنا لم نلحقه بالمعاوضات في اشتراط العلم بالعوض، وكذا سائر الشروط، وهذا تفريع على أنه هبة. وحكى الإمام الأول عن الأصحاب، وأبدى الثاني احتمالاً)[٨]. وهذه العبارة تفيد عدم جواز أن يكون الثواب من جنس الهبة إذا كانت الهبة نقداً كما هو حاصل في عقد التأمين وفي هذا ما يفيد عدم جواز عقد التأمين التعاوني. وقد ذكر الشيرازي في المهذب أنه (إن شرط فيه ثواباً مجهولاً بطل قولاً واحداً لأنه شرط العوض ولأنه شرط عوضاً مجهولاً)[٨]. وهذا غير متحقق في عقد التأمين التعاوني الإسلامي.

- **المذهب الحنبلي:** جاء في كشاف القناع: (وإن شرط الواهب فيها أي الهبة عوضاً معلوماً صارت الهبة بيعاً لأنه تمليك بعوض معلوم، وإن شرط في الهبة ثواباً مجهولاً لم تصح الهبة، لأنه عوض مجهول في معاوضة، فلم تصح كالبيع. وحكمها أي الهبة بثواب مجهول حكم البيع الفاسد)[٨].
- **المذهب المالكي:** جاء في حاشية الدسوقي: (فيثاب عن العرض طعام، ودنانير، ودراهم، أو عرض من غير جنسه، لا من جنسه لئلا يؤدي إلى سلم الشيء في

(٨) يحيى بن شرف النووي. روضة الطالبين وعمدة المفتين. ط٢. بيروت. المكتب الإسلامي ١٤٠٥هـ. ج٥، ص٣٨٧.
(٨) إبراهيم بن علي الشيرازي. المهذب. ط٢، ١٩٥٩، بدون دار نشر. ج١، ص٤٥٥.
(٨) منصور بن يونس البهوتي. كشاف القناع عن متن الإقناع. بيروت. دار الفكر. ١٩٨٢. ج٤، ص ٣٠٠.

نفسه. ولا يثاب عن الذهب فضة ولا ذهب، ولا عن الفضة كذلك لتأديته لصرف، أو بدل مؤخر. ولا عن اللحم حيوان من جنسه، وعكسه. ويثاب عن الطعام عرض، أو نقد، لا طعام، لئلا يؤدي إلى بيع الطعام بطعام لأجل مع الفضل. ولو شكا فهبة الثواب كالبيع في غالب الأحوال، وتخالفه في الأقل. لأنها تجوز مع جهل عوضها، وجهل أجله)[٨]. وهذا لا ينطبق على عقد التأمين الإسلامي لأن جواز هبة الثواب مع جهالة العوض إنما هو بشرط أن يكون الثواب من غير جنس الهبة كما ورد في النص. وفيها أيضاً: (ولا يثاب عن الذهب فضة) محل هذا بعد التفرق، وجاز قبله، كما في المواق. ويفيده تعليل الشارح. وقوله: (فهبة الثواب..) أي بالنظر لعوضها وقوله كالبيع أي فيما يحل ويحرم. وقوله: (في الأقل) أي في أقل الأحوال. وقوله: (لا يلزم عاقدها الإيجاب والقبول) إن أراد أنه يكفي فيها القبض والمعاطاة يقال إن ذلك يكفي أيضاً في البيع، فلا فرق بينهما، وإن أراد غير ذلك فانظر ماذا أراد ولعل الشارح أراد عدم اشتراط الفورية بينهما في الهبة بخلاف البيع فلا بد فيه من الفورية)[٨]. وفي الشرح الكبير للدردير: (وجاز للواهب شرط الثواب أي العوض على هبته عين الثواب أم لا نحو وهبتك هذا بمائة أو على أن تثيبني ولزم الثواب بتعيينه إن قبل الموهوب له فيلزمه دفع ما عين، وأما عقد الهبة المشروط فيها الثواب فلازم للواهب بالقبض كما يأتي عين الثواب أم لا)[٨]. وفيه أيضاً: (والحاصل أن الثواب إذا عينه أحدهما

(٨) محمد عرفة الدسوقي. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير. القاهرة. دار إحياء الكتب العربية. بدون تاريخ. ج٤، ص ١١٤.

(٨) المصدر نفسه. ج٤، ص ١١٦.

(٨) أحمد الدردير. الشرح الكبير لمختصر خليل. القاهرة. دار إحياء الكتب العربية. بدون تاريخ. ج٤، ص١١٤.

ورضي به الآخر كان العقد لازماً لكل منهما سواء أقبضها الموهوب له، أم لا، وإن كان الثواب غير معين فلا يلزم العقد الواهب إلا بقبضها، ولا يلزم الموهوب له إلا بفواتها، بزيادة، أو نقص)[٨].

- **المذهب الحنفي:** جاء في تكملة حاشية ابن عابدين:(أما الهبة بشرط العوض فهي هبة ابتداءً بيع انتهاءً)[٨]. وفيه أيضاً:(والقياس أن تكون الهبة بشرط العوض بيعاً ابتداءاً وانتهاءاً كما في فتاوى قاضيخان)[٨]. وجاء في بدائع الصنائع: (وأما الشرائط فأنواع... فهو أن لا يكون معلقاً بماله خطر الوجود والعدم من دخول زيد ونحو ذلك، ولا مضافاً إلى وقت، بأن يقول: وهبتك. ولا مضافاً إلى وقت، بأن يقول: وهبت هذا الشيء منك غداً، أو رأس شهر كذا، لأن الهبة تمليك العين للحال. وأنه لا يحتمل التعليق بالخطر والإضافة إلى الوقت كالبيع)[٨]. وفيه: (الهبة بشرط العوض تقع تبرعاً ابتداءاً ثم تصير بيعاً في الانتهاء)[٨]. وفيه أيضاً: (وأما العوض المشروط في العقد فإن قال وهبتك هذا الشيء على أن تعوضني هذا الثوب فقد قال أصحابنا الثلاثة: إن عقده عقد هبة وجوازه جواز بيع وربما عبروا أنه هبة ابتداءاً بيع انتهاءاً... ولا يثبت الملك في كل واحد منهما قبل القبض، ولكل واحد منهما أن يرجع في سلعته ما لم يقبضا، وكذا إن قبض أحدهما ولم يقبض

(٨) المصدر نفسه. ج٤، ص ١١٦.
(٨) محمد أمين بن عابدين. رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار. بيروت. دار الفكر. ١٩٧٩. تصوير ط٢، ١٩٦٦. ج ٨، ص ٤٢٠.
(٨) المصدر نفسه. ج ٨، ص ٥٠٦.
(٨) علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت. دار الفكر. ط٢. ١٩٨٢. ج٦/ ص ١١٨.
(٨) المصدر نفسه. ج٦، ص ١١٩.

الآخر. ولو تقابضا يرد كل واحد منهما بالعيب وعدم الرؤية. ويرجع في الاستحقاق وتجب الشفعة إن كان غير منقول فقد وجد في هذا البيع لفظ الهبة ومعنى البيع فيعطى شبه العقدين فيعتبر فيه القبض والحيازة عملاً بشبه الهبة ويثبت فيه حق الرد بالعيب وعدم الرؤية في حق الشفعة عملاً بشبه البيع وعملاً بالدليلين بقدر الإمكان)[٨].

٢. وجود قرائن على إرادة المعاوضة، منها على سبيل المثال:

١ , ٢. جاء في وثائق التأمين الصادرة عن شركة العقيلة للتأمين التكافلي:(يجوز للشركة إلغاء هذه الوثيقة...وفي تلك الحالة يحق للمشترك استرداد مبلغ نسبي من الاشتراك الذي يتعلق بالفترة غير المنقضية من مدة التأمين. كما ويجوز إلغاء هذه الوثيقة من طرف المشترك، وبشرط ألا يكون المشترك قد تقدم إلى الشركة بأي مطالبة عن المدة المنقضية من السنة التأمينية. وفي تلك الحالة تحتفظ الشركة باشتراك نسبي عن الفترة المنقضية من التأمين. وتبقى الشركة والمشترك ملتزمان بكل أحكام الوثيقة فيما يتعلق بالمطالبات القائمة). ويوجد نحو هذا النص في وثائق باقي شركات التأمين. فاسترداد جزء من الاشتراك مرهون بعدم حصول حامل الوثيقة على تعويض خلال مدة سريان العقد قبل تاريخ الإلغاء، لأن الحصول على التعويض يعني حصول المعاوضة، حيث حصل على مقابل لما دفعه من اشتراك. ويوجد نحو هذا النص في وثائق التأمين الصادرة عن باقي الشركات.

٢ , ٢. جاء في وثيقة التأمين من الحريق الصادرة عن شركة البركة للتأمين التكافلي: (يخفض مبلغ تأمين هذه الوثيقة بعد كل حادث، بما يعادل قيمة الأضرار التي

(٨) المصدر نفسه. ج٦، ص ١٣٢.

أقرتها الشركة، ودفعت تعويضاً عنها. ومع ذلك، يجوز للمشترك أن يطلب إعادة مبلغ التأمين إلى قيمته الأصلية، مقابل دفع قسط نسبي عن الفترة الباقية لحين انتهاء مدة التأمين). وهذا يعني المعاوضة، لأن القسط الإضافي إنما هو مقابل للزيادة في مبلغ التأمين. وهذا البند موجود في سائر وثائق التأمين الصادرة عن سائر الشركات.

ومن ثم، تعد هذه النصوص قرائن على إرادة المعاوضة، رغم وجود نص على أن القسط مدفوع على سبيل التبرع، لأن القرائن هنا أقوى من النص فيصير النص مهملاً. يقول ابن القيم: (القصود في العقد معتبرة دون الألفاظ المجردة التي لم تقصد بها معانيها، وحقائقها، أو قصد غيرها ... والمتكلم بصيغ العقود إما أن يكون قاصداً التكلم بها، أو لا يكون قاصداً. فإن لم يقصد التكلم بها كالمكره والنائم لم يترتب عليها شيء. وإن كان في بعض ذلك تفصيل ونزاع ... وإن قاصداً للتكلم بها فإما أن يكون عالماً بغاياتها، متصوراً لها، أو لا يدري معانيها البتة ... فإن لم يكن عالماً بمعناها، ولا متصوراً لها، لم يترتب عليه أحكامها أيضاً ... وإن كان متصوراً لمعانيها عالماً بمدلولها فإما أن يكون قاصداً لها، أو لا. فإن كان قاصداً لها ترتبت أحكامها في حقه، ولزمته. وإن لم يكن قاصداً لها، فإما أن يقصد خلافها، أو لا يقصد معناها، ولا غير معناها. فإن لم يقصد التكلم بها فهو الهازل. وان قصد غير معناها فإما أن يقصد ما يجوز له قصده أو لا.... وأما في الحكم فإن اقترن بكلامه قرينة تدل على ذلك لم يلزم أيضاً، لأن السياق والقرينة بينة تدل على صدقه. وان لم يقترن بكلامه قرينة أصلاً وادعى

ذلك دعوى مجردة لم تقبل منه. وإن قصد بها مالا يجوز قصده... فهذا لا يحصل له مقصوده الذي قصده، وجعل ظاهر اللفظ والفعل وسيلة إليه....)[٨].

الصفة الثانية: عقد ملزم للجانبين:

عقود شركات التأمين التعاوني عقود ملزمة للجانبين. ويتمثل الالتزامان المتقابلان في التزام المشترك، أو حامل الوثيقة، بدفع الاشتراك، أو القسط المطلوب. والتزام الشركة في المقابل بالإنابة عن باقي حملة الوثائق بتعويضه، أو تعويض المستفيد، عند وقوع الخطر. وهذان الالتزامان يقابل كل منهما الآخر. فكل منهما سبب في وجود الآخر، وأثر مترتب عليه في نفس الوقت. وهذا مفاد من العبارات الواردة في الفقرة السابقة، والدالة على دخول العقد تحت باب المعاوضات.

الصفة الثالثة: عقد إذعان:

شركة التأمين هي الجانب القوي، ولا يملك المؤمن له إلا أن ينزل عند شروط الشركة، وهي شروط مطبوعة سلفاً من قبلها، ومعروضة على الناس كافة. وليس أمام المؤمن لهم إلا توقيع وثيقة مطبوعة، دون مناقشة لشروطها. فلا تترك لهم الحرية إلا في اختيار التأمين من عدمه، فمن شاء أن يؤمن فليوقع على ما فرضته الشركة من الشروط.

الصفة الرابعة: عقد احتمالي أو عقد غرر:

يعرف العقد الاحتمالي، أو عقد الغرر، في الفقه الإسلامي تعريفات عديدة منها: «ما شك في حصول أحد عوضيه، أو مقصود منه غالباً»[٨]، «هو الذي لا يعرف

(٨) محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية. إعلام الموقعين عن رب العالمين. بيروت. دار الجيل. بدون تاريخ. ج٣. ص١١٩-١٢٢.

(٨) محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب. مواهب الجليل شرح مختصر خليل. طرابلس الغرب. مكتبة النجاح. بدون تاريخ. ج٤، ص٣٦٢.

المتعاقد فيه ما الذي ملك، بإزاء ما بذل»[٨]، «ما لا يوثق بحصول العوض فيه»[٨]. «الغرر ما لا يدرى هل يتم أم لا»[٨]، «التردد بين أمرين أحدهما على الغرض، والثاني على خلافه»[٨]، «ما له ظاهر محبوب، وباطن مكروه»[٨].

يفاد من التعريفات السابقة، ومن استعراض عقود الغرر في الفقه الإسلامي مثل بيوع الملامسة، والمنابذة، وغيرها، أن «عقود الغرر، أو العقود الاحتمالية، في الفقه الإسلامي عقود معاوضات يكثر فيها الغرر، ويغلب عليها، حتى صارت توصف به. لأن الشيء إذا كان متردداً بين معنيين لا يوصف بأحدها دون الآخر، إلا أن يكون أخص به، وأغلب عليه»[٨]. وإن لم يتم تنفيذ المعاوضة كلياً، أو جزئياً، في حق أحد طرفي العقد، فعقود الغرر في الفقه الإسلامي تصنف تحت باب المعاوضة على الرغم من عدم تنفيذ أحد الالتزامين المتقابلين فيها جزئياً أو كلياً، لأن العبرة في إدخال العقد تحت باب المعاوضة، أو التبرع، إنما هي بقصد المتعاقد عند توقيع العقد. والغرر في عقود التأمين هذه غرر فاحش، للأدلة الآتية:

١. دخول عقود التأمين تحت تعريفات الغرر[٨] لأن المؤمن له عند التعاقد يشك في حصوله على مبلغ التأمين، لتوقف ذلك على واقعة احتمالية مستقبلية الوقوع، قد

(٨) عبد الكريم بن محمد الرافعي، فتح العزيز شرح الوجيز، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، بدون تاريخ، ج٨، ص١٢٧.
(٨) حاشية القليوبي على شرح المنهاج، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ، ج٢، ص١٦٢.
(٨) شرح الحطاب على متن خليل، ٣٦٨/٤؛ انظر: القرافي، مرجع سابق، ج٣، ص٢٦٥.
(٨) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج٣، ص٥٥.
(٨) القرافي، مرجع سابق، ج٣، ص٢٦٦.
(٨) محمد بن أحمد بن رشد، المقدمات الممهدات، ط١، القاهرة: مطبعة السعادة، بدون تاريخ، ص٥٤٧.
(٨) انظر: حسين حامد حسان. مرجع سابق. ص٤٥، ٤٦.

تقع، وقد لا تقع. ومن ثم قد يحصل المستفيد على مبلغ التأمين كلياً، أو جزئياً، وقد لا يحصل عليه.

٢. تحقق ضوابط الغرر الفاحش في عقد التأمين: ذكر فقهاء المالكية أن الغرر الذي يبطل عقود المعاوضات يقع في سبعة أشياء، منها: الغرر في الوجود كالآبق قبل الإباق، والحصول إن علم الوجود كالطير في الهواء، وفي المقدار كالبيع إلى مبلغ رمي الحصاة. والغرر من جهة الأجل كبيع الدار، والثمن أن ينفق المشتري على البائع طيلة حياته. وهذه الضوابط تنطبق على عقد التأمين كما يأتي:

- ✓ الغرر في الوجود: مبلغ التأمين دين في ذمة المؤمن غير محقق الوجود، إذ يتوقف وجوده على وجود الخطر المؤمن منه.
- ✓ الغرر في الحصول: حيث يتوقف حصول المتعاقد على مبلغ التأمين، وهو ما بذل فيه من الأقساط، على حادث احتمالي، قد يكون، وقد لا يكون. وعلى افتراض تأكده كما في الوفاة يكون الغرر في أجل الحصول على مبلغ التأمين.
- ✓ الغرر في مقدار العوض: قد تحصل شركة التأمين قسطاً واحداً ثم تقع الكارثة، فتدفع مبلغ التأمين كله، أو بعضه. وقد تحصل عدداً كبيراً من الأقساط قبل وقوع الحادث المؤمن منه، وبين الحالين فارق كبير يصل إلى آلاف الريالات. وأما بالنسبة إلى المؤمن فإنه يدفع قسطاً ثابتاً في مقابل تعهد الشركة بدفع مبلغ معين يحدد القسط على أساسه، غير أن الشركة قد تدفع هذا المبلغ بتمامه، وقد تدفع جزءاً منه حسب ما أصاب المال المؤمن عليه من ضرر.
- ✓ الغرر في الأجل: أجل الحصول على مبلغ التأمين وهو التزام في ذمة المؤمن قد يكون مضافاً إلى أجل غير معين، كما في بعض صور التأمين على الحياة، حيث يلتزم بدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن له، وهو أجل مجهول.

ثالثاً: التكييف الشرعي للشركة في قيامها بجمع الاشتراكات واستثمارها ودفع التعويضات:

تتكون عقود شركات التأمين التعاوني من عقدين متلازمين هما:

١. **عقد وكالة بأجر:** وذلك فيما يتعلق بإدارة، وتنظيم، عمليات التأمين، من جمع الاشتراكات، ودفع التعويضات، واستثمار الاشتراكات. كما في عقود شركة العقيلة للتأمين التكافلي والتي جاء في مقدمات وثائقها (طبقاً لنظامها الأساسي، وكشركة تعمل بمبدأ التأمين التكافلي يعتبر قبول هذه وثيقة التأمين هذه والصادرة عن شركة العقيلة للتأمين التكافلي). أو جمع الاشتراكات، ودفع التعويضات دون الاستثمار كما هو حاصل في عدد من الشركات. فمن المعلوم في التأمين التعاوني، أن حملة الوثائق مؤمنون، ومؤمن لهم في نفس الوقت، وأن الهيئة تقوم بجمع الاشتراكات، ودفع التعويضات للمستحقين نيابة عنهم، أي أنها تنتحل صفة المؤمن، وتبقى لكل منهم صفة المؤمن له فقط، فيكون ما ينشأ بين الشركة، وحامل الوثيقة بالنظر إلى هذا الأمر عقد وكالة. والوكالة هي استنابة جائز التصرف مثله فيما تدخله النيابة من حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين[٨]، وما تقوم به الشركة مما تدخله النيابة من حقوق الآدميين، مؤقت بمدة زمنية معلومة هي سنة غالباً، ومعلق على شرط مستقبلي فيما يتعلق بدفع التعويضات، ذلك أن التعويضات معلق دفعها بوقوع الخطر، حيث لا تدفع إلا بعد وقوعها وهذا جائز شرعاً، فإن الوكالة تصح معلقة ومؤقتة[٨]. وقد نص على صفة الوكالة صراحة جميع العقود وذلك بالنسبة لجمع الاشتراكات، ودفع التعويضات للمستحقين

(٨) البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، ج٣، ص٤٨.
(٨) انظر: المصدر نفسه، في نفس الموضع.

منهم بموجب شروط الوثيقة، وفيما تستلزمه هذه العملية من حساب اشتراكات، وإعادة تأمين، خلال مدة معلومة، هي سنة غالباً. ولما كانت الشركة تتقاضى عائداً مقابل القيام بهذا العمل، يحدد في نهاية العام بناءاً على المصروفات الفعلية للشركة في بعض الشركات، وبنسبة معلومة محددة سلفاً من الاشتراكات في البعض الآخر، فإن العقد يكون عقد وكالة بأجر، والوكالة جائزة شرعاً، بأجر، وبدون أجر(٨)، ولكن لما كان الأجر غير محدد سلفاً في حق من حدد الأجر بالمصروفات الفعلية للشركة، أو بحصة معينة من الفائض، ولا يعلمان إلا في نهاية العام، فإنه يكون مجهولاً، ولا تصح الوكالة بأجر إلا إذا كان الأجر معلوماً، لأنها تكون حينئذ نوعاً من المعاوضات(٨). ولأن الجهالة في مقدار أحد العوضين من ضوابط الغرر الفاحش، الذي يبطل عقود المعاوضات. وحيث إنه من الممكن معرفة تلك المصروفات الفعلية من واقع مصروفات الشركة المماثلة، ومن واقع مصروفات هذه الشركة للسنوات الماضية، فإنه ينبغي تحديد ذلك الأجر سلفاً، أو تحديد سقفين أدنى، وأعلى، لتلك المصروفات في النظام الأساس، على أن يمكن حامل الوثيقة من الإطلاع عليه، أو يوضع في شكل ملحق للوثائق. فتحديد ذلك العائد سلفاً من شأنه نفي الغرر عن العقد، فلا يكون عرضة للبطلان. ومن شأنه أيضاً عدم تمكين الشركة من المبالغة في المصروفات بشكل كبير. فعدم تحديد ذلك العائد سلفاً يمكن الشركة من الذهاب بجميع الاشتراكات، وعوائدها، تحت بند مصروفات فعلية، بل ربما جعل حملة الوثائق يعانون من الخسارة(٨).

(٨) انظر: المصدر نفسه، ج٣، ص٤٨٩.
(٨) انظر: المصدر نفسه، في نفس الموضع.
(٨) كما حصل فعلاً في بعض السنوات، انظر: تقرير المحاسب القانوني الوارد في تقرير التعاونية للتأمين لعام ١٩٨٧م، ص١٧.

٢. **عقد مضاربة:** نصت عقود التأمين الصادرة عن عدد من شركات التأمين الإسلامية على وجود علاقة مضاربة بين الشركة، وبين حملة الوثائق، فيما يتعلق باستثمار الاشتراكات المتجمعة لديها. فإن الشركة مضارب مشترك، حيث يكون كل حامل وثيقة بمثابة رب مال. كما أنها مضاربة مطلقة من حيث التصرف. إلا إنها مقيدة، أو مؤقتة، من حيث الزمان، لأن مدة العقد سنة واحدة. فالمال مقدم من حملة الوثائق، والعمل حاصل من قبل الشركة، مقابل نسبة مئوية معينة من الربح، تؤخذ من أرباح المؤمن لهم. ولكن هل العقد كذلك فعلاً. وللإجابة على هذا السؤال يتم استعراض أركان عقد المضاربة وشروط صحتها في الفقه الإسلامي للتعرف على مدى انطباقها على هذا العقد.

أ. **انطباق أركان المضاربة على العقد:** للمضاربة في الفقه الإسلامي أركان ثلاثة هي: العاقدان، الصيغة، المحل.

- ✓ **العاقدان:** تمثل الشركة العاقد الأول، ويمثل حامل الوثيقة العاقد الثاني، وبذلك يتحقق الركن الأول من أركان المضاربة.
- ✓ **الصيغة:** يتخذ العقد الصيغة الكتابية، وهذا جائز شرعاً، حيث تنعقد المضاربة بكل ما يدل على معناها عرفاً من قول، أو فعل أو كتابة، لأن المقصود هو المعنى، فجاز بكل ما يدل عليه[٨]. وهناك نصوص صريحة تدل على أن المقصد الأساس من العقد هو حصول المؤمن له على مبلغ التأمين عند وقوع خطر معين موضح بالعقد، أما المضاربة، أو استثمار المال، فليس مقصوداً لذاته، بل هو أمر تابع، مكمل، للمقصد الأساس للعقد.

(٨) انظر: صالح المرزوقي، شركة المساهمة في النظام السعودي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٦هـ، ص٧٦ – ٨١.

- ✓ **المحل:** هو ما تنعقد عليه المضاربة من رأس المال، والعمل[٨]، وهذا متحقق هنا، فرأس المال هو اشتراكات التأمين المتجمعة من المؤمن لهم. والعمل حاصل من الشركة في هذا المال لصالح حملة الوثائق. إذن فالمضاربة ثابتة فيما يتبقى من الاشتراكات بعد تخصيص الجزء المتعارف عليه لسداد التعويضات المحتملة مستقبلاً.

ب. انطباق شروط صحة المضاربة على العقد:

اشترط الفقهاء لصحة عقد المضاربة شروطاً لعل من أبرزها:

- ✓ أن يكون رأس المال نقداً[٨]. وهذا متحقق هنا، فإن الاشتراكات وهي رأس مال المضاربة تتخذ الصفة النقدية دائماً.
- ✓ أن يكون رأس المال معيناً، معلوم المقدار[٨]، عند إجراء العقد وهذا غير متحقق هنا للأسباب الآتية:

أ. يتكون رأس المال المستثمر الخاص بالمؤمن لهم من شقين هما:

- ✓ الجزء المتبقي من الاشتراكات المكتسبة بعد تخصيص جزء منها لمواجهة المدفوعات اليومية، وهذا الجزء هو الذي يشكل القسم الأول من رأس مال المؤمن لهم، وهو المعول عليه، لأنه موجود دائماً، وهو معلوم للشركة فقط[٨].
- ✓ الجزء المخصص للاستثمار في بعض عقود التكافل، حيث نص القانون الإماراتي رقم ٤، لعام ٢٠١٠، على تقسيم اشتراكات بعض فروع التكافل العائلي إلى قسمين، قسم يخصص للاستثمار، وقسم آخر يخصص لدفع الاستحقاقات. وهو

(٨) انظر: المصدر نفسه، ص٨٢ – ٨٤.
(٨) انظر: البهوتي، مصدر سابق، ج٤، ص٤٩٨، ٥٠٧.
(٨) انظر: البهوتي، مصدر سابق، ج٤، ص٤٩٨، ٥٠٧.
(٨) ما تحتفظ به الشركة لنفسها بعد إعادة التأمين.

المعمول به في شركة ساب تكافل، وشركات التكافل العاملة في قطاع التكافل العائلي في ماليزيا، وبروناي. وهذان القسمان معلومان سلفاً للشركة.

- ✓ المتبقي من الجزء المخصص من الاشتراكات لمواجهة المدفوعات اليومية. فقد يتوفر جزء من ذلك المال المخصص للتعويض فيوجه بدوره إلى الاستثمار، ليكون عند وجوده القسم الثاني من رأس المال المستثمر، الخاص بحملة الوثائق، وهو أيضاً مجهول المقدار لكلا الطرفين ولا يعلم إلا بعد انتهاء الفترة الزمنية التي خصص هذا القسم لمواجهة المدفوعات اليومية خلالها. كما أن هناك فرق بين ما يسمى الاشتراكات المكتتبة وهي التي تم تحصيلها فعلاً من المؤمن لهم، وما يسمى بالاشتراكات المكتسبة، وهي ما تحتفظ به الشركة لنفسها، بعد عمليات إعادة التأمين، وبعد خصم ما تم تحصيله في الفترة الحالية، ويتعلق بأخطار في السنة القادمة، فقد جرى عرف شركات التأمين والشركات محل الدراسة من بينها على إعادة تأمين جزء من الوثائق الصادرة عنها، والاحتفاظ بجزء منها. ويتحدد هذا الجزء بناءاً على المقدرة المالية للشركة، وعلى بعض النواحي الفنية الأخرى، وهي نسبة غير ثابتة، بل تختلف من سنة لأخرى، تبعاً لظروف معينة وفي هذا نوع من الجهالة، فيما يتعلق بحجم رأس المال المستثمر، فاشتراكات الوثائق المعاد تأمينها تمثل اقتطاعاً من رأس المال المستثمر، وهذا غير معلوم عند التعاقد بالنسبة لحملة الوثائق على الأقل، ولا يعلم إلا في نهاية العام.
- ✓ أن يشترط العاقدان لكل واحد منهما جزءاً من الربح، مشاعاً، معلوماً، أي نسبة مئوية، محددة سلفاً، عند التعاقد مثل ١٠ للمضارب، أو ٢٠ وهكذا[٨]. وهذا

(٨) انظر: البهوتي، مصدر سابق، ج٤، ص٤٩٨.

متحقق هنا. إلا إن بعض الشركات الماليزية يشترط لحصول حامل الوثيقة على حصته من الربح عدم حصوله على مبلغ تأمين خلال مدة العقد، أو عدم وجود مطالبة. وهذا يتنافى مع هذا الشرط. لأن مبلغ التأمين المستحق إنما استحقه المستفيد من حساب آخر، هو حساب التكافل، أو حساب المخاطر. وهي منفعة مدفوع ثمنها. أو هي منفعة مستحقة تبرعاً من المشتركين في حساب التكافل، أو حساب المخاطر، على افتراض أن ذلك الجزء من الاشتراك مدفوع على سبيل التبرع. ومن ثم فهما حسابان منفكان عن بعضهما البعض. كما يشترط بعض الشركات الماليزية أيضاً ألا تقل حصة حامل الوثيقة من ربح المضاربة عن ١٠ رنجت ماليزي، وإلا، سيتم التبرع به في وجوه الخير، ما لم يعترض حامل الوثيقة على ذلك. وهذا يخالف أيضاً شرط المضاربة، أو يخالف المقصد من العقد وهو الحصول على الربح. فلا يحق للمضارب حرمان رب المال من حصته من الربح مهما بلغ حجم الحصة من الصغر.

رابعاً: الفائض وتوزيعه:

يتم توزيع الفائض بين الشركة، وبين حملة الوثائق، كما في السعودية، وماليزيا، وغيرهما، بينما يحصل حملة الوثائق فقط على الفائض دون الشركة في عدد آخر من الدول مثل الأردن، وليبيا، وغيرهما. ويرى الباحث عدم أحقية شركات التأمين في الحصول على جزء من الفائض، لأنها تحصل على أجرها مقابل ما تقوم به من العمل. ليكون الباقي من الاشتراكات وعوائد استثمارها، بعد خصم المصروفات المختلفة هو الفائض. والذي هو الباقي من مال مملوك أصلاً لحملة الوثائق، فيكون لهم فقط حق استرداد الباقي.

ويسوي بعض الشركات في استحقاق الفائض بين من استحق تعويضاً خلال مدة سريان العقد، وبين من لم يحصل على فائض، وذلك كما في الشركات العاملة في السودان، وليبيا. وهناك من يعطي حصة من الفائض لمن لم يحصل على تعويض خلال مدة سريان العقد، دون من حصل على تعويض. ولعل الأسلوبين الأخيرين يتفقان كما يرى الباحث مع مبدأ التعويض الذي يحكم عقود هذه الشركات. وفي الجمع بين التعويض والفائض مخالفة لهذه القاعدة كما ترى هذه الشركات. كما أن الجمع بين التعويض والفائض قد يشجع المؤمن له على الإهمال، وفقاً لرأي البعض. وهناك من يعطي من لم يحصل على تعويض حصة من الفائض أكبر ممن حصل على تعويض. وهناك من يعطي من حصل على تعويض حصة من الفائض إذا كان التعويض المستحق أقل من الأقساط المدفوعة، وذلك بمقدار الفرق بينها. وأما إن كان التعويض المستحق مساوياً لما دفع من أقساط، أو أكبر منها، فلا يحصل على أي حصة من الفائض. ويرى الباحث وجود بعض الملاحظات حول هذه السياسات التوزيعية:

١. يثبت حق المؤمن له في الحصول على جزء من الفائض إذا تبرع بجزء من القسط، لاختلاف مصادر الاستحقاق. حيث ينص عادة في هذه الحالة على أن القسط يتبرع منه لمن يتضرر من حملة الوثائق. وبالتالي فإن المؤمن له يسترد جزءاً من مال مملوك له أصلاً تبرع ببعضه، فكان له حق استرداد الباقي. أما مبلغ التأمين فيحصل عليه تبرعاً من باقي حملة الوثائق لتوفر شروط الاستحقاق فيه. فكان له الجمع بين المبلغين لاختلاف مصادر الاستحقاق. وهذا غير متحقق هنا لأن القسط لم يدفع تبرعاً أصلاً كما يرى الباحث.

٢. ينتفي حق المؤمن له في الحصول على جزء من الفائض إذا تبرع بالقسط كله، حيث إنه يخرج من ملكه. وفي هذه الحالة يوضع جميع الفائض كاحتياط للأعوام القادمة. وهذا غير متحقق هنا أيضاً لأن القسط لم يدفع تبرعاً أصلاً كما يرى الباحث.

٣. ينتفي حق المؤمن له في الحصول على جزء من الفائض إذا تم دفع القسط على سبيل المعاوضة، سواء أحصل على تعويض مهما بلغ حجمه، أم لم يحصل، كما يرى شراح القانون(٨).

٤. لا يعني حصول المؤمن له على الفائض في حال حصوله على تعويض أنه في وضع أفضل مما كان عليه قبل وقوع الخطر. ويتم توضيح ذلك على النحو الآتي:

- الثروة قبل وقوع الخطر – القسط = الثروة بعد وقوع الخطر – القسط (بافتراض وجود تأمين وعدم وقوع الخطر، وعدم وجود فائض).....(١).
- الثروة قبل وقوع الخطر – القسط = المتبقي مع الثروة بعد وقوع الخطر+ التعويض – القسط (بافتراض وجود تأمين وحصول المؤمن له على تعويض وعدم حصوله على الفائض).....(٢).
- الثروة قبل وقوع الخطر – القسط = الثروة – القسط + الفائض (بافتراض وجود تأمين وعدم الحصول على تعويض والحصول على جزء من الفائض).....(٣).
- الثروة قبل وقوع الخطر – القسط = المتبقي من الثروة بعد وقوع الخطر – القسط + التعويض + الفائض (بافتراض وجود تأمين والحصول على تعويض والحصول على جزء من الفائض).....(٤).

(٨) يرى بعض شراح القانون أن العوضين في عقد التأمين هما: قسط التأمين، وتحمل تبعة الخطر. وهو ثابت في جميع الحالات، وقوع الخطر وعدمه. فالشركة كانت مستعدة لدفع التعويض عند وقوع الخطر، ولكنه لم يقع. أما إذا وقع الخطر فإنها تدفع التعويض، وهذا يعد ترجمة عملية لتحمل تبعة الخطر.

يمثل الحصول على الفائض تخفيضاً في قيمة القسط المدفوع، سواء أحصل المؤمن له على تعويض، أم لم يحصل. ومن ثم فإن الجمع بين التعويض وبين الفائض لا يجعل المؤمن له في وضع أفضل مما كان عليه قبل وقوع الخطر. حيث إن (المتبقي من الثروة بعد وقوع الخطر + التعويض= الثروة قبل وقوع الخطر).

٥. لا يعد توزيع الفائض دليلاً على قصد التبرع لأن الفائض إنما يستحقه حامل الوثيقة لأنه مؤمن. وهو مقابل لتحمله أي خسارة محتملة، فالفائض يقابل الربح في التأمين التجاري، وهما متماثلان في طريقة حساب كل منهما.

٦. يؤدي التفريق بين حملة الوثائق في الحصول على الفائض إلى جعل بعضهم أفضل من البعض الآخر من حيث الوضع الاقتصادي. حيث يكون من لم يتعرض لخطر معين وحصل على فائض، أفضل ممن تعرض لخطر معين، ولم يحصل على فائض. أما التسوية بين الطرفين من حيث الحصول على الفائض فإنه يجعلهما في نفس الوضع الاقتصادي، ولكنه يخفض حجم الجزء من الفائض والذي يحصل عليه من لم يتعرض لخطر معين.

خامساً: التصرف في حال الخسارة:

تنص عقود العديد من شركات التأمين صراحة على قيام الشركة بدفع قرض حسن من حساب حملة الأسهم، إلى حساب حملة الوثائق، على أن يرد من الفوائض المستقبلية. والعمل جار على نحو هذا في كافة شركات التأمين الإسلامية، من نص في عقوده على ذلك، ومن لم ينص. ويرى الباحث وجود عدد من الملاحظات المتعلقة بالتعامل مع العجز على النحو الآتي:

١. الالتزام بإقراض صندوق التأمين عند الحاجة، هو من باب الجمع بين بيع وسلف. لأن العلاقة القائمة بين الشركة والمشتركين علاقة وكالة بأجر، وهي نوع من المعاوضات. لأن الوكيل يبيع عمله للمشترك وهو الموكل مقابل أجر معين. ولولا وجود هذه الوكالة لما التزمت الشركة بإقراض الصندوق عند عجزه. فكأن الشركة اشترطت على نفسها شرطاً لصالح المشتركين، كمقابل لقيامها بالوكالة، يتمثل في إقراض الصندوق عند العجز. وهناك شرط آخر مفاد ضمناً هو شرط إقراض المشترك للوكيل أو الشركة. فقد ورد في شروط وأحكام عقد تكافل الأنجال الصادر عن البنك السعودي الفرنسي مثلاً في الفقرة ٢ , ٣. من شروط وأحكام العقد: (تقتطع مساهمات هذا العقد مباشرة من حساب المشترك، لأمر البنك). ويتحقق ذلك فعلاً بالإيداع في البنك السعودي الفرنسي المالك للشركة، وأحد الوكيلين. كما يشترط أن يكون حساب المشتركين لدى البنك السعودي الفرنسي، وهو أحد الوكيلين. ولما كانت الوديعة المصرفية قرضاً في حقيقتها، كان شرط إقراض المشترك للبنك المالك للشركة شرطاً ضمنياً للتعاقد. جاء في شرح منتهى الإرادات عند الحديث عن الشروط في البيع: (وفاسده أي الشرط الفاسد ثلاثة أنواع: مبطل كشرط بيع آخر، أو سلف، أو قرض، أو إجارة، أو شركة، أو صرف الثمن أو غيره. وهو بيعتان في بيعة المنهي عنه)[٨]. وفي المغني: (ولو باعه بشرط أن يسلفه أو يقرضه، أو شرط المشتري ذلك عليه فهو محرم، والبيع باطل)[٨]. وفي نهاية المحتاج: (باب في البيوع المنهي عنها وما يتبعها: ثم النهي

(٨) منصور بن يونس البهوتي. شرح منتهى الإرادات (دقائق أولي النهى لشرح المنتهى). ط١. يروت. مؤسسة الرسالة. ٢٠٠٠م، ١٤٢١هـ. ج٣، ص ١٧٤، ١٧٥.

(٨) عبد الله بن أحمد بن قدامة، المغني. الرياض. مكتبة الرياض الحديثة. ١٩٨١م، ١٤٠١.ج٣، ص ٢٦٠.

قسمان: أحدهما ما يقتضي الفساد والحرمة ....وعن بيعتين في بيعة ... وعن بيع وشرط، كبيع بشرط بيع كما مر، أو بيع دار بألف، بشرط قرض مائة، لأنه جعل العقد ورفق العقد الثاني ثمناً، واشتراطه فاسد، فبطل مقابله من الثمن وهو مجهول، فصار الكل مجهولاً)[٨]. وفي الشرح الكبير للدردير: (وكبيع وشرط يناقض المقصود من البيع، أو يخل بالثمن...كبيع وشرط سلف من أحدهما، لأن الانتفاع بالسلف من جملة الثمن، أو المثمن، وهو مجهول، أو لما فيه من سلف جر نفعاً وهو ظاهر، وأما جمعهما من غير شرط فجائز على المعتمد. وصح البيع إن حذف شرط السلف ونحوه من كل شرط يناقض القصود)[٨]. وفي بدائع الصنائع عند الحديث عن شروط صحة البيع: (ومنها شرط لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة للبائع، أو للمشتري، وليس بملائم للعقد، ولا مما جرى به التعامل بين الناس، نحو إذا باع داراً على أن يقرضه المشتري قرضاً، أو يبيع منه كذا ونحو ذلك ..... فالبيع في هذا كله فاسد، لأن زيادة منفعة مشروطة في البيع تكون ربا، لأنها زيادة لا يقابلها عوض في عقد البيع، وهو تفسير الربا والبيع الذي فيه الربا فاسد، أو فيه شبهة الربا وإنها مفسدة للبيع كحقيقة الربا)[٨]. فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما رسول الله ﷺ قال: «**لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك**». رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح[٨].

(٨) شمس الدين الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. ج٣، ص ٤٤٥، ٤٥٠.
(٨) أحمد الدردير. الشرح الكبير لمختصر خليل. ج٣، ص ٦٦،٦٧.
(٨) علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. ج٥، ص ١٦٩.
(٨) أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي. صحيح الترمذي. بيروت. دار الكتاب العربي. ج٥، ص ٢٤٣. والحديث صححه أيضاً ابن خزيمة والحاكم، وأخرجه ابن حبا والحاكم أيضاً بلفظ «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع». وهو عند هؤلاء كلهم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

قال البغوي: المراد بالسلف هنا القرض[٨]. وشرط السلف وإن كان غير منصوص عليه صراحة كشرط في العقد إلا إنه مفهوم ضمناً، ومتعارف عليه، والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً. فلماذا لا يجعل كل الفائض عند وجوده احتياطاً للصندوق. كما يمكن الرجوع على المشتركين عند العجز مقابلاً لحصولهم على الفائض عند وجوده إن قلنا بتوزيعه، لأن الغنم بالغرم. أو لماذا لا يكون التوزيع من الموجود فقط، أسوة بما جاء في الحديث عن الإفلاس خذوا ما وجدتم ليس لكم إلا ذلك[٨]. كما يرى الباحث أن هذا يقابل ما يحصل في التأمين التجاري، حيث يسدد العجز من رأس مال الشركة، مقابل حصولها على الربح. فتعهد المساهمين بسداد العجز إنما هو مقابل لحصولهم على حصة على الفائض في عدد من الشركات.

انظر: => =محمد بن علي الشوكاني. نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار. الطبعة الأخيرة. القاهرة. مصطفى البابي الحلبي. بدون تاريخ نشر. ج٥، ص ٢٠٢.

(٨) انظر: الشوكاني. نيل الأوطار. ج٥، ص ٢٠٢.

(٨) تمت مناقشة مسألة الالتزام بالقرض من قبل المساهمين في ورقة مفصلة لفضيلة أ.د. علي القرة داغي، مقدمة إلى الملتقى الثالث للتأمين التعاوني بالرياض. ٧-٢٠١١/١٢/٨.

الخاتـــمة

تشـمل الخاتمـة أهـم النتـائج التـي تـم التوصـل إليهـا مـن خـلال الدراسـة، والتوصيات التي يوصي بها الباحث بناءاً على نتائج الدراسة.

أولاً: أهم النتائج: تتمثل أهم النتائج فيما يأتي:

١. تتمثل مقومات نموذج التأمين، أو التكافل الذي جاءت به الأنظمة والقوانين فيما يأتي:

١,١. قيـام العلاقـة بـين حملـة الوثـائق بعضـهم بـبعض عـلى المعاوضـة، والتـي تعنـي الالتزام المتبادل. أي أن القسط، أو الاشتراك يدفع للشركة بالإنابة عن باقي حملة الوثائق على سبيل المعاوضة، أو بالإنابة عن صندوق المشتركين على افتراض وجوده، سواء أقلنا بذمته المالية المستقلة، أم لم نقل بذلك، ليستحق بذلك مبلغ التأمين على سبيل المعاوضة أيضاً.

١,٢. اقتسام الفائض من قبل حملة الوثائق، وشركات التأمين عند البعض. واقتسامه من قبل حملة الوثائق فقط، عند البعض الآخر.

١,٣. وجود هيئات رقابة شرعية في شركات التأمين عند الغالبية.

١,٤. سداد العجز في حساب حملة الوثائق، من حساب المساهمين، على سبيل القرض الحسن.

٢. تتمثل مقومات نموذج التأمين، أو التكافل الذي تطبقه شركات التأمين فيما يأتي:

٢,١. قيـام العلاقـة بـين حملـة الوثـائق بعضـهم بـبعض عـلى المعاوضـة، والتـي تعنـي الالتزام المتبادل. أي أن القسط، أو الاشتراك يدفع للشركة بالإنابة عن باقي حملة الوثائق على سبيل المعاوضة، ليستحق بذلك مبلغ التأمين على سبيل المعاوضة أيضاً.

٢ , ٢. قيام العلاقة فيما بين الشركة، وحملة الوثائق، فيما يتعلق بجمع الاشتراكات، واستثمارها، ودفع مبالغ التأمين على مبدأ الوكالة بأجر، أو المضاربة، أو هما معاً.

٣ , ٢. اقتسام الفائض من قبل حملة الوثائق، وشركات التأمين عند البعض. واقتسامه من قبل حملة الوثائق فقط، عند البعض الآخر.

٤ , ٢. وجود هيئات رقابة شرعية.

٥ , ٢. سداد العجز في حساب حملة الوثائق، من حساب المساهمين.

٣. عجز الأنظمة والقوانين، عن بناء نموذج تأمين إسلامي يقوم على التبرع فعلياً. حيث يظهر ذلك من خلال التأثر الواضح لأنظمة، وقوانين التكافل بالفكر الوضعي في التأمين بعامة، والتأمين التجاري بخاصة، من حيث قيامه على المعاوضة، نظراً لعدم وجود تصور واضح ومتكامل للتأمين التعاوني، أو التكافل لدى المختصين في التأمين في الوقت الحاضر. ومما يعضد وجود هذا القصور في التصور:

١ , ٣. تماثل مفهوم التأمين التعاوني، أو التكافل في عدد من القوانين، والأنظمة الخاصة به، مع مفهوم التأمين في القانون المدني المصري، وبعض القوانين العربية[٨].

(٨) عرفت المادة ٧٤٧ من القانون المدني المصري، التأمين بأنه: عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً، أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن) وقد وافقه في ذلك عدد من القوانين والأنظمة وذلك على النحو الآتي: عرفت المادة ٩٨٣ من القانون المدني العراقي التأمين بأنه: (عقد به يلتزم المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده وذلك في مقابل أقساط أو أية دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن. ويقصد بالمؤمن له

٢ , ٣. بناء نموذج التأمين التعاوني، أو التكافلي، على المعاوضة، فيما يتعلق بعلاقة حملة الوثائق ببعضهم ببعض، من حيث دفع الاشتراك، واستحقاق مبلغ التأمين عند وقوع الخطر. حيث إن الاشتراك، ومبلغ التأمين، كل منهما سبب في وجود الآخر، وأثر مترتب عليه في نفس الوقت.

٣ , ٣. النص في العديد من القوانين على وجوب قيام شركات التأمين بتقديم قرض خال من الفائدة لصندوق المشتركين من حساب المساهمين، على أن يسدد من الفوائض المستقبلية، وذلك تأثراً بما هو حاصل في التأمين التجاري. حيث يتم سداد العجز في الاشتراكات من رأس مال الشركة. وهو مايقوم به عملياً جميع

الشخص => =الذي يؤدي الالتزامات المقابلة لالتزامات المؤمن. ويقصد بالمستفيد الشخص الذي يؤدي إليه المؤمن قيمة التأمين، وإذا كان المؤمن له هو صاحب الحق في قيمة التأمين كان هو المستفيد). وعرفت المادة ٩٥٠ من قانون الموجبات والعقوبات اللبناني التأمين أو الضمان بأنه: (عقد بمقتضاه يلتزم شخص يقال له الضامن بعض الموجبات عند نزول بعض الطوارئ، بشخص المضمون أو بأمواله مقابل دفع بدل يسمى القسط أو الضريبة). وعرفت المادة ٧٧٣ من القانون المدني الكويتي التأمين بأنه: (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، مبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً، أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك في نظير مقابل نقدي يؤديه المؤمن له للمؤمن. ويجوز أن يكون مقابل التأمين أقساطاً أو دفعة واحدة). وعرفت المادة ٩٢٠ من القانون المدني الأردني التأمين بأنه: (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً، أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك مقابل مبلغ محدد، أو أقساط دورية يؤديها المؤمن له للمؤمن). وعرفت المادة الثالثة من الباب الأول من قانون شركات ووكلاء التأمين لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ التأمين بأنه: (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك في نظير أقساط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن).

الشركات محل الدراسة. حيث تقوم بتقديم قروض من حساب المساهمين لحساب حملة الوثائق عند وجود عجز فيه.

٣,٤. تباين وجهات نظر القوانين، والأنظمة، في التعامل مع الفائض، من حيث مشاركة حملة الأسهم في فائض أموال التأمين. والذي يعكس عدم وجود تصور واضح متفق عليه بخصوص الفائض.

٤. انعكس عدم وجود تصور واضح ومتكامل للتأمين التكافلي في الأنظمة، والقوانين، على وثائق شركات التكافل. والتي تمت صياغتها طبقاً لمبدأ المعاوضة. فقد ظن عدد من المفكرين المعاصرين أن النص على أن القسط مدفوع على سبيل التبرع، دون إعادة صياغة العقد وفقاً لذلك، كفيل بتحويل العقد من المعاوضة، إلى التبرع. وأن توزيع الفائض الذي يعكس في عقود العديد من الشركات قيام تلك العقود على المعاوضة، دليل التبرع.

٥. تعكس عملية توزيع الفائض في عدد من الشركات قيام عقودها على المعاوضة، حيث يربط البعض بين الحصول على حصة من الفائض، وبين عدم الحصول على أي مبلغ تأمين خلال مدة العقد.

٦. تركت القوانين للشركات الباب مفتوحاً لاختيار نموذج التأمين التعاوني، أو التكافل المناسب. وذلك بالنظر إلى علاقة الشركة بمجموع حملة الوثائق. وقد انحصرت تلك النماذج في ثلاثة، هي: نموذج الوكالة بأجر، حيث تكون الشركة وكيلة عن مجموع المؤمن لهم في إدارة عمليات التأمين، من جمع الاشتراكات، ودفع التعويضات، بالإضافة إلى استثمار حصيلة الاشتراكات، دون تحديد للأجر الذي تتقاضاه الشركة، وطريقة حسابه. ونموذج المضاربة، دون تحديد لكيفية تحديد أجر المضارب، ومقداره. ونموذج الوكالة والمضاربة معاً. حيث تكون

الشركة وكيلاً عن المؤمن لهم في إدارة عمليات التأمين، ومضارباً فيما يتعلق باستثمار حصيلة الاشتراكات.

٧. وثائق شركات التأمين الإسلامية، أو التكافل، تطبيق حرفي لما ورد فيه نص في القوانين التي تعمل في ظلها.

٨. تكاد تكون وثائق التأمين في الشركات محل الدراسة نسخاً طبق الأصل من بعضها البعض، في خطوطها الرئيسة، ومنها قيامها على المعاوضة.

٩. تتحمل الأنظمة، والقوانين، قسماً كبيراً من أخطاء التطبيق لدى الشركات الإسلامية. فهذه القوانين تكاد تكون نسخاً طبق الأصل من بعضها البعض، نظراً لتأثرها ببعضها البعض. بالإضافة إلى عدم وجود أنظمة، أو قوانين خاصة بالتأمين التعاوني، أو التكافل، في عدد من الدول التي يوجد فيها بعض تلك الشركات.

١٠. يرجع جزء مهم من أخطاء الشركات في التطبيق إلى تأثرها ببعضها البعض. فهي تنقل من بعضها البعض، ومن ثم هي تكرر نفس الأخطاء.

١١. يطلق بعض الشركات على ما تقوم به مصطلح التأمين، ويطلق عليه البعض الآخر مصطلح التكافل. ويطلق غيرهم مصطلح التأمين على عمليات التأمين من الأضرار، ويطلق مصطلح التكافل، على عمليات التأمين على الأشخاص. وهي في حقيقتها مصطلحات متعددة لمفاهيم واحدة.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث في ضوء النتائج السابقة بإعادة صياغة أنظمة ونماذج التأمين التعاوني على مبدأ التبرع، بعيداً عن المعاوضة.

والله سبحانه وتعالى أعلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين

قائمة المراجع

أولاً: الأنظمة والقوانين:

١. **المملكة العربية السعودية:** نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٢، بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢. اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم ٥٩٦/١، بتاريخ ١٤٢٥/٣/١. النظام الأساس لشركات التأمين الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي. الوثيقة الموحدة لتأمين المسؤولية تجاه الغير(المركبات) الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي عن سوق التأمين في المملكة لعام ٢٠١١.

٢. **جمهورية السودان:** قانون التأمين والتكافل السوداني لعام ٢٠٠٣، الصادر في ٢٠٠٣/٧/١٣.

٣. **الإمارات العربية المتحدة:** قرار رئيس هيئة التأمين رقم ٤، لعام ٢٠١٠. التقرير السنوي لنشاط التأمين في الدولة لعام ٢٠١١، الصادر عن هيئة التأمين.

٤. **المملكة الأردنية الهاشمية:** تعليمات تنظيم التأمين التكافلي لسنة ٢٠١١، الصادرة بموجب القانون رقم ٣٣، بشأن تنظيم أعمال التأمين وتعديلاته لسنة ١٩٩٩ في الأردن. القانون رقم ٣، لسنة ٢٠٠٢، الصادر عن هيئة التأمين الأردنية.

٥. **الجمهورية العربية السورية:** التشريع السوري ٤٣ لعام ٢٠٠٥. قرار وزير المالية السوري رقم ١٠/٢٩١/م.إ، بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٨. هيئة الإشراف على التأمين، والتابعة لوزارة المالية، القرار رقم /١٠٠/٢٩١/م.إ ، في ٢٠٠٩/٩/٢٨. المرسوم التشريعي رقم ٦٨، لعام ٢٠٠٤. بتاريخ في ١٤٢٥/٨/١١، ٢٠٠٤/٩/٢٦.

٦. **ليبيا:** قرار وزير الاقتصاد في الحكومة الليبية الانتقالية رقم ٢٠١، لسنة ٢٠١٠، بشأن ممارسة أعمال التأمين التكافلي.

٧. **الجمهورية الجزائرية:** القانون رقم ٠٤-٠٦، في ٢١ محرم ١٤٢٧، الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٠٦. قانون التأمين رقم ٠٧، لعام ١٩٩٥، والمعدل بالقانون رقم ٠٤-٠٦، في ٢١ محرم ١٤٢٧، الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٠٦. المرسوم التنفيذي رقم ١٣-٠٩، بتاريخ ١٤/١/١٤٣٠، الموافق ١١/١/٢٠٠٩. الجزائر. منشورة في الجريدة الرسمية. العدد ١٥، بتاريخ ١٢/٢/١٤٢٧، الموافق ١٢/٣/٢٠٠٦. والعدد ١٣، بتاريخ ٨/٣/١٩٩٥، الموافق ٧/١٠/١٤١٥. الجريدة الرسمية. والعدد رقم ٣، للعام ٢٠٠٩. بتاريخ ١٧/١/١٤٣٠، الموافق ١٤/١/٢٠٠٩.

٨. **ماليزيا:** قانون التكافل للعام ١٩٨٤. تقرير سوق التكافل الماليزي لعام ٢٠١١،

٨,١. Bank Negara Malaysia

٨,٢. Bank Negara Malaysia. Shariah Resolutions in Islamic Finance. ٢d Edit, ٢٠١٠

٩. **بروناي:** قانون التكافل للعام ٢٠٠٨. بروناي. صدر القانون في ١٥ أكتوبر، ٢٠٠٨، ونشر في الجريدة الرسمية، الجزء الثاني من العدد ٦١.

١٠. باكستان:

١٠,١. Securities and Exchange Commission of Pakistan Act, ١٩٩٧ (XLII of ١٩٩٧);

١٠,٢. وزارة التجارة الباكستانية، تعليمات التكافل لعام ٢٠٠٥. الصادرة في ٣ سبتمبر، ٢٠٠٥. هيئة الأصول والمبادلات الباكستانية، تعليمات التكافل لعام ٢٠١٢. هيئة الأصول والمبادلات الباكستانية، تقرير سوق التكافل لعام ٢٠١١.

١١. **إيران:** قانون التأمين الموافق عليه من قبل المجلس الوطني الإيراني في الاجتماع المؤرخ في ١٩٣٧/٤/٢٧.

ثانياً: وثائق وأنظمة وتقارير الشركات السنوية:

١. المملكة العربية السعودية:

١,١. التعاونية للتأمين: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة. التقرير ربع السنوي الرابع (الثلاثة أشهر الأخيرة)، والسنة المالية المنتهيتين بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١. تقرير المحاسب القانوني الوارد في تقرير التعاونية للتأمين لعام ١٩٨٧م.

١,٢. شركة ساب تكافل: برامج التكافل الصادرة عن الشركة.

٢. **جمهورية السودان:** شركة شيكان للتأمين، وشركة التأمين الإسلامية، والشركة التعاونية للتأمين: الأنظمة الأساس، ووثائق التأمين. والتقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٠٧م، لشركة شيكان للتأمين.

٣. الإمارات العربية المتحدة:

٣,١. شركة النور للتكافل: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة.

٣,٢. شركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان): وثائق التأمين الصادرة عن الشركة. تقرير الربع الثالث للعام ٢٠١٢. التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١٠م.

٤. المملكة الأردنية الهاشمية:

٤,١. شركة البركة للتكافل: وثائق التكافل الصادرة عن الشركة.

٢,٤. الشركة الأولى للتأمين: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة. والتقرير السنوي للشركة الأولى للتأمين لعام ٢٠١١م.

٥. الجمهورية العربية السورية:

٥,١. شركة العقيلة للتأمين التكافلي: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة. التقرير ربع السنوي الثالث للشركة لعام ٢٠١١م، لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٢٠١١/٩/٣٠م. تقرير ٢٠١٢. التقرير السنوي للعامين ٢٠١١م، ٢٠١٢م.

٦. قطر:

٦,١. شركة بيمة للتأمين: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة.

٦,٢. الشركة الإسلامية القطرية للتأمين: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة. التقرير السنوي للشركة للأعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠١١، ٢٠١٢.

٧. الكويت:

٧,١. شركة وثاق للتأمين التكافلي: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة، والتقرير السنوي لعام ٢٠١١م.

٧,٢. شركة بوبيان للتكافل: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة.

٨. **البحرين:** Legal & General Gulf Takaful: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة، والتقرير السنوي لعام ٢٠١١م.

٩. **ليبيا**: شركة التكافل للتأمين: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة، والنظام الأساس.

١٠. **شركة النيل للتكافل العائلي**: وثائق التأمين الصادرة عن الشركة.

١١. **ماليزيا**: وثائق التكافل الصادرة عن كل من: شركة ماليزيا للتكافل، وشركة الإخلاص للتكافل، وشركة الاتقاء للتكافل، وشركة AM للتكافل، وشركة HSBC للتكافل.

١٢. **بروناي:** وثائق التكافل الصادرة عن شركة تكافل بروناي دار السلام.

١٣. **باكستان:**

١٣,١. الشركة القطرية الباكستانية للتكافل: وثائق التكافل الصادرة عن الشركة، والتقرير السنوي للشركة القطرية الباكستانية للتكافل العائلي، لعام ٢٠١١م.

١٣,٢. الشركة الكويتية الباكستانية للتكافل: وثائق التكافل الصادرةعن الشركة، والتقرير السنوي للشركة للتكافل العام، لعام ٢٠١١م، والتقرير السنوي للشركة عن التكافل العائلي لعام٢٠١١م.

ثالثاً: التقارير العامة:

١. Ernst & Young. The World Takaful Report. Industry growth and preparing for regulatory change. April ٢٠١٢.

رابعاً: الكتب:

١. إبراهيم بن علي الشيرازي. المهذب. ط٢، ١٩٥٩م، بدون دار نشر.

٢. أحمد بن إدريس القرافي. أنوار البروق في أنواء الفروق. بيروت. عالم الكتب. بدون تاريخ.

٣. أحمد الدردير. الشرح الكبير لمختصر خليل. القاهرة. دار إحياء الكتب العربية. بدون تاريخ.

٤. شمس الدين بن شهاب الدين الرملي. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. القاهرة. مصطفى البابي الحلبي. ط الأخيرة. ١٩٦٧م.

٥. صالح المرزوقي، شركة المساهمة في النظام السعودي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٦هـ.
٦. عبد الكريم بن محمد الرافعي، فتح العزيز شرح الوجيز، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، بدون تاريخ.
٧. عبد الله بن أحمد بن قدامة، المغني. الرياض. مكتبة الرياض الحديثة. ١٩٨١م، ١٤٠١هـ.
٨. علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. بيروت. دار الفكر. ط٢. ١٩٨٢م.
٩. حاشية القليوبي على شرح المنهاج، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.
١٠. محمد الخطيب الشربيني. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. بيروت. دار الفكر. بدون تاريخ.
١١. محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية. إعلام الموقعين عن رب العالمين. بيروت. دار الجيل. بدون تاريخ.
١٢. محمد بن أحمد بن رشد، المقدمات الممهدات، ط١، القاهرة: مطبعة السعادة، بدون تاريخ.
١٣. محمد أمين بن عابدين. رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار. بيروت. دار الفكر. ١٩٧٩م. تصوير ط٢، ١٩٦٦م.
١٤. أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي. صحيح الترمذي. بيروت. دار الكتاب العربي.

١٥. محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب. مواهب الجليل شرح مختصر خليل. طرابلس الغرب. مكتبة النجاح. بدون تاريخ.
١٦. محمد عرفة الدسوقي. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير. القاهرة. دار إحياء الكتب العربية. بدون تاريخ.
١٧. محمد بن علي الشوكاني. نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار. الطبعة الأخيرة. القاهرة. مصطفى البابي الحلبي. بدون تاريخ نشر.
١٨. منصور بن يونس البهوتي. شرح منتهى الإرادات (دقائق أولي النهى لشرح المنتهى). ط١. يروت. مؤسسة الرسالة. ٢٠٠٠م، ١٤٢١هـ.
١٩. منصور بن يونس البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٢م.
٢٠. يحيى بن شرف النووي. روضة الطالبين وعمدة المفتين. ط٢. بيروت. المكتب الإسلامي ١٤٠٥هـ.